بسم الله الرحمن الرحيم

حمدنا الله بالنطق الفصيح وشكرنا له بالتصديق الصحيح واعترفنا بالعجز عن تصور ادنى حمده فان تصور كنهه ممتنع وقبيح ومعرفة وجوده مستغن عن الحجة والتوضيح وصلينا على ما هو بانواع الكمال موصوف وباصطفائه من جنس المخلوقين معروف وبحمد على الفصل بين القضايا بالحق مصروف واله الذين من خصائصهم العصمة واعراضهم من الدنيا للتقوى والعفة **اما بعد**

لما كانت الشفقة على الطالبين من خصائص المؤمنين وسال الولد العزيز محمد تقي ابقاه الله تعالى ورزقه حلاوة علوم الدين حين اراد ان يقرء رسالة في المنطق وقد الفت لاخوانه رسالتي الشمسية والصغيرة فخطر بالبال ان الحق الى الرسالة الشريفة الكبرى المباحث التي تركها العلامة وجعلها عربية ليكونوا مستعدين لقراءة شرح الشمسية ويشرعون فيه بعد الفراغ منها على وجه البصيرة فحقيق ان نسميها بالتحفة والتوفيق من الله ولا حول ولا قوة الا بالله **اعلم** ان للانسان قوة مدركة ينطبع فيها صور الاشياء كما في المرآة لكن لا يحصل فيها الا بعض المحسوسات ويحصل في قوة مدركة الانسان صور المحسوسات والمعقولات والمحسوس ما يدرك باحدى الحواس الخمس وهي الباصرة والسامعة والشامة والذائقة واللامسة والمعقول ما لا يدرك بها والصورة التي تحصل في قوة مدركة الانسان نسميها بالذهن

اما تصور او تصديق لان الصورة الحاصلة ان كانت اذعانا لنسبة شيء الى شيء بالايجاب كقولنا زيد قائم او بالسلب كقولنا ليس زيد بقائم نسميها تصديقا وان كانت الصورة غير الصورة المذكورة نسميها تصورا فالعلم الذي هو الادراك منحصر في التصور والتصديق **فصل** سنعلم ان نسبة شيء الى شيء ايجابا او سلبا على وجهين احدهما الحملي كما في الامثلة المذكورة وثانيهما الشرطي وهو على قسمين الاتصالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود والانفصالي كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد وليس هذا الشخص انسانا او حجرا فادراك نسبة الحملي والاتصالي والانفصالي مع الاذعان ايجابا او سلبا يكون تصديقا ويسمى حكما ايضا وادراك ما وراءها يكون تصورا ولما كان التصديق نسبة شيء الى شيء بالايجاب والسلب لا بد من ثلثة تصورات هي تصور المنسوب اليه ويسمى محكوما عليه وتصور المنسوب به ويسمى محكوما به وتصور النسبة التي بينهما ويسمى النسبة الحكمية ففي التصديق بان زيدا قائم لا بد من تصور المحكوم عليه وهو زيد و من تصور المحكوم به وهو قائم ومن تصور النسبة التي وقعت بين زيد وقائم ثم يحصل ادراك هذه النسبة على وجه الايجاب والسلب فالتصديق يتوقف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به وتصور النسبة الحكمية ولكن ليست هذه التصورات جزء منه عند المحققين وهم الحكماء فالتصديق عندهم هو الحكم فقط وهذه التصورات شرط له وعند الامام التصديق هي التصورات الثلث

وقد زدت قول الامام مع عبارة العلامة لشهرته

مع الحكم **فصل** اعلم ان التصور على قسمين احدهما البديهي و

وجهتحوبالضروري وهوما لا يحتاج في حصوله الى نظر وفكر كتصور الحرارة و
البرودة والسواد والبياض وثانيهما النظري ويسمى بالكسبي وهو ما يحتاج في
حصوله الى نظر وفكر كتصور الروح والملك والجن وامثالها وعلى هذا القياس التصديق
فانه بديهي ونظري فالبديهي ما لا يحتاج في حصوله الى نظر كالتصديق بان الشمس
مضيئة والنار حارة ونحوهما والنظري ما يحتاج الى نظر كالتصديق بان الصانع
موجود والعالم حادث وغيرهما **فصل** يحصل التصور النظري من التصور الضروري
والتصديق النظري من التصديق الضروري بالنظر وهو عبارة عن ترتيب التصورات
او التصديقات الحاصلة على وجه يؤدي حصول التصور او التصديق الذي لا يكون
حاصلا كما اذا جمعت تصور الحيوان وتصور الناطق وقلت حيوان ناطق فمن هذا
الجمع يحصل تصور الانسان الذي لا يكون حاصلا وكما اذا جمعت التصديق بان العالم
متغير والتصديق بان كل متغير حادث يحصل من هذا الجمع التصديق بان العالم حادث
فصل اعلم ان امتياز الانسان عن سائر الحيوانات بتحصيل النظري من
البديهي بالنظر فيلزم على كل انسان ان يعرف طريق صحة النظر وفساده حتى اذا اراد
ان يحصل المجهول التصوري والتصديقي من معلومهما يكون على وجه الصواب في النظر
ليس بصواب دائما اذ الذهاب انظار العقلاء الى النقيض ما ذهب اليه الآخر بل الانسان الواحد
يناقض وحده نفسه في وقتين ولا يمكن ان يكون كلا النظرين حقا والا لزم اجتماع
النقيضين فيحتاج الانسان الى قاعدة يظهر منها طريق الصواب من الخطاء وهي المنطق
فالمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطاء في الفكر فكل انسان محتاج الى المنطق
الا من ايده الله بالنفس القدسية فانه لا يحتاج في تحصيل الاشياء الى النظر **فصل**

فان قيل ان اراد بتصور الحرارة والبرودة و
امثالها تصورها بالكنه فممنوع فان تصورها
نظري وان اراد بتصورها التصور بوجه فتصور
الروح والملك والجن وامثالها لا تحتاج الى الفكر
قلنا المراد التصور بالوجه لكن لا بوجه الخاص بحيث
ان يكون ممتازا عما عداه فتصور الحرارة وامثالها
بهذه المثابة دون تصور الروح وامثاله كما لا يخفى
منه عفي عنه

اعلم ان في حصول النظري من البديهي ثلث احتمالات
الاول حصول النظري من اي بديهي كان
الثاني حصوله من بديهي خاص باي طريق كان
الثالث حصول النظري من بديهي خاص
بطريق خاص والاولان باطلان والا لما
كان شيء من الاشياء مجهولا لاحد اذ ما من
شيء من المجهول فتعين الثالث منه عفي عنه

فان قيل الامتياز بين الانسان وسائر
الحيوانات بتحصيل كيفية الحيوانية وبها نفي
ومقتضى القابلية اذ لو كان الامتياز غير منحصر
في التحصيل فلا يحتاج في تحصيله الى تحصيل النظري
من البديهي قلنا في جعل الامتياز بالتحصيل وجوه
الاول ان اشرف المطالب معرفة ...
ويحصل بالتحصيل وفي تحصيل الامتياز الثاني
ان اقوى المراتب هو منها تحصيل النظري
من البديهي فالامتياز الذي يحصل به اقوى الامتيازات
الثالث ان الناطق ومقتضى القابلية
في الطرفين سواء والتحصيل فيه مخصوص
بالانسان الرابع ان المراد بالانسان النفس
الناطقة وامتيازها عن سائر النفوس الحيوانية
منحصر في التحصيل منه

اعلم ان المنطقيين يسمون التصورات المرتبة الموصلات الى التصور المجهول معرفا وقولا شارحا
والتصديقات المرتبة الموصلات الى التصديق المجهول حجة ودليلا والمقصود من هذا العلم المعرف
والحجة ولا شك ان معنيهما اعني معرف وحجة لا لفظهما فان معرف الانسان ليس لفظ الحيوان والناطق
بل معناهما وكذلك ليس لفظ الحدوث والعالم حجة في المثال المذكور بل معناهما حجة فلم يكن المنطقي
محتاجا الى الالفاظ لكن الافادة والاستفادة موقوفتان عليها فالبحث عنها ليس فيه موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتصديقية من حيث الايصال فان المنطقي يبحث عنها من حيث انها تؤدي الى المطلوب الدلالة
فصل الدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ويسمى الاول والثاني مدلولا
والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فالعلم بالوضع
من اسباب الدلالة وهي بالاستقراء على ثلثة اقسام وضعية وعقلية وطبيعية فالوضعية ما يكون
للوضع مدخل فيه وهي في الالفاظ كدلالة زيد على ذاته وفي غيرها كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب
على معانيها فانها بغير الالفاظ والعقلية ما يكون بمقتضى العقل وهي في الالفاظ كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ وفي غيرها كدلالة المصنوع على الصانع والطبيعية ما يكون بمقتضى الطبع
وهي في الالفاظ كدلالة اح اح على وجع الصدر وفي غيرها كدلالة نبض المريض على المرض **فصل**
ما يعتبر من الدلالات الدلالة اللفظية الوضعية لان الافادة والاستفادة موقوفتان عليها فانها وهي
منحصرة في مطابقة وتضمن والتزام فالمطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق والتضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له من حيث
انه جزء المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان وحده وعلى الناطق وحده والالتزام دلالة
اللفظ على معنى خارج لازم للموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة وقيد الحيثية
في التعريفات لاستقامتها لان اللفظ اذا كان مشتركا بين الجزء والكل كالامكان وبين الملزوم
او دلالته عليه بحسب وضع آخر منه

من حيث انه خارج لازم الموضوع له

والاّزم كالشمس لو لم نعتبرها بالحيثية لصدق تعريف كل واحد على الاخر **فصل**
لا نجوّز ان اللفظ بمجرد الوضع يدل على المعنى الموضوع له وعلى جزئه لان فهم الكل مستلزم لفهم
الجزء ولكن دلالة اللفظ على معنى خارج لازم للموضوع له يحتاج الى لزوم ذلك الخارج للموضوع له
في الذهن بمعنى ان ذلك الخارج بحيث لو حصل المعنى الموضوع له في الذهن حصل ذلك الخارج في الذهن
اذ لو لم يكن كذلك لم يكن دلالة اللفظ عليه دلالة التزامية وعند اصحاب هذا الفن الدلالة الكلية
الدائمة معتبرة واما عند علماء الاصول والبيان الدلالة في الجملة معتبرة فاللزوم غير معتبر عندهم
ويكفي اللزوم في الجملة ولا يشترط في اللزوم كونه بحيث اذا حصل اللازم في الخارج حصل الملزوم
فيه اذ لو كان شرطا لما تحققت بدونه وهو باطل لان دلالة العمى على البصر دلالة على معنى خارج
لازم الموضوع له فتكون دلالة التزامية وليس اللزوم بينهما كذلك فان البصر متحقق في
الخارج والعمى ليس موجودا فيه **فصل** التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة
والمطابقة لا تستلزمهما لجواز ان يكون معنى اللفظ بسيطا مجردا عن اللازم الذهني فههنا مطابقة فقط
بدون التضمن والالتزام وان يكون بسيطا وله لازم ذهني فههنا مطابقة مع الالتزام بدون
التضمن وان يكون اللفظ مركبا مجردا عن لازم ذهني فههنا مطابقة وتضمن بدون الالتزام
فصل اذا كان معنى اللفظ واحدا فاللفظ مفرد ومع تشخصه علم كزيد وبدونه
متواط ان تساوت افراده كالانسان ومشكك ان تفاوتت بالاولية والاولوية والشدة
والضعف كالوجود وان كان كثيرا فاما ان يكون موضوعا لكل من المعاني ولاحد منها مع
تخلل النقل والاول مشترك كالعين ويحتاج في استعماله الى قرينة والثاني اما ان يهجر الوضع
الاول فان كان الوضع مهجورا فمنقول وينسب الى الناقل من الشرع كالصلوة والعرف كالدابة
وان لم يكن مهجورا بل استعمل في الاول والثاني حقيقة كالاسد في الحيوان المفترس و

الثاني

فان البصر والعمى لا يجتمعان في الخارج لان بينهما تنافيا ر

اعلم ان اقسام اللفظ ستة علم ومتواط ومشكك
ومشترك ومنقول وحقيقة ومجاز ومترادف
ومتباين لان معنى اللفظ اما واحد او كثير والاول
لا يخلو اما ان يكون مشخصا اولا فالاول العلم والثاني لا افراده
متفق او مختلف فالاول متواط والثاني
مشكك والثاني اي ما كان معناه كثيرا فاما ان
يهجر الوضع او لا كما فصل في المتن واعلم انه
ذكر في الفصل الرابعة منها وهو العلم والمشكك
والمترادف والمباين وذكر الحقيقة والمجاز
في فصل ... متفرقة

الثاني مجاز كالاسد في الرجل الشجاع ويحتاج في استعماله الى قرينة وان كان الموضوع له كثيرا
فهما مترادفان كالانسان والبشر وان كان لكل من المعنى الموضوع له لفظ فهو المتباين كا
لانسان والفرس **فصل** الدال بالمطابقة اما مفرد او مركب لانه ان قصد
بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود فهو المركب نحو رامي الحجارة والا فهو المفرد والمفرد
اربعة اقسام الاول ما لا جزء له كهمزة الاستفهام والثاني ما له جزء لكن لا يكون لجزئه
دلالة على المعنى كزيد الثالث ما له جزء ولجزئه دلالة على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون
جزء المعنى المقصود كعبد الله حال العلمية والرابع ما له جزء ولجزئه دلالة على جزء المعنى
المقصود لكن دلالته غير مقصودة كالحيوان الناطق حال العلمية فانه يدل على الذات
المشخصة لا على معناهما **فصل** المفرد على ثلثة اقسام اسم وكلمة واداة لانه
معناه ان لم يكن تاما ولم يصلح ان يكون محكوما عليه او به فهو الاداة وعند النحويين
الحرف وان كان تاما فلا يخلو من ان يصلح لان يكون محكوما عليه اولا فان لم يصلح لان
يكون محكوما عليه فهو الكلمة وعند النحويين الفعل وان صلح لان يكون محكوما
عليه فهو الاسم **فصل** المركب على قسمين تام او غير تام اما التام فهو
ما يصح السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار كانتظار المحكوم عليه وبه والتام
ان كان في نفسه محتملا للصدق والكذب فهو الخبر والقضية وهو العمدة في باب التصديقات
وان لم يحتمل فهو الانشاء سواء دل بالذات على الطلب كالامر والدعاء والالتماس
والنهي والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي والتعجب والنداء ومثل ذلك وهذا
القسم معتبر في المحاورات واما غير التام فهو ما لا يصح السكوت عليه وهو تقييدي وغير تقييدي
اما التقييدي فهو ما يكون الجزء الثاني قيدا للجزء الاول بالاضافة نحو غلام زيد او بالتوصيف

نحو حيوان ناطق وهذا القسم عمدة في التصورات واما التقييدي فهو مما لا يكون كذلك
كالمركب من الاسم والاداة نحو في الدار او من الكلمة والاداة نحو قد قام وكالمنقسم الحروف
نحو خمسة عشر **فصل** ادراك معاني الالفاظ المفردة والمركبة غير التامة
والانشائية من التصورات وادراك معاني الخبر من التصديقات وهذه الفصول
التسعة المذكورة مباحث الالفاظ ذكرناها على ما هو مناسب لهذا المقام ولما
كان التصديق موقوفا على التصور قدمنا بيان احوال التصورات **فصل**
كلما حصل في الذهن ان كان تصوره مانعا من وقوع الشركة بين الكثيرين تسميه
بالجزئي الحقيقي كزيد وان لم يكن مانعا نسميه بالكلي كالانسان ونسمي كل واحد من
الكثيرين فرد الكلي وجزئيا اضافيا له وكل جزئي حقيقي جزئي اضافي وهو الاخص
تحت الاعم كزيد فانه جزئي حقيقي لكون تصوره مانعا من وقوع الشركة بين كثيرين
وجزئي اضافي لكونه الاخص تحت الاعم ولا عكس لان الجزئي الاضافي قد يكون كليا كالانسان
فانه جزئي اضافي بالنسبة للحيوان وكلي في نفسه **فصل**
للكلي ستة انواع الاول امتناع افراده كشريك البارئ تعالى الثاني امكان افراده مع عدمها
كجبل الياقوت الثالث وحدة الافراد مع امتناع فرد اخر كواجب الوجود الرابع
وحدة الافراد مع امكان فرد اخر كالشمس الخامس كثرة الافراد مع التناهي
كالكواكب السيارة السادس كثرة الافراد مع عدم التناهي كمعلومات الله تعالى
فصل الكليات خمس النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض
العام لان الكلي اما ان نسب لحقيقة افراده فاما ان يكون تمام حقيقة افراده
او جزء حقيقة افراده او خارج حقيقة افراده فان كان تمام حقيقة افراده فهو النوع

الحقيقي كالانسان فانه تمام حقيقة افراده من زيد وعمرو وبكر وغيرهم فانهم يمتازون
عن الاخر بعوارض مشخصة لا مدخل لها في حقيقتهم ولما كان النوع تمام حقيقة
افراده فكانت افراده متفقة في الحقيقة فاذا سئل عن فرد بما هو فيجاب بالنوع ويعرف
بانه المفهوم المقول على الامور المتفقة بالحقيقة في جواب ما هو فاذا قيل ما زيد
فيجاب في الجواب انسان وان كان الكلي جزء لحقيقة افراده ويسمى بالذاتي فهو منحصر في
الجنس والفصل لان ذلك الجزء ان كان تمام المشترك بينها وبين حقيقة اخرى فهو
الجنس والا فهو الفصل والمراد من تمام المشترك ان لا يكون بين الحقيقتين جزء مشترك
خارجا عنه كالحيوان فانه تمام المشترك بين حقيقتي الانسان والفرس فان الانسان
والفرس مشتركان في الذاتيات الكثيرة كالجوهر وقابل الابعاد والنامي والحساس والمتحرك
بالارادة والحيوان عبارة عن مجموع المذكورات فيكون الحيوان تمام مشترك بينهما ولما
كان الجنس تمام المشترك بين الامور المختلفة الحقائق فيجاب به اذا سئل عن الحقائق المختلفة
بما هو كما اذا سئل عن الانسان والفرس بما هو كان يقال ما الانسان والفرس فهو حينئذ
سؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بينهما والجواب حيوان فانه تمام المشترك بينهما واذا
سئل عن الانسان فقط بما هو كان يقال ما الانسان فهو حينئذ سؤال عن الحقيقة
المختصة ولا يقع الجواب بالحيوان بل الجواب ح حيوان ناطق ويرسموا الجنس بانه المفهوم
المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ويجوز ان يكون للحقيقة الواحدة
اجناس متعددة بعضها فوق بعض كالانسان فانه حقيقة واحدة وله اجناس متعددة
وهي الحيوان وفوقه الجسم النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر والجنس الذي يجاب به
عن جميع المشاركات فهو الجنس القريب كالحيوان فانه جواب عن كل ما يشاركه

الانسان في الحيوانية اذا جمعته مع الانسان في السؤال والجنس الذي يجاب به
عن بعض المشاركات هو الجنس البعيد كالجسم النامي فانه جواب عن الانسان
والنباتات ولا يجاب به عن جميع المشاركات اذ للانسان تمام مشترك غيره وهو الحيوان
فيكون الجسم النامي جنسا قريبا للنباتات وجنسا بعيدا للانسان وكلما يجاب عنه
بجوابين فالبعد بمرتبة كالجسم النامي وما يجاب عنه بثلاثة اجوبة فالبعد بمرتبتين
كالجسم وكذلك كلما ازداد الجواب عنه بمرتبة ازداد البعد بمرتبة ويسمى ابعد الاجناس
بالجنس العالي كالجوهر للانسان واقرب الاجناس بالجنس السافل كالحيوان له وما
بينهما متوسطات والفصل ايضا قريب وبعيد لان جزء الماهية الذي ليس تمام
المشترك اما ان يكون مشتركا بينها وبين غيرها اولا الثاني الفصل القريب كالناطق
فانه ليس مشتركا بل مخصوصا بالحقيقة الواحدة وهي الانسان فيميزه عن جميع المباينات
والاول الفصل البعيد ولا يجوز ان يكون المشترك تمام المشترك اذ الفرض خلافه فاذا
كان بعضا من تمام المشترك كان مميزا عن بعض الماهيات كالحساس فانه يميز الانسان
من النباتات ولم يميزه عن الحيوانات ورسموا الفصل بانه المفهوم المقول في
جواب اي شيء هو في جوهره واعلم ان للنوع معنى اخر ويسمى بالنوع الاضافي
وهو ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالانسان فيقال
عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو والنوع الاضافي قد يكون نوعا حقيقيا
كالانسان وقد لا يكون كالحيوان فانه نوع اضافي وليس بنوع حقيقي وهو كنوع
الجسم النامي وهو نوع الجسم والجسم نوع الجوهر وكلها من الاجناس والنسبة
بينه وبين الحقيقي عموم من وجه لتصادقهما في الانسان وتفارقهما في الحيوان

والبسائط

والبسائط بجملة ولكل جنس نوع ولكل نوع اضافي جنس ومراتبهما اربع لكن
الاجناس مترتبة الى الفوق بان يكون فوق كل جنس جنس اخر والانواع فيه
مترتبة الى التحت بان يكون تحت نوع نوع اخر واعلم ان الفصل جزء النوع ومقوم
به ومقسم الجنس بان يحصل من اجتماعه مع الجنس قسم اخر وما كان مقوما
للنوع العالي فمقوم للنوع السافل ولا عكس وما كان مقسما للجنس السافل كان مقسما
للجنس العالي ولا عكس والكلي الذي هو خارج عن الماهيات اما خاصة واما
عرض عام لانه اما ان يكون مختصا بالحقيقة الواحدة اولا فان كان الاول فهو الخاصة
كالضاحك فانه مختص بالانسان ويميزه عن الغير تميزا عرضيا ورسموا الخاصة
بانها الخارج المقول على حقيقة واحدة في جواب اي شيء هو في عرضه وان كان الثاني
فهو العرض العام كالماشي فانه في الانسان وباقي الحيوانات ويميزه عن النباتات
تميزا عرضيا ورسموا العرض العام بانه الخارج المقول على حقيقة وعلى غيرها قولا
عرضيا **فصل** كل من الخاصة والعرض العام اما لازم او مفارق
لانه اما ان يمتنع انفكاكه بالنظر الى الماهية او الوجود او لا فالاول اللازم و
هو بين وغير بين واللازم البين بمعنيين احدهما ما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم
كالاثنين فان من تصور الاثنين يلزم منه انه ضعف الواحد وهذا هو البين بالمعنى
الاخص وثانيهما ما يلزم الجزم باللزوم من تصور اللازم والملزوم كالجزم باللزوم
بين الاربعة والانقسام بمتساويين والملزوم وهو الاربعة يحصل الجزم باللزوم
بينهما وهذا هو البين بالمعنى الاعم وغير البين ما لا يلزم من مجرد تصور الملزوم
تصور اللازم ولا اللزوم من مجرد تصورهما بل يحتاج الى شيء اخر ككون نور القمر

الاضافي تحقق النوع الحقيقي فيتحقق النوع
غير متحقق واعلم ان البسيط موجود ...
المهية لا ان يكون لها جزء او لا جزء لها فالاول
المركب والثاني البسيط وقد مثل بعض المنطقيين
البسيط بالنقطة واعترض عليه بان النقطة
... الخارج له جزء ...
... الجزء في الخارج لا يلزم عدم الجزء في
الذهن ... عدم الجزء في الذهن ... الجزء
الذي لا يتجزى ... بعضهم بالعقل فانه
جوهر مجرد واعترض عليه ... الجوهر ...
... حقيقيا فقط ...
بينه وبين الحقيقي عموم مطلق منه

فان قلت تعريف العرض العام صادق
على فرد من الجنس كالماشي للحيوان فانه خاصة
الحيوان ويصدق عليه انه خارج مقول على
حقيقة وغيرها قولا عرضيا قلت قيد الحيثية
معتبر في التعريفات فالماشي من حيث
انه مقول على الانسان وغيره كان عرضا
عاما ومن حيث انه مقول على الحيوان
وحده خاصة وصدق على الانسان
لكون الحيوان جزءا له منه منه

مستفادا من الشمس والثالث العرض المفارق وهو اما ان يدوم كحركة الافلاك

فانها لا يمتنع انفكاكها ولكن يدوم معها او يزول بسرعة كحمرة الخجل او ببطؤ

كالشباب **فصل** يسمى المنطقيون مفهوم الكلي من حيث انه كلي كليا

منطقيا لانهم يبحثون عنه ومعروضه كالحيوان والانسان وغيرهما كليا طبيعيا

لانه طبيعة من الطبايع والمجموع من المفهوم ومعروضه كليا عقليا اذ لا

يتحقق الا في العقل وكذا الانواع الخمسة فان مفهوم النوع نوع منطقي ومعروضه

طبيعي والمجموع عقلي **فصل** معرف الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره

وهو على اربعة اقسام الاول الحد التام وهو المركب من الجنس القريب والفصل القريب

كالحيوان الناطق في تعريف الانسان الثاني الحد الناقص وهو المركب من الجنس

البعيد والفصل القريب كالجسم النامي الناطق او الجسم الناطق في تعريف الانسان

الثالث الرسم التام وهو المركب من الجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك في

تعريف الانسان الرابع الرسم الناقص وهو المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجسم

الضاحك في تعريف الانسان وقد يجوز في المعرفات بكون مركبا من العرض العام و

الخاصة كالموجود الضاحك في تعريف الانسان ويسمى الاصوليون واهل العربية جميع

الاقسام حدا **فصل** يشترط في التعريفات ان لا يكون المعرف مباينا للمعرف

ولا اعم ولا اخص ولا اخفى منه لان الغرض من التعريف اما امتيازه عن الاغيار او

العلم بحقيقته ولا يتحقق بهذه الامور هذا الغرض واذا لم يصح هذه الامور فيكون المعرف

مساويا للمعرف واجلى منه ليحقق الغرض **فصل** في التعريفات لا يجوز استعمال الالفاظ

المشتركة والمجاز الا مع القرينة الواضحة **فصل** اعلم ان العلم بحقايق

الموجودات كالانسان والفرس والتميز بين حقايق الاجناس والعرض العام وبين

الفصل والخاصة في غاية الاشكال والعلم بالمفهومات الاصطلاحية والتميز بين الاجناس

والفصول والخواص الاصطلاحيات سهل كالعلم بمفهومات الكلية والفعل وغير ذلك

فصل النسبة بين الكليين منحصرة في اربع التباين والتساوي والعموم و

قيد النسبة بين المفهومين لان الاقسام الاربعة لا تجري بين الجزئيين والجزئي والكلي فان النسبة بين الجزئيين التساوي و بين الجزئي والكلي العموم مطلق او التباين لان الجزئي ان كان فردا للكلي فالنسبة بينهما عموم مطلق وان لم يكن فردا من ذلك الكلي فيكون بينهما التباين منه

الخصوص مطلقا ومن وجه لان الكلي اذا نسب الى كلي اخر فلا يخ اما ان يكون

كل منهما صادقا على ما صدق عليه الاخر اولا فان لم يصدق كل منهما على ما صدق

عليه الاخر فهما المتباينان والنسبة بينهما التباين كالانسان والفرس فان

الانسان لا يصدق على شيء من افراد الفرس والفرس لا يصدق على شيء من افراد الانسان

وان صدقا فلا يخ من ثلث صور الاولى ان يكون كل منهما صادقا على ما صدق

عليه الاخر كليا فهما المتساويان والنسبة بينهما التساوي كالانسان والناطق

فكلما صدق عليه الانسان صدق عليه الناطق وكلما صدق عليه الناطق صدق

عليه الانسان الثانية ان يكون احدهما صادقا على ما صدق عليه الاخر كليا والاخر

صادقا على ما صدق عليه الاخر جزئيا فهما الاعم والاخص مطلقا والنسبة بينهما

العموم والخصوص مطلقا كالانسان والحيوان فكلما صدق عليه الانسان صدق

عليه الحيوان ولا عكس كليا اذ ربما يصدق الحيوان على شيء كالفرس ولا يصدق

الانسان عليه فالحيوان اعم والانسان اخص الثالثة ان يكون كل منهما صادقا على

ما صدق عليه الاخر جزئيا اي قد يجتمعان وقد يفترقان فهما الاعم والاخص من وجه

والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض فانهما يجتمعان

في الحيوان الابيض ويفترق الحيوان عنه في الحيوان الاسود والابيض عنه في الجماد

الابيض **فصل** نقيضا المتساويين متساويان اي يصدق كل واحد من نقيضي المتساويين على ما صدق عليه نقيض الاخر والا لزم صدق احد المتساويين بدون الاخر كاللاانسان واللاناطق فان اللاانسان صادق على كل ما صدق عليه اللاناطق وكذا العكس اذ لو لم يصدق اللاناطق على ما صدق عليه اللاانسان لصدق الناطق عليه لان ارتفاع النقيضين محال فيلزم صدق الناطق بدون الانسان وهو صدق احد المتساويين بدون الاخر وهو باطل فيكون نقيضا المتساويين متساويين ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم اما الاول فلانه لو لم يكن كذلك لكان صدق الاخص بدون الاعم بيانه انه لو لم يصدق نقيض الاخص على ما صدق عليه نقيض الاعم لصدق عينه ولزم منه صدق الاخص بدون الاعم كاللاحيوان واللاانسان فان اللاحيوان اخص واللاانسان اعم فكلما صدق عليه الحيوان صدق عليه الانسان صدق عليه اللاحيوان صدق عليه اللاانسان اذ لو لم يصدق لصدق عليه الانسان لان ارتفاع النقيضين محال فاذا صدق الاخص وهو الانسان بدون الاعم وهو الحيوان فيكون صدق الاخص بدون الاعم وهذا باطل واما الثاني وهو ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم فلان نقيض الاخص صادق على عين الاعم ونقيضه فيكون نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم فكلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص ولا عكس كاللاانسان فانه صادق على الحيوان كالفرس وعلى نقيضه كالجماد وكلما صدق عليه اللاحيوان صدق عليه اللاانسان ولا عكس فان اللاانسان صادق على الفرس وهو حيوان ونقيضا الاعم والاخص

من وجه

من وجه قسمان احدهما التباين الكلي وثانيهما العموم من وجه اما الاول فكاللاحيوان واللاانسان فان بين اصليهما وهو الحيوان واللاانسان عموم من وجه وبين نقيضيهما تباين كلي فان كلما صدق عليه اللاحيوان لا يصدق عليه الانسان وكلما صدق عليه الانسان لا يصدق عليه اللاحيوان و

(لاجتماع الحيوان واللاانسان في الفرس وافتراق الحيوان عن اللاانسان في الانسان وافتراق اللاانسان عن الحيوان في الجماد)

اما الثاني فكاللاحيوان واللاابيض فان بين اصليهما عموم من وجه و بين نقيضيهما كذلك فانهما يجتمعان في الجماد الاسود ويفترق اللاحيوان عن اللاابيض في الجماد الابيض ويفترق الابيض عن اللاحيوان في الحيوان الاسود والتباين الجزئي لازم للقسمين وكذلك نقيضا المتباينين قسمان احدهما التباين الكلي كاللاوجود واللاعدم فان النسبة بين اصليهما ونقيضيهما تباين كلي وثانيهما العموم من وجه فكاللاانسان واللافرس فانهما يجتمعان في الجماد ويفترق اللاانسان عنه في الفرس واللافرس عنه في الانسان و بين اصليهما وهو الانسان والفرس تباين كلي **فصل** لما فرغنا من مباحث التصورات شرعنا في مباحث التصديقات كما يحتاج الطالب في تحصيل التصور النظري الى شيئين احدهما الموصل الى التصور وهو القول الشارح باقسامه وثانيهما الكليات الخمس التي يتألف منها القول الشارح كذلك يحتاج في تحصيل التصديق النظري الى شيئين احدهما الموصل الى التصديق وهو الحجة باقسامها وثانيهما القضايا التي يتألف منها الحجة فوجب تقديم مباحث القضايا عليها فنقول القضية قول يصح التصديق والتكذيب لقائله بحسب المعنى مركبة من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم ويظهر الفرق

بين النسبة الحكمية والحكم في الشك فان النسبة الحكمية موجودة فيه
والحكم معدوم **فصل** القضية على قسمين الحملية والشرطية
لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين او في حكم المفرد فهي
الحملية والموجبة منها كقولنا زيد قائم وزيد عالم يضاده زيد ليس
بعالم وان لم يكن كذلك فشرطية وهي على قسمين اتصالية وانفصالية
لان الحكم فيها ان كان بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى فشرطية
متصلة موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و
سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان
الحكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بسلبه فشرطية منفصلة موجبة
كقولنا هذا العدد دائما زوج او فرد وسالبة كقولنا ليس هذا العدد اما
زوج او مركب من الواحد وحد وجه اطلاق الحملي والاتصالي والانفصالي على
الموجبات ظاهر واطلاقها على السوالب لمناسبتها الموجبات في الطرفين
فصل يسمى المحكوم عليه في القضية الحملية موضوعا والمحكوم
به محمولا والدال على النسبة الحكمية والحكم رابطة وقد استعير لها هو ويقال
في الفارسية است والكسر كزيد چنين وبالجملة كلما دل على الربط يسمى
رابطة وفي القضية الشرطية يسمى المحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا
فصل الموضوع في الحملية ان كان جزئيا حقيقيا فالقضية
شخصية كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وان كان كليا فاما ان
يبين كمية افراده اولا والثاني اما ان لم يصلح لبيان كمية الافراد يسمى

اعلم ان القضية الحملية تنقسم باعتبارات ثلثة
الاول باعتبار الرابطة فتنقسم الى ثنائية
وثلاثية فالثنائية ما لم يذكر الرابطة فيها كزيد
قائم والثلاثية ما ذكر فيها الرابطة كزيد هو قائم
الثاني باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول
الرابطة الى موجبة وسالبة فالنسبة ان
كانت يصح ان يقال الموضوع محمول فموجبة
والا فسالبة الثالث باعتبار الموضوع ...

جميعه

طبيعية كقولنا الحيوان جنس وان صلح لبيانها يسمى مهملة كقولنا الانسان
كاتب والانسان ليس بكاتب والاول يسمى محصورة ومسورة وهي اربعة
اقسام الاول موجبة كلية نحو كل انسان ناطق الثاني سالبة كلية نحو
لا شيء من الحجر بانسان الثالث موجبة جزئية نحو بعض الانسان كاتب
الرابع سالبة جزئية نحو ليس كل انسان كاتبا **فصل** يسمى
اللفظ الدال على كمية الافراد سورا وسور الموجبة الكلية كل وسور السالبة
الكلية لا شيء ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعض وواحد وسور السالبة
الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس واعتبر في القضية ثلثة امور الاول
ما صدق عليه الموضوع ويسمى ذات الموضوع الثاني صدق مفهوم الموضوع على ذاته
ويسمى وصف الموضوع وعنوانه الثالث صدق حمل مفهوم المحمول على ذات الموضوع
فاذا قلنا الانسان كاتب فما صدق الموضوع فيه هو افراد الانسان ومفهوم الموضوع
فيه هو الحيوان الناطق وحمل مفهوم المحمول عليه هو حمل مفهوم الكاتب على افراد
الانسان واعلم ان المعتبر عند المنطقيين وصف الموضوع بالامكان وعند بعضهم
وصفه بالفعل والحكم في القضايا ان كان على جميع افراد الموضوع ذهنا او خارجا محققا
او مقدرا تسمى القضية حقيقية وان كان الحكم مخصوصا بالافراد الخارجية محققا
او مقدرا تسمى القضية خارجية وان كان الحكم مخصوصا بالافراد الذهنية فتسمى
القضية ذهنية والموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضي وجوده
فصل لا يعتبر في العلوم القضايا الشخصية والمهملة في قوة
المحصورة الجزئية فالقضايا المعتبرة في العلوم منحصرة في المحصورات الاربع

فصل القضية اما معدولة او محصلة لانها اما ان يكون حرف
السلب جزء من القضية اولا فالاول المعدولة لعدوله عن موضوعه الاصلي فان
كان جزء الموضوع يسمى معدولة الموضوع كقولنا اللاانسان فرس وليس اللاانسان
انسانا وان كان جزء المحمول يسمى معدولة المحمول كقولنا الانسان لاجماد وليس
الانسان لاناطق وان كان جزء لهما فيسمى معدولة الطرفين كقولنا اللاانسان
لاحجر وليس اللاانسان لاحجر والثاني المحصلة **فصل** كيفية
النسبة بين الموضوع ومحموله على ما ذكرها المنطقيون من البسائط ثمانية و
يسمى بمادة القضية المصرحة بها موجهة (ويسمى القضية) وما به البيان جهة الاولى
الضرورية المطلقة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات
الموضوع موجودا ايجابا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وسلبا كقولنا
لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة الثانية الدائمة المطلقة وهي القضية
التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع موجودا ايجابا كقولنا كل فلك
متحرك دائما وسلبا كقولنا لاشيء من الفلك بساكن دائما الثالثة المشروطة
العامة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط ان يكون ذات الموضوع
متصفا بوصف الموضوع ايجابا كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا وسلبا كقولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
ويقال المشروطة العامة معنى اخر وهو القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت
او ضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت وصف الموضوع على ذاته نحو كل انسان
حيوان ما دام انسانا الرابعة العرفية العامة وهي القضية التي حكم فيها

بدوام

بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع ايجابا كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا وسلبا (نحو) لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما
ما دام كاتبا الخامسة الوقتية المطلقة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة
في وقت معين من اوقات وجود الموضوع ايجابا كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة وسلبا كقولنا لاشيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع السادسة
المنتشرة المطلقة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من
اوقات وجود الموضوع ايجابا كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما و
سلبا كقولنا لاشيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما السابعة المطلقة
العامة وهي القضية التي حكم فيها بثبوت النسبة او سلبها عنها بالفعل ايجابا نحو
كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسلبا كقولنا لاشيء من الانسان بمتنفس
بالاطلاق العام واذا كانت المطلقة العامة مقيدة بالوصف يسمى حينية مطلقة
الثامنة الممكنة العامة وهي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف
للحكم ايجابا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام اي عدم الكتابة من الانسان
ليس بضروري وسلبا كقولنا لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان العام اي وجود الكتابة
عن الانسان ليس بضروري **فصل** كيفية النسبة التي هي بين الموضوع
ومحموله من الموجهات المركبات على ما ذكرها المنطقيون سبع الاولى
المشروطة الخاصة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة ما دام ذات
الموضوع متصفا بوصف الموضوع مع التقييد باللادوام بحسب الذات
فتكون مشروطة عامة مع التقييد والايجاب تركيبها من موجبة مشروطة

عامة وسالبة مطلقة عامة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
كاتبا لا دائما وفي السلب تركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة
عامة كقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما
الثانية العرفية الخاصة وهي القضية التي حكم فيها بدوام النسبة ما دام ذات
الموضوع متصفا بوصف الموضوع مع التقييد باللادوام بحسب الذات فتكون عرفية
عامة مع التقييد ففي الايجاب تركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة
عامة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا لا دائما وفي السلب تركيبها
من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة كقولنا لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع دائما ما دام كاتبا لا دائما الثالثة الوجودية اللاضرورية وهي القضية
التي حكم فيها بثبوت النسبة بالفعل مع التقييد باللاضرورة بحسب الذات فتكون
تركيبها في الايجاب من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة وفي السلب تركيبها من سالبة مطلقة
عامة وموجبة ممكنة عامة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل
لا بالضرورة الرابعة الوجودية اللادائمة وهي القضية التي حكم فيها بثبوت
النسبة بالفعل مع التقييد باللادوام بحسب الذات وتركيبها في الايجاب و
السلب من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة في الاول
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما وفي السلب كقولنا لا شيء من الانسان
بضاحك بالفعل لا دائما الخامسة الوقتية الخاصة وهي القضية التي حكم فيها
بضرورة النسبة في وقت معين مع التقييد باللادوام بحسب الذات فتكون

وقتية

وقتية مطلقة ومطلقة عامة ففي الايجاب تركيبها من موجبة وقتية مطلقة
وسالبة مطلقة عامة كقولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما وفي
السلب تركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة كقولنا لا شيء
من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما السادسة المنتشرة الخاصة وهي
القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين مع التقييد باللادوام بحسب
الذات فتكون منتشرة مطلقة ومطلقة عامة ففي الايجاب تركيبها من موجبة
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما
لا دائما السابعة الممكنة الخاصة وهي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة عن
الايجاب والسلب فالمعنى فيهما واحد وتركيبها في الايجاب والسلب من ممكنتين
العامتين كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص اي لا يجب وجود الكتابة ولا عدمها
ضروريا ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص اي لا يجب وجود الكتابة
وعدمها عنه ضروريا **فصل** في النسبة بين القضايا الموجهات
من البسائط وفيه مباحث الاول النسبة بين الضرورية والدائمة الاخص
مطلقا فان مفهوم الضرورية امتناع الانفكاك ومفهوم الدائمة الدوام مع جواز
الانفكاك فكلما صدقت الضرورية صدقت الدائمة ولا عكس اذ تصدق الدائمة
فيما كانت النسبة دائمة ولا تصدق الضرورية لعدم امتناع الانفكاك والنسبة بينهما
وبين المشروطة العامة بالمعنى الاول عموم من وجه لتصادقهما فيما اذا كانت ذات
الموضوع ووصفه متحدين والمادة ضرورية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما
دام انسانا وتفارق الضرورية عن المشروطة العامة فيما اذا كانت ذات الموضوع

دون وصفه كحيوان والمادة ضرورية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ما
دام كاتبا فالضرورية اخص منها وتفارق الضرورية عن المشروطة العامة فيما اذا كانت ذات
الموضوع غير وصفه والمادة ضرورية الذاتية كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة
وتفارق المشروطة العامة عن الضرورية فيما اذا كانت ذات الموضوع غير وصفه وكان المادة
ضرورية بحسب الوصف لا بحسب الذات كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما
دام كاتبا وبالمعنى الثاني عموم مطلق فان الضرورة اخص مطلق والمشروطة
العامة بالمعنى الثاني اعم مطلق اذ كلما ثبت الضرورة بحسب الذات ثبت الضرورة
بحسب الوصف لان المعتبر في القضية ذات الموضوع مع وصفه كما مر فكلما ثبت الحكم
على الذات ثبت الحكم على وصفه وفي القضية الضرورية حكم بضرورة ثبوت المحمول
على ذات الموضوع فلزم الحكم على وصفه وليس كلما ثبت الحكم على وصف الموضوع ثبت
الحكم على الذات لجواز ان يكون ذات الموضوع غير وصفه كقولنا كل نجس كافر
بالضرورة فانه مشروطة عامة بالمعنى الثاني ولا تصدق الضرورية لان ذات
الموضوع في هذا المثال انسان ووصفه مفهوم الكفر وهو غير داخل في حقيقة
الانسان بل خارج عنه فالحاصل ان وصف الموضوع قد يكون عين ذات
الموضوع كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وقد يكون غيره كالمثال السابق
فكلما كان عين ذاته صدقت الضرورية والمشروطة العامة بالمعنى الثاني
وكلما كان غير ذاته لا تصدق الضرورية وتصدق المشروطة العامة بالمعنى الثاني
لان الضرورية ما حكم على ذات الموضوع من حيث هو ذات الموضوع والمشروطة
بالمعنى الثاني ما حكم على ذات الموضوع من حيث وصف الموضوع لا من حيث

ذاته فالحكم على الكافر بالنجاسة حكم على الانسان بوصف الكفر لا على الانسان من
حيث هو ذات الموضوع والمشروطة العامة بالمعنى الاول ما حكم على الذات بشرط
الوصف فاذا اعتبر في مثال كل كافر نجس بالضرورة انه نجس بشرط الكفر كان مشروطة
عامة بالمعنى الاول فاذا اعتبر انه نجس بوصف الكفر كان مشروطة عامة بالمعنى الثاني
اذ الكفر ثابت للكافر في جميع الاوقات ما دام كافرا والنسبة بين المعنى الاول والثاني
عموم مطلق لانه اذا صدق الحكم بوصف الموضوع صدق الحكم بشرط الوصف ولا عكس
لان الموضوع قد يوصف بشيء ولا يكون بالفعل موصوفا كقولك كل كاتب متحرك الا
صابع بالضرورة ما دام كاتبا فان الحكم فيه وهو تحرك الاصابع للكاتب بشرط
وصف الكتابة متحقق ولا يتحقق وصف الكتابة بالفعل للكاتب بالضرورة فلا يصدق
كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام انسانا فان الانسان ذات الموضوع والنسبة
بينها وبين العرفية العامة عموم من وجه لتصادقهما فيما كانت النسبة امتناع الانفكاك
ثبت دوام الوصف وتفترق الضرورية عنها فيما كانت النسبة امتناع انفكاك ولا
يثبت دوام الوصف وتفترق العامة فيما لا يمتنع الانفكاك ويحكم بدوام الوصف
والنسبة بينها وبين الوقتية المطلقة خصوص مطلق اذ كلما صدقت الضرورية صدقت الوقتية
ولا عكس لجواز صدق الحكم بالضرورة في وقت معين ولا يكون الضرورة في جميع الاوقات
والنسبة بينها وبين المنتشرة كذلك اذ كلما صدق الحكم بالضرورة صدقت الضرورة
في وقت غير معين ولا عكس والنسبة بينها وبين المطلقة العامة كذلك اذ كلما
صدق الحكم بالضرورة صدق الحكم بالفعل ولا عكس لجواز ان يكون الحكم بالفعل ولا
يكون بالضرورة والنسبة بينها وبين الممكنة العامة كذلك اذ كلما كان الحكم

بالضرورة كان الحكم بالامكان ولا عكس لجواز صدق الامكان وعدم صدق
الضرورة الثاني النسبة بين الدائمة والمشروطة العامة بالمعنيين عموم
من وجه لاجتماعهما في الدائمة التي حكم بوصف الموضوع الذي يكون ذات
الموضوع ووصفه متحدا والمادة ضرورية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
ما دام انسانا وتفترق الدائمة عنها فيما كانت المادة دائمة ولم يكن للوصف
دخل في تحقق الدوام كقولنا كل كاتب حيوان دائما فانها قضية دائمة ولا تصدق
المشروطة العامة فلا يصح ان يقال كل كاتب حيوان بالضرورة ما دام كاتبا
وتفترق المشروطة العامة عنها فيما لم يكن مادة الدائمة ذاتية كقولنا كل
شاعر موزون بالضرورة ما دام شاعرا فانه قضية مشروطة عامة ولا تصدق
الدائمة بحسب الذات اذ ليس دوام كونه موزونا ضروريا لذات الشاعر بل ضروريا
لوصفه والنسبة بينها وبين العرفية العامة خصوص مطلق اذ كلما صدقت
الدائمة صدقت العرفية العامة لانه متى صدق الدوام في جميع اوقات
الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف لان الوصف لا ينفك عن الذات
ولا ينعكس والنسبة بينها وبين الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة
كذلك اذ كلما صدق الحكم بالدوام صدق الحكم في وقت معين وغير معين وبالفعل
ولا عكس لجواز الحكم بالامور المذكورة مع عدم الحكم بالدوام والنسبة بينها
وبين الممكنة العامة كذلك اذ متى صدق الدوام صدق الامكان ولا عكس
لجواز ان يكون الشيء ممكنا ولا يكون دائما الثالث النسبة بين المشروطة العامة
والعرفية العامة عموم مطلق لان النسبة بين الضرورية والدائمة كذلك

والنسبة

والنسبة بينهما وبين الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة خصوص مطلق اذ كلما
صدقت الضرورة بحسب الوصف صدقت الضرورة في وقت معين وغير معين وبالفعل
ولا عكس لجواز ان يكون الحكم معينا او غير معين وبالفعل ولا يكون الحكم بالوصف و
النسبة بينها وبين الممكنة العامة كذلك اذ كلما كان الحكم ضروريا بضرورة النسبة ما دام
الوصف صدق الحكم بالامكان ولا عكس لجواز ان يكون الشيء ممكنا ولا يقع حتى يحكم
بالضرورة ما دام الوصف الرابع النسبة بين العرفية العامة والوقتيتين المطلقتين
والمطلقة العامة والممكنة العامة خصوص مطلق اذ كلما صدق الدوام بحسب
الوصف صدق الحكم في وقت معين وغير معين وبالفعل وبالامكان ولا عكس
كما علمت الخامس النسبة بين الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة خصوص
مطلق اذ كلما صدق الحكم في وقت معين صدق في وقت ما ولا عكس والنسبة
بينها وبين العامتين كذلك اذ كلما صدق الحكم في وقت معين صدق الحكم
بالفعل والامكان ولا عكس السادس النسبة بين المنتشرة المطلقة والمطلقة
العامة التساوي اذ كلما صدق بالفعل صدق في وقت ما وكذا العكس والنسبة
بينها وبين الممكنة العامة خصوص مطلق اذ كلما صدق الحكم في وقت ما صدق
الامكان ولا عكس السابع النسبة بين المطلقة العامة وباقي القضايا الا
المنتشرة المطلقة والممكنة العامة عموم مطلق اذ كلما صدق الحكم بنحو من الانحاء
المذكورة صدق الحكم بالفعل ولا عكس الثامن النسبة بين المطلقة العامة
والممكنة العامة خصوص مطلق اذ كلما صدق الحكم بالفعل صدق الحكم بالامكان
ولا عكس ووضعت لهذه المباحث جدولا لانك كنت طالبا لرجحان التحصيل والتلمذ

اسما وهذا هو الجدول

البسائط / المركبات	مع المشروطة الخاصة	مع العرفية الخاصة	مع الوجودية اللاضرورية	مع الوجودية اللادائمة	مع الوقتية	مع المنتشرة	مع الممكنة الخاصة	[illegible]
الضرورية	اخص مطلق	اعم من وجه	مطلق اخص	اخص مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	[illegible]
الدائمة	تباين	اعم من وجه	مطلق اخص	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	[illegible]
المشروطة العامة	اعم من وجه	تباين	اعم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	[illegible]
العرفية العامة	اعم مطلق	اخص مطلق	تباين	اخص مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	[illegible]
المطلقة الوقتية	اعم مطلق	كذلك	كذلك	تساوي	اخص مطلق	اخص مطلق	كذلك	[illegible]
المنتشرة المطلقة	اخص مطلق	كذلك	كذلك	اعم مطلق	تساوي	تساوي	اخص مطلق	[illegible]
المطلقة العامة	اعم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	تساوي	تساوي	اعم مطلق	[illegible]
الممكنة العامة	اعم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	تساوي	[illegible]

فصل في النسبة بين البسائط والمركبات من الموجهات وفيه مباحث الاول النسبة بين الضرورية المطلقة والمشروطة الخاصة التباين اذ في المشروطة الخاصة حكم باللادوام وهو مناف للضرورة والنسبة بينها وبين العرفية الخاصة كذلك اذ هي مقيدة باللادوام ايضا وهو مباين للضرورة و النسبة بينها وبين الوجودية اللاضرورية كذلك لانها مقيدة باللاضرورة والنسبة بينها وبين الوجودية اللادائمة كذلك لان اللادوام مباين للضرورة والنسبة بينها وبين الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة كذلك لان الحكم في هاتين القضيتين باللادوام والنسبة بينها وبين الممكنة الخاصة كذلك

ايضا

اذ فيها سلب الضرورة الثاني النسبة بين الدائمة المطلقة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة التباين لان الحكم فيهما باللادوام وهو مباين للدوام والنسبة بينها وبين الوجودية اللاضرورية عموم من وجه لاجتماعهما في الدائمة الخالية عن الضرورية وتفترق الدائمة عنها في الضرورية والوجودية عنها في اللادوام والنسبة بينها وبين الوجودية اللادائمة التباين لان فيها اللادوام وفي الدائمة الدوام والنسبة بينها وبين الوقتيتين الخاصتين التباين لان اللادوام ماخوذ فيهما والنسبة بينها وبين الممكنة الخاصة عموم من وجه لاجتماعهما في الدائمة الخالية عن الضرورة وتفترق الدائمة ~~وفي الخاصة الدوام~~ عنها في الضرورية وتفترق الممكنة الخاصة عنها حيث لا تخرج الامكان من القوة الى الفعل الثالث النسبة بين المشروطة العامة والمشروطة الخاصة عموم مطلق لانها مقيدة والمشروطة العامة مطلقها والمطلق اعم من المقيد والنسبة بينها وبين العرفية الخاصة عموم من وجه لاجتماعهما في المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في الضرورية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف غير ضرورة والنسبة بينها وبين الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة و الوقتيتين الخاصتين والممكنة الخاصة كذلك لاجتماعها في المشروطة الخاصة وافتراق القضايا عنها في اللادوام بحسب الوصف وافتراقها عن القضايا في الضرورة الرابع النسبة بين العرفية العامة والمشروطة الخاصة عموم مطلق لان العرفية العامة اعم من المشروطة العامة والمشروطة العامة اعم من المشروطة الخاصة والاعم من الاعم اعم من ذلك الشيء والنسبة بينها وبين القضايا الخمسة

عموم من وجه لاجتماعهما في المشروطة الخاصة وافتراق العرفية العامة عن القضايا
في الضرورية وافتراق القضايا عن العرفية العامة في اللادوام بحسب الوصف الخامس
النسبة بين الوقتية المطلقة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة عموم مطلق لان
الوقتية المطلقة اعم من القضيتين البسيطتين اللتين يكون ذلك المركب ملتئمة
منها والاعم من الاعم اعم من ذلك الشيء والنسبة بينها وبين الوقتية الخاصة كذلك
لانها جزئها والنسبة بينها وبين المنتشرة الخاصة والوجودية اللاضرورية والوجودية
اللادائمة خصوص مطلق لانها اخص من المنتشرة المطلقة وهي اخص من المطلقة العامة
والممكنة العامة وهذه القضايا جزء من القضايا المذكورة السابقة والاخص من الاخص
اخص من ذلك الشيء والنسبة بينها وبين الممكنة الخاصة عموم من وجه لاجتماعهما
في الوجودية اللاضرورية وتفترق الوقتية عنها في الضرورية وتفترق الممكنة الخاصة
عنها حيث لا يخرج الامكان من القوة الى الفعل السادس النسبة بين المنتشرة المطلقة
وبين القضايا الاربع عموم مطلق بالدليل الذي ذكرناه في الوقتية المطلقة والنسبة
بين المنتشرة المطلقة وبين الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة عموم
مطلق لان المنتشرة المطلقة مساوية للمطلقة العامة وهي جزء القضيتين المذكورتين
والجزء اعم من الكل والنسبة بين المطلقة العامة والقضيتين المذكورتين عموم
مطلق لانها جزؤهما والنسبة بين الممكنة العامة والقضيتين المذكورتين كذلك
لانها اعم من المطلقة العامة التي هي جزؤهما والاعم من الاعم اعم من ذلك الشيء
والنسبة بين الاوليين والممكنة الخاصة عموم من وجه لاجتماعهما في المشروطتين
وتفترقا عنها في اللادوام بحسب الوصف وتفترق عنهما في اللاضرورية السابع

النسبة

النسبة بين الممكنة العامة والممكنة الخاصة عموم مطلق اذ كلما صدق سلب
الضرورة عن الطرفين صدق السلب عن احد الطرفين ولا عكس واخذ هذه المباحث
من ذلك الجدول اسهل

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الضرورية	تباين	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك
الدائمة	تباين	تباين	عموم من وجه	تباين	كذلك	كذلك	عموم من وجه
المشروطة العامة	عموم مطلق	عموم من وجه	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك
العرفية العامة	عموم مطلق	كذلك	عموم من وجه	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك
الوقتية المطلقة	عموم مطلق	كذلك	اخص مطلق	كذلك	عموم مطلق	اخص مطلق	عموم من وجه
المنتشرة المطلقة	عموم مطلق	كذلك	اخص مطلق	كذلك	اخص مطلق	كذلك	عموم من وجه
المطلقة العامة	عموم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	عموم مطلق	كذلك
الممكنة العامة	عموم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك

فصل في النسبة بين القضايا المركبات من الموجهات وفيه

مباحث الاول النسبة بين المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة عموم
مطلق لان المشروطة العامة والعرفية العامة جزء لهما كما ذكرناه والنسبة
بينهما كذلك كما عرفت والنسبة بينها وبين الوجودية اللاضرورية خصوص
مطلق لان المطلقة العامة جزء الوجودية اللاضرورية والمشروطة
العامة جزء المشروطة الخاصة والثانية اخص من الاولى والنسبة

بينهما وبين الوجودية اللادائمة كذلك لان جزئيها المشروطة العامة
جزء الوجودية اللادائمة والمطلقة العامة والاولى اخص من الثانية
والتباين بينها وبين الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة والممكنة الخاصة
كذلك لان المشروطة العامة جزء من المشروطة الخاصة وهي اخص من
الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والممكنة العامة اللواتي هي جزء من القضايا منها
الثاني التباين بين العرفية الخاصة والوجودية اللاضرورية خصوص
مطلق لاعتبار جزئيهما وهو العرفية العامة والمطلقة العامة فان الاولى
اخص من الثانية والتباين بينها وبين القضايا الاربعة كذلك لان جزء
العرفية الخاصة العرفية العامة وهي اخص من اجزاء هذه القضايا وهي
المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين والممكنة العامة للخاصة الثالث
بين الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة عموم مطلق اذ اللاضرورية
التي هي جزء اللاضرورية الوجودية اللاضرورية اشارة الى ممكنة عامة واللادائمة
التي هي جزء الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة والممكنة العامة
اعم من المطلقة العامة والتباين بينها وبين الوقتيتين الخاصتين كذلك
لخصوص جزئيهما وعموم جزئها والتباين بينها وبين الممكنة الخاصة خصوص
مطلق لان الوجودية اللاضرورية مركبة من مطلقة عامة وممكنة خاصة
والممكنة الخاصة مركبة من الممكنتين العامتين والمطلقة العامة اخص
من الممكنة العامة الرابع التباين بين الوجودية اللادائمة والوقتيتين
الخاصتين عموم مطلق لعموم جزئها وخصوص جزئيهما والتباين بينها وبين

الممكنة

الممكنة الخاصة خصوص مطلق لان المطلقة العامة اخص من الممكنة العامة
وهما جزئيهما الخامس التباين بين الوقتية الخاصة والمنتشرة الخاصة خصوص
مطلق لخصوص الوقتية المطلقة التي هي جزء الوقتية الخاصة وعموم
المنتشرة المطلقة والتباين بينها وبين الممكنة الخاصة خصوص مطلق لان
الوقتية المطلقة اخص من الممكنة العامة وهما جزئيهما السادس التباين بين
المنتشرة الخاصة والممكنة الخاصة خصوص مطلق لخصوص جزئيها ونعلم هذه
المباحث من هذا الجدول

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المشروطة العامة	تساوي	عموم مطلق	خصوص مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك
العرفية الخاصة	اخص مطلق	تساوي	اخص مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك
الوجودية اللاضرورية	عموم مطلق	كذلك	تساوي	عموم مطلق	خصوص مطلق	كذلك	كذلك
الوجودية اللادائمة	عموم مطلق	كذلك	خصوص مطلق	تساوي	عموم مطلق	كذلك	خصوص مطلق
الوقتية الخاصة	عموم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	تساوي	خصوص مطلق	كذلك
المنتشرة الخاصة	عموم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	تساوي	خصوص مطلق
الممكنة الخاصة	عموم مطلق	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	كذلك	تساوي

فصل

عكس القضية الحملية ما بدل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا
على وجه يبقى الايجاب والسلب والصدق اللذين في اصل القضية و
يسمى العكس المستوي والقضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية

لان الموضوع والمحمول متلاقيان في ذات الموضوع ويجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع
فلو انعكس الموجبة الكلية كلية لزم اثبات الاخص لجميع افراد الاعم فلا يكون
الاعم اعم فلا بد من ان ينعكس جزئية ليبقى الايجاب والسلب في الصدق فكلما
صدق قولنا كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان والموجبة الجزئية ايضا
موجبة جزئية فكلما صدق بعض الحيوان انسان صدق بعض الانسان حيوان
والسالبة الكلية تنعكس كلية اذ لو لم تنعكس الى الكلية لانعكس الى السالبة
الجزئية ويلزم منه سلب الشيء عن نفسه بيانه ان قولنا لا شيء من الانسان
بحجر لو لم ينعكس الى لا شيء من الحجر بانسان لانعكس الى بعض الحجر انسان فلو جعله
صغرى القياس وجعلت الاصل كبراه ينتج سلب الشيء عن نفسه بان تقول
بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو باطل
بالبديهة والسالبة الجزئية لا تنعكس اصلا الا الخاصتين كما سيجيء ان شاء
الله تعالى لجواز ان يكون الموضوع اعم من المحمول فاذا انعكس ح لزم سلب الخاص
عن العام فان بعض الحيوان ليس بانسان لو انعكس الى بعض الانسان ليس
بحيوان كان سلب الخاص عن العام وهو باطل

فصل

في عكس السوالب من الموجهات اعلم ان التسع منها لا تنعكس وهي
الوقتية المطلقة والخاصة والمنتشرة المطلقة والخاصة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة العامة والخاصة والمطلقة
العامة لان اخص القضايا الوقتية وهي لا تنعكس فان قولنا لا شيء
من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع لا دائما صادق مع كذب عكسها

وهي

وهو بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام فلا تنعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم
لانعكس الاخص لان العكس حينئذ لازم الاعم والاعم لازم الاخص ولازم اللازم
لازم وست منها تنعكس الاولى الضرورية المطلقة والثانية الدائمة المطلقة
فانهما تنعكسان الى دائمة سالبة كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه بيانه
ان قولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة او دائما لو لم ينعكس الى قولنا لا شيء
من الحجر بانسان دائما ولا يصدق العكس لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان
واذا جعلنا القضيتين قياسا وقلنا بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر
ينتج لا شيء من الحجر بحجر بالضرورة في الضرورية وبالدوام في الدائمة الثالثة المشروطة
العامة الرابعة العرفية العامة وهما تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية
والا لزم سلب الشيء عن نفسه بيانه ان قولنا بالضرورة او بالدوام لا شيء من
الانسان بحجر ما دام انسانا لو لم ينعكس الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان دائما ما
دام حجرا ولا يصدق لصدق نقيضه وهو الحينية المطلقة واذا ضم مع الاصل
بان يقال بعض الحجر انسان حين هو حجر ولا شيء من الانسان بحجر دائما ما دام
حجرا ينتج لا شيء من الحجر بحجر الخامسة المشروطة الخاصة والسادسة العرفية الخاصة
وهما تنعكسان الى عرفية عامة مقيدة باللادوام في البعض اما انهما تنعكسان
الى عرفية عامة فلان العرفية العامة لازمة للمشروطة العامة والعامة المشروطة لازمة للخاصة
ولازم اللازم لازم واما انها مقيدة باللادوام في البعض فلان اللادوام
في البعض اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فاذا لم يصدق ذلك لصدق
نقيضه وهو الدوام وهو مخالف للاصل فان الحكم فان الحكم في الاصل باللادوام

بيانه ان قولنا لا شيء من الكاتب بالضرورة بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا
دائما لو لم ينعكس الى قولنا لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائما ما دام
ساكن الاصابع لا دائما في البعض اي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل
ولم يصدق ذلك العكس لصدق نقيضه وهو لا شيء من ساكن الاصابع
بكاتب دائما وهو ينعكس الى قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع دائما
وهو يخالف الاصل فان الحكم في الاصل باللادوام وهو اشارة الى ان كل كاتب ساكن
الاصابع بالفعل واما السالبة الجزئية التي وعدنا انها تنعكس فهي المشروطة
الخاصة والعرفية الخاصة فانهما تنعكسان الى سالبة جزئية عرفية خاصة
فانه اذا صدق بالضرورة او بالدوام ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع ما دام
كاتبا لا دائما صدق ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب دائما ما دام ساكنا
لا دائما لثبوت العرفية الخاصة مع المطلقة العامة اللتان جزءا العرفية
الخاصة بالافتراض وهو ان نفرض الموضوع الذي هو في اصل تلك القضية وهي
ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام ما دام كاتبا لا دائما
ان ذلك الموضوع الانسان فيصدق ان الانسان كاتب لان وصف الموضوع
لذات الموضوع ثابت فاذا فرض ان ذات الموضوع هو الانسان فيصدق ان الانسان
كاتب ويصدق ان الانسان ساكن الاصابع لانك قلت في تلك القضية
لا دائما فاذا لم يكن الكاتب بساكن الاصابع دائما يكون ذات الكاتب ساكن
الاصابع في بعض الاوقات فيصدق على الانسان الذي هو ذات الموضوع ساكن
الاصابع ويصدق ان الانسان ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع اذ لو لم يصدق

لصدق

لصدق نقيضه وهو ان الانسان كاتب في بعض اوقات كونه ساكن الاصابع
فيصدق ان الانسان ساكن الاصابع في بعض اوقات الكتابة لان الوصفين
اذا تقارنا في ذات ثبت كل منهما في وقت الاخر وقد تقارن وصف الكتابة ووصف
سكون الاصابع على الانسان فانك قلت ان الانسان كاتب وان الانسان
ساكن الاصابع فظهر من ذلك الدليل لزوم صدق ان الانسان ساكن الاصابع
في بعض اوقات الكتابة وهو نقيض ان نقول ان الانسان ليس بساكن الاصابع
ما دام كاتبا وقد فرضت صدقه فانك جعلت ذلك كاصل القضية فان اصل
القضية ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا وقد فرضنا ان الكاتب
هو الانسان فكانما قلت ان الانسان ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا فمن
لزوم صدق ذلك النقيض ظهر ان قولك ان الانسان ليس بكاتب ما دام ساكن
الاصابع حق فاذا صدق على الانسان انه كاتب صدق انه ساكن الاصابع ولا
شك ان الكتابة وسكون الاصابع متنافيان فاذا صدقا على الانسان يكون كل
واحد منهما في وقت لا يكون الاخر في ذلك الوقت فاذا صدق ان الانسان كاتب
لم يصدق انه ساكن الاصابع واذا صدق انه ساكن الاصابع لم يصدق انه كاتب
فصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع لا دائما
اذا صدق ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب لا دائما ما دام ساكن الاصابع
صدق على الانسان انه ساكن الاصابع وصدق انه ليس بكاتب دائما ما دام ساكن
الاصابع وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق على الانسان انه كاتب صدق
بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل اعني في وقت ما وهو في وقت الكتابة وهو

الجزء الثاني من العكس فظهر ان الجزئيتين كانتا صادقتان **فصل**
في عكس الموجبات من الموجهات كل الموجبات منها تنعكس الا الممكنة العامة
والممكنة الخاصة لان الحكم فيهما بفعلية الموضوع وامكان المحمول ويجوز ان
يكون المحمول ممكنا ولا يخرج امكانه من القوة الى الفعل فلا يصدق العكس و
الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة والمشروطة العامة والعرفية العامة
كلية او جزئية تنعكس الحينية مطلقة جزئية اذ لو لم يصدق الحينية
المطلقة لصدق نقيضه واذا ضم مع الاصل يلزم سلب الشيء عن نفسه بيانه
اذا صدق كل كاتب او بعض كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او الدوام المطلقتين
او المشروطتين لصدق بعض متحرك الاصابع حين هو متحرك الاصابع كاتب
بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من متحرك الاصابع بكاتب دائما ما
دام متحرك الاصابع واذا ضم مع الاصل وجعل قياسا بان يقال كل كاتب متحرك
الاصابع ولا شيء من متحرك الاصابع بكاتب دائما ما دام متحرك الاصابع ينتج
لا شيء من الكاتب بكاتب المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان
الحينية مطلقة لا دائمة اما عكسهما الحينية مطلقة لانهما لازمتان
للعامتين واما انعكاسهما الى اللادوام لانه لو لم يصدق المطلقة العامة الجزئية
لصدق نقيضها واذا ضم مع الاصل يلزم الخلاف بيانه اذا صدق كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة او بالدوام ما دام كاتبا لا دائما لصدق بعض متحرك الاصا
بع كاتب لا دائما ومعنى اللادوام ان بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب اذ لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو كل متحرك الاصابع كاتب دائما واذا ضم مع الجزء الاول

من الاصل

من الاصل وجعل قياسا بان يجعل صغرى والاصل كبرى بان يقال كل متحرك
الاصابع كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع ما دام كاتبا
هذا حمل الشيء على نفسه وهو باطل واذا ضم مع الجزء الثاني من الاصل وهو
المطلقة العامة بان يقال كل متحرك الاصابع كاتب ولا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالاطلاق العام ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهذا
سلب الشيء عن نفسه وهو باطل واذا كان القضيتان المذكورتان جزئيتين
فاثباتهما بالافتراض لان الجزء الثاني من القضية الاصل يصلح لكبرى الشكل
الاول الجزئيتيهما والوقتية المطلقة والخاصة والمنتشرة المطلقة والخاصة
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والمطلقة العامة تنعكس
الى مطلقة عامة فانه اذا صدق كل قمر منخسف باحدى الجهات صدق كل
قمر بالاطلاق اذ لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا شيء من المنخسف بقمر دائما
واذا ضم مع الاصل ينتج المحال بان يقال كل قمر منخسف ولا شيء من المنخسف بقمر ينتج لا
شيء من القمر بقمر واعلم ان في اثبات العكس ثلثة طرق الاول الخلف وهو ضم
نقيض العكس مع الاصل حتى ينتج محالا والثاني الافتراض وهو فرض ذات الموضوع
شيئا معينا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو
لا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيهما بخلاف الخلف فانه
يعم الجميع الثالث طريق العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما
في الاصل نقيض **فصل** نقيض كل شيء رفعه ونقيض كل
قضية قضية اخرى يخالفها في الايجاب والسلب بحيث يلزم لذاته

من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى فنقيض الموجبة
الكلية السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية

فصل اعلم ان المعتبر في التناقض ثماني وحدات الاولى وحدة
الموضوع لان الموضوع اذا اختلف لم يكن بينهما تناقض كقولنا زيد قائم و
عمرو ليس بقائم لجواز صدقهما وكذبهما الثانية وحدة المحمول لان المحمول
اذا اختلف لم يكن بينهما تناقض كقولنا زيد قائم زيد ليس بضاحك الثالثة
وحدة الشرط اذ لو اختلف الشرط لم يكن بينهما تناقض كقولنا الجسم مفرق للبصر
اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق اي بشرط كونه غير ابيض الرابعة وحدة الكل
والجزء اذ لو اختلفا لم يتناقضا كقولنا الزنجي اسود اي بعضه الزنجي ليس
باسود اي كله الخامسة وحدة الزمان اذ لو اختلف الزمان لم يتناقضا كقولنا
زيد نائم اي ليلا زيد ليس بنائم اي نهارا السادسة وحدة المكان اذ
لو اختلف المكان لم يتناقضا نحو زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي
في السوق السابعة وحدة الاضافة اذ لو اختلفت الاضافة لم يتناقضا
نحو زيد اب اي لعمرو زيد ليس باب اي لبكر الثامنة وحدة القوة والفعل
لان النسبة اذا كانت في احدى القضيتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة
لم يتحقق التناقض نحو العنب مسكر اي بالقوة العنب ليس بمسكر اي بالفعل
وكذا المعتبر في التناقض ثلاثة اختلافات الاول الاختلاف في الايجاب
والسلب اذ لو لم يكن يختلف لم يتحقق التناقض الثاني الاختلاف في الكلية
والجزئية لجواز عموم الموضوع فلا يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى

الثالث

الثالث الاختلاف في الجهة لان الجهة اذا اتحدت في القضيتين لم يتحقق التناقض
لجواز صدقهما وكذبهما كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام وليس كل انسان
بكاتب بالامكان العام فان القضيتين كلتيهما كاذبتان كما ان الاوليين صادقتان
وقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان بكاتب بالضرورة **فصل**
نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان الضرورية المطلقة ما حكم فيها
بالضرورة والممكنة العامة ما حكم فيها بسلب الضرورة فيكون متناقضة لها
ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان الدائمة ما حكم فيها بالدوام والمطلقة
العامة ما حكم فيها بالفعل فلو لم يكن الايجاب في الجملة لكان السلب دائما فالايجاب
في بعض الاوقات مناف للسلب في كل الاوقات والسلب في بعض الاوقات
مناف للايجاب في كل الاوقات ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي حكم
فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف للحكم وذلك لان نسبة
الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلب الضرورة كذلك الضرورة بحسب
الوصف تناقض سلب الضرورة بحسب الوصف ونقيض العرفية العامة الحينية
المطلقة لان نسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة
العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسب الذات
كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسب الوصف والوقتيتان في
قوة المطلقة العامة فيكون نقيضهما الدائمة المطلقة ونقيض المركبات الكليات
من الموجهات قضية هي مانعة الخلو من نقيضي الجزئين كالمشروطة الخاصة

فانها مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة ونقيض المشروطة الحينية العامة
الممكنة ونقيض المطلقة العامة الدائمة فنقول نقيض المشروطة الخاصة
اما حينية ممكنة او دائمة مطلقة على سبيل منع الخلو بيانه ان قولنا كل كاتب
متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما نقيضه اما لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع
ما دام كاتبا بالامكان العام او كل كاتب متحرك الاصابع دائما ونقيض المركبات
الجزئيات من الموجهات قضية هي مانعة الخلو لكن بالنسبة الى كل فرد فنقول
نقيض المشروطة الخاصة ان كل فرد من افراد الموضوع اما حينية ممكنة او دائمة
مطلقة بيانه ان قولنا بعض الجسم حيوان ما دام جسما لا دائما مشروطة
خاصة جزئية ونقيضه اما لا شيء من كل فرد من افراد الجسم حيوان ما دام
جسما بالامكان العام او كل فرد من افراد الجسم حيوان دائما

فصل

في عكس النقيض وله تعريفان فقال المتقدمون هو تبديل نقيضي الطرفين
مع بقاء الصدق والكذب والايجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان حيوان
كان عكسه كل لا حيوان لا انسان وحكم الموجبات في عكس النقيض
حكم السوالب في عكس المستوي وبالعكس فالموجبة الكلية تنعكس كنفسها
فالموجبة الكلية والموجبة الجزئية لا تنعكس كما ان السالبة الكلية
تنعكس كنفسها والسالبة الجزئية لا تنعكس اصلا في عكس المستوي
وقس على هذا باقي الاحكام وقال المتاخرون هو جعل نقيض الثاني من
الاصل اولا وعين الاول ثانيا مع المخالفة بالايجاب والسلب فاذا
قلنا كل انسان حيوان كان عكسه لا شيء من اللاحيوان بانسان وحكم

الموجبات

الموجبات هيهنا حكم السوالب في عكس المستوي وبالعكس والدليل
المذكور ثمة يجري هيهنا فكما تنعكس السالبة الجزئية من الخاصتين
عرفية خاصة كذلك الموجبة الجزئية من الخاصتين هيهنا تنعكس
الى العرفية الخاصة

فصل

القضية المتصلة اما لزومية ان
كان الاتصال او سلب الاتصال ضروريا كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما اتفاقية
ان لم يكن الاتصال وسلبه ضروريا والمنفصلة اما حقيقية او مانعة
الجمع او مانعة الخلو لان الانفصال ان كان في الوجود والعدم فهو الحقيقية كقولنا
هذا العدد اما زوج او فرد اي لا يكونان يجتمعان ولا يرتفعان وان كان الانفصال
في الوجود فهو مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر بمعنى انهما لا يجتمعان
ولكن يرتفعان وان كان الانفصال في العدم فهو مانعة الخلو كقولنا زيد اما
في البحر واما ان لا يغرق بمعنى انهما لا يرتفعان ولكن يجتمعان

فصل

القضية المنفصلة تنقسم الى عنادية واتفاقية وصدق الشرطية وكذبها
بحسبها باعتبار الحكم لا باعتبار طرفيها وكليتها وجزئيتها كذلك وتنقسم الشرطية
الى شخصية ومهملة ومحصورة وسور الموجبة الكلية في الاتصال كلما ومهما
ومتى وفي الانفصال دائما وسور الموجبة الجزئية منهما قد يكون وسور السالبة
الكلية فيهما ليس البتة وسور السالبة الجزئية منهما قد لا يكون وليس كلما
وليس مهما وليس متى والشرطية قد تتركب من الحمليتين والمتصلتين
والمنفصلتين والحملية والمنفصلة والحملية والمتصلة والمتصلة والمنفصلة

والانقسام في المتصلة يرتقي الى تسعة وفي المنفصلة الى ستة لعدم الفرق
بين ان يكون المقدم حملية والتالي متصلة وبين ان يكون المقدم متصلة
والتالي حملية وكذلك الصورتين الباقيتين **فصل** التناقض
والعكس في الشرطيات على قياس الحمليات **فصل** الحجة على
ثلثة اقسام القياس والاستقراء والتمثيل اما القياس فهو الا
ستدلال بحال الكلي على الجزئي كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم فاستدل بحال الحيوان وهو كلي على حال الجزئي منه وهو
الانسان واما الاستقراء فهو الاستدلال بحال الجزئيات على حال الكلي
كما تقول كل من الانسان والطيور والبهائم يحرك الفك الاسفل فكل الحيوانات
كذلك فاستدل بحال جزئيات الحيوان وهي الانسان والطيور والبهائم
على حال الكلي منها وهو الحيوان واما التمثيل فهو الاستدلال بحال الجزئي
على حال الجزئي اخر كما تقول النبيذ حرام لان الخمر حرام وكل منهما جزئي المسكر
فصل الاستقراء والتمثيل يفيدان الظن فالعمدة في تحصيل اليقينيات
القياس وهو عبارة عن قول مؤلف من القضايا بحيث يلزم منه قول اخر
كما تقول العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والقياس على قسمين
احدهما الاقتراني وهو ما لا يكون النتيجة او نقيضها فيه مذكورا بالفعل كما
في المثال المذكور وثانيهما الاستثنائي وهو ما يكون النتيجة او نقيضها فيه مذكورا
كما تقول ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بانسان
فليس بحيوان وقد يكون القياس الاقتراني مركبا من الحمليات الصرفة وقد

يكون

يكون من غير الحمليات والاول اظهر فلنقتصر عليه وهو على اربعة انواع
لان نسبة الموضوع الى المحمول اذا كانت مجهولة يحتاج الى الوسط الذي
يكون له النسبة الى الطرفين ليعلم النسبة المجهولة التي تكون بين الموضوع
والمحمول ويسمى الوسط اوسط وموضوع المطلوب اصغر ومحموله اكبر ثم ان كان
الاوسط محمولا للاصغر موضوعا للاكبر فيسمى الشكل الاول وان كان محمولا لهما
فيسمى بالشكل الثاني وان كان موضوعا لهما فيسمى بالشكل الثالث وان
كان موضوعا للاصغر ومحمولا للاكبر فيسمى بالشكل الرابع **فصل**
شرط الشكل الاول ان يكون صغراه اي القضية المشتملة على الاصغر موجبة
ليكون الاصغر مندرجا في الاوسط وكبراه اي القضية المشتملة على الاكبر كليا
ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر يقينا فشرطه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى و
الضروب المنتجة له اربعة الاول الموجبتان الكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم الثاني الموجبة الجزئية الصغرى
والموجبة الكلية الكبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان وكل
انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق الثالث الموجبة الكلية الصغرى والسالبة
الكلية الكبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر
ينتج لا شيء من الانسان بحجر الرابع الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية
الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان
بصامت ينتج ليس بعض الحيوان بصامت **فصل** اعلم
ان شرط الشكل الاول بحسب الجهة فعلية الصغرى انه لو لم يكن الصغرى

من النقيض ثم بتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر الضروب المحتملة له ستة عشر لان المحصورات اربع وكل من الصغرى والكبرى يحتمل ان يكون منها ويحصل من ضرب الاربع فى الاربع ستة عشر وقد علمت فى الفصل السابق ان ضروبه المنتجة اربعة فاعلم ان اثنى عشر منها عقيم لعدم الشرط وتوضيحه فى هذا الجدول

الكبريات / الصغريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	
موجبة كلية	موجبة كلية	سالبة كلية	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم لجزئية الكبرى	
سالبة كلية	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى	عقيم لسلب الصغرى وجزئية الكبرى	عقيم بالسلبين والجزئية	
موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم بالسلب والجزئية	
سالبة جزئية	عقيم لسلب الصغرى	عقيم بالسلبين	عقيم بالجزئيتين	عقيم بالسلبين	

فصل شرط الشكل الثاني اثنان الاول اختلاف الصغرى والكبرى بالايجاب والسلب بان يكون احدهما ايجابا والاخر سلبا والثاني كلية الكبرى والضروب المنتجة له اربعة الاول موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر واثباته بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الاول بان يقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر الثاني السالبة الكلية الصغرى والموجبة الكلية الكبرى ينتج السالبة الكلية كقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لا شيء من الحجر بانسان واثباته بعكس الصغرى وجعلها كبرى ليرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة بان يقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر فان انعكس صار

لا شيء

لا شيء من الحجر بانسان الثالث الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج ليس بعض الحيوان بفرس واثباته بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الاول بان يقال بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج ليس بعض الحيوان بفرس الرابع السالبة الجزئية الصغرى والموجبة الكلية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل كاتب انسان ينتج ليس بعض الحيوان بكاتب واثباته بالخلف وهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى وكبرى القياس كبراه لينتج ما ينافى الصغرى بان يقال كل حيوان كاتب وكل كاتب انسان ينتج كل حيوان انسان وهو مناف الصغرى وهو ليس بعض الحيوان بانسان وحيث فرضنا صدق الصغرى وكان هنا مقدمة كاذبة فمن صدقات مجموع المقدمتين كان منشأ الكذب الكبرى التى فرضنا انه صادق فتعين كذب الاخرى اعنى نقيض النتيجة فيكون النتيجة صادقة وهو المطلوب

فصل اعلم ان شرطه بحسب الجهة امران احدهما دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وثانيهما كون الممكنة مع الضرورية المطلقة والكبرى مشروطتين الضروب المحتملة له ايضا ستة عشر يقتضى الدليل السابق وقد علمت ان اربعة منها منتجة فاثنى عشر منها عقيمة لعدم الشرط فان اتفاق المقدمتين بالايجاب والسلب موجب للاختلاف الموجب للعقم اذ الايجاب حق فى مثالنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان السلب فيه حقا بان يقال كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس والسلب حق وهو لا شيء من الانسان بفرس

وجزئية الكبرى ايضا موجب للاختلاف الموجب للعقم لان الايجاب حق في مثل
لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان ليس بحيوان
والايجاب حق ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل فرس فالسلب حق فمثلا
لاشيء من الانسان بفرس وبعض الصاهل فرس ينتج لاشيء من الانسان بصاهل
فظهر ان جزئية الكبرى موجب للاختلاف الموجب للعقم وتفصيل باقي الضروب
معلوم من الجدول

الكبريات / الصغريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كلية	عقيم لايجاب المقدمة	سالبة كلية	عقيم لايجاب المقدمة	عقيم لجزئية الكبرى
سالبة كلية	سالبة كلية	عقيم لاتفاق المقدمة	عقيم لجزئية الكبرى	عقيم بالدليل
موجبة جزئية	عقيم لايجاب المقدمة	سالبة جزئية	عقيم بالدليل	عقيم بالدليل
سالبة جزئية	سالبة جزئية	عقيم	عقيم لجزئية الصغرى	عقيم بالدليل

فصل شرط الشكل الثالث ايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين

والضروب

والضروب المنتجة له ستة ثلثة منها ينتج الايجاب الجزئي وثلثة منها ينتج
السلب الجزئي الاول الموجبة الكلية الصغرى والموجبة الكلية الكبرى كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق الثاني الموجبة الجزئية
الصغرى والموجبة الكلية الكبرى كقولنا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم
ينتج بعض الانسان جسم الثالث الموجبة الكلية الصغرى والموجبة الجزئية الكبرى
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب ينتج بعض الحيوان كاتب وبيانه
بعكس الكبرى وجعله صغرى والصغرى كبرى ليرجع الى الشكل الاول لينتج ثم تعكس
النتيجة فيحصل المطلوب بان يقال بعض الكاتب انسان وكل انسان حيوان
ينتج بعض الكاتب حيوان فاذا انعكست النتيجة صار بعض الحيوان كاتب وهو المطلوب
الرابع الموجبة الكلية الصغرى والسالبة الكلية الكبرى كقولنا كل انسان حيوان
ولاشيء من الانسان بفرس ينتج ليس بعض الحيوان بفرس وبيانه بعكس الصغرى
ليرجع الى الشكل الاول بان يقال بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بفرس
الخامس الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية الكبرى كقولنا بعض الحيوان
انسان ولاشيء من الحيوان بحجر ينتج ليس بعض الانسان بحجر وبيانه بعكس الصغرى
ليرجع الى الشكل الاول بان يقال بعض الانسان حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر
ينتج ليس بعض الانسان بحجر السادس الموجبة الكلية الصغرى والسالبة الجزئية
الكبرى كقولنا كل انسان حيوان وليس بعض الانسان بكاتب ينتج ليس بعض
الحيوان بكاتب **فصل** اعلم ان شرط الشكل الثالث بحسب
الجهة فعلية الصغرى بالدليل المذكور وضروبه ايضا ستة عشر المحتملة عقيمة

واثباته بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول بان يقال بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

واثباته بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول بان يقال بعض الانسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان جسم

ينتج ليس بعض الحيوان بفرس

الدليل السابق وستة منها منتجة كما علمت وعشرة منها عقيمة لعدم الشرط
فان سالبة الصغرى موجبة للاختلاف اذ لا بد ان يكون الكبرى معها موجبة
او سالبة وايا ما كان يحصل الاختلاف اما مع موجبة الكبرى كقولنا
لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان فالحق الايجاب واذا قلنا في
الكبرى كل انسان ناطق فالحق السلب واما مع سالبة الكبرى كقولنا لا شيء
من الانسان بفرس ولا شيء من الانسان بصاهل فينتج لا شيء من الفرس بصاهل
فالحق الايجاب وايضا جزئية المقدمتين موجب لعدم وجوب تعدية الحكم
من الاوسط الى الاصغر لجواز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر
غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر كقولنا بعض الحيوان فرس وبعضه
انسان والحكم على بعض الحيوان بالانسان لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالفرس
وتفصيل الضروب معلوم من الجدول

الكبريات / الصغريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية
سالبة كلية	سالبة كلية عقيم لسالبة الصغرى	الكبرى عقيم	عقيم	كذلك
موجبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	عقيم لجزئية المقدمتين	كذلك
سالبة جزئية	عقيم لسالبة الصغرى	كذلك	كذلك	كذلك

فصل في شرط الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين
احدهما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى اذ لو كان المقدمتان سالبتين
او موجبتين مع جزئية الصغرى يلزم الاختلاف الموجب للعقم اما الاول فلصدق

الشلب

السلب في قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الحمار بانسان وصدق الايجاب
اذا بدلنا كبراه بقولنا لا شيء من الصاهل بانسان فيلزم الاختلاف الموجب للعقم اما
الثاني فلصدق الايجاب في قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان وصدق السلب
اذا بدلنا كبراه بقولنا كل فرس حيوان فيلزم منه الاختلاف وثانيهما اختلاف المقدمتين
بالايجاب والسلب بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة مع كلية احدى المقدمتين
اذ لو كان المقدمتان جزئيتين متفقتين يلزم الاختلاف لصدق الايجاب في قولنا بعض
الحيوان ناطق وبعض الكاتب حيوان وصدق السلب اذا بدلنا كبراه بقولنا بعض الصاهل
حيوان وكذا موجبتين مع كلية احديهما كقولنا بعض الحيوان ناطق وكل كاتب حيوان
ينتج والايجاب صادق ويصدق السلب اذا بدلنا كبراه بقولنا كل صاهل حيوان ولو
كان المقدمتان مختلفتين مع عدم كلية احديهما يلزم الاختلاف ايضا لصدق الايجاب
في قولنا بعض الناطق انسان وليس بعض الحيوان بناطق وصدق السلب اذا بدلنا
كبراه بقولنا ليس بعض الفرس بناطق وشرطه بحسب الجهة خمسة الاول ان يكون
القياس من الفعليات الثاني انعكاس السالبة المستعملة فيه الثالث الدوام في
الصغرى من الضرب الثالث او يكون كبراه عرفيا عاما الرابع ان يكون الكبرى في الضرب
السادس من القضايا المنعكسة السوالب الخامس ان يكون الصغرى في الضرب الثامن
من احدى الخاصتين اذا عرفت هذا فاعلم ان الضروب المنتجة لهذا الشكل ثمانية الاول
الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق اثباته بعكس الترتيب وعكس
النتيجة بان يقال بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان

عكسنها صار لا شيء من الحجر بناطق ح

فاذا عكستها صار بعض الحيوان ناطق الثاني الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم انسان ينتج بعض الحيوان جسم الثالث السالبة الكلية اثباته بعكس الترتيب ليرجع الى الشكل الاول وعكس النتيجة بان يقال بعض الجسم انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الجسم حيوان فاذا عكست النتيجة صار بعض الحيوان جسم الثالث السالبة الكلية الموجبة الكلية الكبرى ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الحجر بناطق الرابع الموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج سالبة جزئية قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج ليس بعض الحيوان بحجر الخامس الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج ليس بعض الانسان بحجر السادس السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وكل حسن الخط كاتب ينتج ليس بعض ساكن الاصابع ما دام ساكن الاصابع بحسن الخط السابع الموجبة الكلية الصغرى والسالبة الجزئية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل كاتب حيوان وليس بعض متحرك الاصابع بكاتب ما دام كاتبا لا دائما ينتج ليس بعض الحيوان بمتحرك الاصابع الثامن السالبة الكلية الصغرى والموجبة الجزئية الكبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما وبعض الحيوان كاتب ينتج انه ليس بعض ساكن الاصابع بحيوان والمتقدمون على ان الضروب المنتجة لهذا الشكل خمسة

الجزئيتين من الخاصتين تنعكس كنفسها كما حقق في موضعه وهو ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع مع يكون من الشكل الثالث بان يقال كل كاتب حيوان وليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع ينتج ليس بعض الحيوان بمتحرك الاصابع وقد ثبت ان نتيجة هذا الضرب من الشكل الثالث صادق ح

ولا ينتج كلية لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان بفرس وهكذا مثال الرابع ح

اثباته بعكس المقدمتين بان يقال بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج ليس بعض الانسان بحجر ح

والثلاثة الاخيرة عقيمة لاختلاف النتيجة في الضرب السادس في قولنا ليس بعض الحيوان بانسان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان وفي السابع في قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان او بعض الحيوان ليس بانسان وفي الثامن في قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان واجاب المتاخرون عن عقمها المعتبرات في السالبة المستعملة فيها ان يكون من احدى الخاصتين وليس فيهما كذلك فعقمها لعدم الشرط وتفصيل الضروب معلوم من الجدول بامر الله تعالى

الكبريات / الصغريات	موجبة كلية	سالبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	
موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	موجبة جزئية	سالبة جزئية	
سالبة كلية	سالبة كلية	عقيم لانعكاس السالب	سالبة جزئية	عقيم لانعكاس السالب	
موجبة جزئية	عقيم لنتيجة الاختلاف	سالبة جزئية	عقيم لنتيجة الاختلاف	كذلك	
سالبة جزئية	سالبة جزئية	عقيم لانعكاس السالب	عقيم لنتيجة الاختلاف	عقيم لنتيجة الاختلاف	

فصل

والقياس الاستثنائي على قسمين احدهما الاتصالي وثانيهما الانفصالي والاتصالي ما يكون مركبا من المتصلة اللزومية مع وضع المقدم ويكون النتيجة وضع التالي كما تقول ان كان هذا الجسم انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان او مركبا من متصلة لزومية مع رفع التالي يكون نتيجته رفع المقدم كما تقول في المثال المذكور لكنه ليس بحيوان فليس بانسان والانفصالي ما يكون مركبا من

منفصلة حقيقية مع وضع احد الجزئين ويكون نتيجته رفع الجزء الاخر ومع
رفع احد الجزئين ويكون نتيجته وضع الجزء الاخر فله اربع نتايج كما تقول
هذا العدد اما زوج او فرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه زوج فليس بفرد
لكنه ليس بفرد فهو زوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ومركبا من منفصلة مانعة
الجمع مع وضع احد الجزئين ونتيجته رفع الجزء الاخر فله نتيجتان كما تقول
هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر او مركبا
من منفصلة مانعة الخلو مع رفع احد الجزئين ونتيجته وضع الجزء الاخر
فله ايضا نتيجتان كما تقول هذا الجسم اما لا حجر او لا شجر لكنه شجر فلا حجر
لكنه حجر فلا شجر **فصل** اعلم ان مادة القياس اثنى عشر
ستة منها تفيد اليقين وستة منها تفيد الظن اما الستة اليقيني
فالاولى الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء الثانية التجربيات كقولنا
السقمونيا مسهل الثالثة المشاهدات كقولنا الشمس مضيئة الرابعة
الحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس الخامسة المتواترات كقولنا
مكة موجودة السادسة الفطريات كقولنا الاربع زوج ويسمى هذه الستة
القياس البرهاني وهو ينقسم الى لمي واني اما اللمي فهو الاستدلال من
العلة في نفس الامر الى المعلول في نفس الامر واما الاني فهو الاستدلال
من المعلول في نفس الامر الى العلة في نفس الامر واما الستة الظني فالاولى
المشهورات كقولنا العدل حسن الثانية المسلمات كقولنا الاجماع حجة
والقياس المركب منها يسمى جدليا الثالثة المقبولات كقولنا هذا قول الاستاذ

الرابعة

الرابعة المظنونات كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو
سارق والقياس المركب منها يسمى خطابيا الخامسة المخيلات كقولنا العسل
مرة مقيئة لنفرة الطبع منه والقياس المركب منها يسمى شعريا السادسة
الوهميات والمشبهات وهي القضايا الموجودة من الامور الكاذبة والقياس
المركب منها يسمى سفسطيا **فصل** اعلم ان اجزاء العلوم
اثنى عشر الاول تعريف العلم لئلا يكون الطالب طالبا للمجهول المطلق الثاني
الموضوع وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية الثالث بيان الحاجة الى
ذلك العلم ليزداد سعيه الرابع مسائل ذلك العلم ليتحقق العلم بها الخامس
الغرض لئلا يكون سعي الطالب عبثا السادس المنفعة ليحصل للطالب
شوق في تحصيله السابع عنوان العلم ليكون عند الطالب مجمل مسائل ذلك
العلم الثامن ان ذلك العلم من اي علم ليطلب الطالب ما هو المقصود التاسع
ان ذلك العلم في اي مرتبة ليقدم الطالب ما يجب تقديمه العاشر المؤلف
لهذا العلم ليسكن قلبه الحادي عشر قسمة ابواب الكتاب ليطلب لذلك الطالب
مطلوبه الثاني عشر طريق التعليم فاحفظه فانه فصل اخر واخر وفيه
فائدة اخرى وهي التاريخ كما في لفظ وضاء فرغت من تأليفه في تاريخ
اليوم اشرنا في تلك كلمات ومن كتابته في تاريخ اواخر الفصل فانه تجح وسط عشر
الثمانين وسبعمائة بفضل رب العالمين وانا الراجي الى رحمة الملك العزيز
الغني عز الدين محمد بن ابي الحسن الموسوي وفقني لما يرضاه ودبرني في
حين اجلي بقوله جل ذكره يا ايتها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك راضية

مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي تمت هذه الرسالة في المنطق
بيد الحقير الفقير كثير التقصير اقل الخليقة بل لا شيء في الحقيقة ابن سبط محمد علي
الوامق اليزدي احمد في العاشر من شهر جمادى الثاني سنة الف وثلثمائة وثمانية
وعشرون من الهجرة النبوية المصطفوية على هاجرها الف سلام وتحية

از خواجه نصیر الدین محقق طوسی است

موجود منقسم دو قسم است نزد عقل	یا واجب الوجود و یا ممکن الوجود
ممکن دو قسم گشت یقین جوهر و عرض	جوهر به پنج نوع شد ای ناظم عقود
جسم و دو اصل او که هیولی و صورتند	پس عقل و نفس این همه بالای یکدگر
نه قسم گشت باز عرض این دو قسمتش	در حین بحث جوهر عقلم نمی‌نمود
چون کم و کیف و این و متی و مضاف و وضع	پس فعل هست و منفعل و ملک ای ودود
اجناس کائنات مقولات عشر شد	نه گشت کم از این نه بر این دیگری فزود
پس واجب الوجود از اینها منزه است	کاو پیش بود از آنکه از اینها یکی نبود

در ۹ شهر شعبان سنه ۱۳۲۸ تحریر شد

از ملاحظه قضایای بسیطه هشتگانه با قیود ششگانه چهل و هشت صورت حاصل می‌شود که بدین تفصیل است

البسائط / القيود	اللاضرورة الذاتية	اللاضرورة الوصفية	اللادوام الذاتي	اللادوام الوصفي	سلب الاطلاق العام	سلب الامكان العام
الضرورية	محال	باطل	محال	باطل	محال	باطل
الدائمة	صحيح غير معتبر	باطل	صحيح معتبر	باطل	محال	باطل
المشروطة العامة	صحيح غير معتبر	باطل	صحيح معتبر	باطل	محال	باطل
العرفية العامة	صحيح غير معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح معتبر	باطل	محال	باطل
الوقتية المطلقة	صحيح غير معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح معتبر	صحيح وغير معتبر	محال	باطل
المنتشرة المطلقة	صحيح غير معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح معتبر	صحيح وغير معتبر	محال	باطل
المطلقة العامة	صحيح معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح غير معتبر	باطل
الممكنة العامة	صحيح معتبر	صحيح وغير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح وغير معتبر	محال	باطل

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

حمد بی حد خدای را مادام | مصطفی را درود و نعت و سلام | بعد از آن دان که این مقدمه ایست | که حقیقت ز فن مهمه ایست

کرد سید شریف این تصنیف | بهر اولاد خویشتن تألیف | کمترین بنده | معبود | شرف ابن محمد داود

کرد منظوم | این مقدمه را | تا شود سهل حفظ آن همه را | و تقدم کرده است آن را | ذهن خواننده این فن آن را

نقش علمی در او چو آینه ایست | نقش عقلی در او چو آینه ایست | وان است تصدیق چون بود با حکم | ور نه نامش تصور است بحکم

هو الله

رسالهٔ صغری از تصنیفات سید شریف جرجانی

حشره الله مع من احبه

بسم الله الرحمن الرحیم

بدان که هر چه در ذهن ما آید اگر خالی از حکم باشد آن را تصور خوانند چون تصور انسان مثلا و اگر با حکم باشد آن را تصدیق خوانند چون انسان کاتب است و حکم نسبت امری است بامری دیگر بر وجه ایجاب که آن را ایجاب گویند چون زید نویسنده است و یا بر وجه انتزاع که آن را سلب گویند چون زید نویسنده نیست و هر یکی از تصور و تصدیق اگر بی فکر و نظر حاصل شود آن را بدیهی و ضروری خوانند چون تصور حرارت و برودت و تصدیق بآنکه آتش گرم است و یخ سرد است و اگر بفکر و نظر حاصل شود آن را نظری و کسبی خوانند چون تصور روح و تصدیق بآنکه عالم حادث است و فکر ترتیب امور معلومه است بر وجهی که ادا کند بدانستن مجهول و هر چه در فکر کسب تصور ادا کند آن را معرف و قول شارح گویند چون معرف حیوان که حیوان جسم حساس متحرک بالاراده است و معرف ناطق که دریابنده معقولات است هر دو متفرق تو را معلوم باشد پس اگر هر دو را با هم جمع کرده گوئی حیوان ناطق ادا می کند تو را بدانستن انسان و هر چه در فکر کسب تصدیق ادا کند آن را حجت و دلیل گویند چنانکه معنی عالم متغیر است و هر چه متغیر است حادث است هر دو متفرق تو را معلوم باشد پس اگر هر دو را با هم جمع کرده گوئی که عالم متغیر است و هر چه متغیر است حادث است ادا می کند بدانستن عالم حادث است

فصل در مباحث معرف هر چه متصور شود اگر منع کند مفهوم او از فرض شرکت میان کثیرین آن را جزئی حقیقی گویند چون ذات زید و اگر منع نکند آن را کلی خوانند چون مفهوم انسان و آن کثیرین را افراد و جزئیات اضافی او گویند چون زید و عمرو و بکر و غیر ایشان و چون کلی را نسبت کنیم بحقیقت افراد یا عین حقیقت افراد باشد و آن را نوع خوانند چون انسان که عین حقیقت زید و عمرو و بکر است و غیر هم است یا جزو حقیقت افراد باشد پس اگر تمام مشترک باشد میان

دانش او چو ایقان است موجود آن
و انتزاعی باسم سالبه خوان
دانکه گر حاصلست بی فکر
شد بدیهی و گر نه شد نظری
فکر ترتیب آنچه شد معلوم
تا که مجهول از او شود معلوم
گر ز فکری تصور است دانی
قول شارح معرف خوانی
ور ز فکری شود سوی تصدیق
حجت است و دلیل در تحقیق
هر تصور که منع شرکت از آن
می شود جزئی حقیقی دان
اشتراک ار در او بود کلی است
فردها بالاضافه جزئیات
پنج کلی است در ترتیب غرض
نوع و جنس است و فصل و خاصه عرض
عین افراد اگر بود نوع است
ور بود جزو آن بعد نوع است

جنس و آن که تمام مشترک است | هست فصل ار نه تمام مشترک است | و بیخ قریب است ار اشتراک پدید | اند ره او نیست و ور نه هست بعید
جنس هم می شود قریب و بعید | بعد او هم به مرتبه است پدید | مشترک در تمامت افراد | بعرض شمر گر کنند اسناد
در چنین نسبت است جنس بعید | هیچ ماهیت این نکرد مزید | ور نه عین است و جزو بر خارج است | بیکی نوع نام او خاصه است

میان آن حقیقت و ماهیت دیگر چون حیوان که تمام مشترک است میان انسان و دیگر حیوانات آن را جنس خوانند و اگر نه چنین باشد آن را فصل خوانند خواه مشترک نباشد اصلا چون ناطق یا مشترک باشد لیکن تمام مشترک نباشد چون حساس و یا خارج از حقیقت افراد باشد پس اگر خاص باشد بیک ماهیت آن را خاصه خوانند چون ضاحک و اگر خاص نباشد آن را عرض عام خوانند چون ماشی و جنس اگر تمام مشترک باشد نسبت با همه مشارکات خود آن را جنس قریب خوانند چون حیوان و اگر نسبت با بعضی مشارکات تمام مشترک باشد فقط آن را جنس بعید خوانند چون جوهر که مشترک است میان انسان و مجردات و حیوانات و نباتات و جمادات و تمام مشترک نیست مگر نسبت با مجردات و با مراتب بعد مختلف می شود و هر گاه که جنس قریب را با فصل قریب جمع کنی آن را حد تام گویند چون حیوان ناطق مر انسان را و اگر جنس بعید را با فصل قریب جمع کنی آن را حد ناقص گویند چون جسم ناطق مر انسان را و هر گاه که جنس قریب را با خاصه جمع کنی آن را رسم تام گویند چون حیوان ضاحک مر انسان را و هر گاه که جنس بعید را با خاصه جمع کنی آن را رسم ناقص خوانند چون جسم ضاحک مر انسان را و هم چنین عرض عام با خاصه رسم ناقص باشد چون ماشی ضاحک مر انسان را **فصل** بدان که جنس و فصل و حد در حقایق موجوده بیشتر استعمال میکنند و در مفهومات اعتباریه نیز استعمال کنند چون اصطلاحات مثل کلمه و اسم و فعل و حرف و معرب و مبنی و پیش علمای علم اصول و عربیت حد بمعنی معرف باشد و تقسیم دوری واضح باشد **فصل** در مباحث حجت و دلیل تصدیق را قضیه خوانند و قضیه بر سه قسم است اول حملیه و آن مرکب از دو مفرد باشد مثل الانسان کاتب و این را موجبه خوانند و الانسان لیس بکاتب و این را سالبه گویند و محکوم علیه را در قضیه حملیه موضوع خوانند و محکوم به را محمول دوم قسم شرطیه متصله و آن مرکب باشد از دو قضیه و میان ایشان حکم کرده باشد باتصال چون کلما کانت الشمس طالعة کان النهار موجودا و این را موجبه خوانند و یا حکم کرده باشد بسلب اتصال چون لیس البتة اذا کانت الشمس طالعة کان اللیل موجودا و این را سالبه خوانند سیم شرطیه منفصله و آن مرکب باشد از دو قضیه میان

فصل و خاصه قریب و جنس قریب
حد و رسم اند تام نه تقریب
ور بود نزد این جنس بعید
ناقص حد و رسم گشت پدید

هست که در اعتباریات
هر دو کلی چو یافتی با هم
نیست آن از چهار قسمت کم
گر نباشند هیچ یک با هم
هست دوری ور اشده است علم
با هم ار مجتمع نمی گردند
هست باینی ور اعلم کردند
با هم و بی هم ار بیابی شان
دان عموم و خصوص من وجه آن
ور بهم یابی و یکی بی آن
بعموم و خصوص مطلق دان
هست تصدیق هم قضیه بنام
و اندر این فن و را سه گشت اقسام
هست حملیه او شد اسم
در دو مفرد مرکب است این قسم

و این بود نیز منقسم به سه قسم | اول آن حقیقیه است بسم
صدق و کذب با انفصال شرط آن | سلب و ایجاب نیز خاص شرط آن
و انفصال اندر صدق تنها است | مانع الجمع بین کلاه و پیداست
در کذب بدانست منع خلو | سلب و ایجاب این دو را ممنوع
گر مرکب شوند حملیات | آن قیاس است از اقترانیات
در مرکب شود دو متصله | یا مؤلف شود دو منفصله

ابن ... [illegible]

اقترانی چهار قسم بود
کاندرین فن چهار شکل شود
زانکه اصغر است اندر مطلوب
اوسط اندر دو جانب مطلوب
اول است آنکه در جانب صغری
آخر آن بود با سم کبری
آنچه اصغر در او است صغری دان
و آنچه اکبر در او است کبری دان
اوسط ار محمول یافت در صغری
باز موضوع گشت در کبری
اهل فن شکل اولش خوانند
و گر عکس است رابعش دانند
ساز محمول هر دو کان ثانی است
باز موضوع هر دو کان سوم است

تمام شد منظومه صغری
۱۳۲۸
در ۱۰ صفر
تحریر شد
بید محمد موسی الحسینی
عفی الله عنه و عن
لما رضیه سنه

ایشان حکم کرده باشد بانفصال یا بسلب انفصال و منفصله بر سه قسم است اول حقیقیه که در وی حکم کرده باشد
بانفصال در صدق و کذب چون العدد اما زوج و اما فرد و این را موجبه حقیقیه خوانند و یا حکم کرده باشد بسلب انفصال
چون لیس العدد اما زوج و اما منقسم بمتساویین و این را سالبه حقیقیه خوانند دوم مانعة الجمع
که در وی حکم کرده باشد بانفصال در صدق فقط یا بسلب انفصال چون هذا الشیء اما شجر و اما حجر و لیس هذا الشیء
اما شجر او جسما سیم مانعة الخلو که در وی حکم کرده باشد بانفصال در کذب فقط و یا بسلب انفصال چون
هذا الشیء اما لا شجر و اما لا حجر و لیس هذا الشیء اما شجر و اما حجر و قیاس چون مرکب باشد از حملیات
صرف آن را قیاس اقترانی گویند و در وی چهار شکل منعقد گردد و بیان این سخن آن است که چون دو قضیه حملیه
محمول یا موضوع مجهول باشد احتیاج افتد بمتوسطی که او را با هر یک از موضوع و محمول قضیه مطلوبه نسبتی باشد که
بواسطه آن در نسبت نسبت محمول با موضوع که مطلوب است معلوم شود مثلا نسبت ج که محمول است با آ که
موضوع است چون مجهول باشد احتیاج بمتوسطی شود پس اینجا سه جزء باشد اول موضوع قضیه مطلوبه دوم
محمول قضیه مطلوبه سیم متوسط پس اگر متوسط محمول شود موضوع قضیه مطلوبه را و موضوع شود محمول قضیه مطلوبه
را آن را شکل اول خوانند چون کل آ ب و کل ب ج فکل آ ج و اگر عکس این باشد شکل
چهارم خوانند چون کل آ ب و لا شیء من ج آ ینتج ان لیس لا شیء من آ ج و این بعید از
طبع است و اگر متوسط محمول شود هر دو را شکل دوم خوانند چون کل ب آ و لا شیء من ج آ
فلا شیء من ب ج و اگر هر دو را موضوع شود این را شکل سیم خوانند چون کل ب آ و
بعض ب ج فبعض آ ج و اگر دلیل مرکب باشد از متصله یا منفصله آن را قیاس استثنائی
خوانند مثال متصله چون کل ما کان الشیء انسانا کان حیوانا لکنه انسان فهو حیوان لکنه
لیس بحیوان فلیس بانسان مثال منفصله چون العدد اما زوج و اما فرد لکنه زوج فلیس بفرد
لکنه فرد فلیس بزوج لکنه لیس بزوج فهو فرد لکنه لیس بفرد فهو زوج تمام شد رساله

شرح منظومه صغری از تصنیفات سید شریف بید اقل السادة و الطلبة محمد ابن علی الموسوی
فی بلدة طهران در شانزدهم صفر المظفر سنه ۱۳۲۸

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم

حمد بی حد مر خدای را سزاست / که بنامش نامه اکنون درست
آنکه از فضلش همه عالم روشن است / هر یکی زان فیض گلشن است
آنکه توانائی هر تیغ زبان / داده آب از جوهر نطق و بیان
آنکه بی مثل کرم بی شک و ریب / رزق هر کس میدهد از خوان غیب
آنکه در شکرش فزون نعمتها / طاعت او موجب قربتها
آنکه افلاس زر چون در هر زخمه / میزند هم بنوعی نغمه
آنکه چون فرمود الست بربکم / جمله در قول بلی گشتیم گم
در ازل بستیم با او عهدها / در مذاق ما فشاندند شهدها
ما چنان گفتیم دانای وجود / چون بجا آریم شرط آن عهود
کانبیا در ما عبدناک آمدند / در مقام ما عرفناک آمدند
پس چه باشد بهتر از تقصیر خویش / ما بدان درگاه عذر آریم پیش
ورنه آن بلا آنچه ما باشد سزا / کی توانند بشر آل عجب
بعد حمد حق درود بیعدد / بر نبی و آل و یاران تا ابد
بر ضمیر انور نطق آوریان / بار روشن این معانی و بیان
که درو هیچ گره وا میکنم / نسخه در منطق اش میکنم
میشوم در بحر فکر ... / کاورم بیرون یکی عقد گهر

شرح عصام الدین اسفراینی بر رساله کبری از تصنیفات مختصره سید شریف جرجانی حشرهما الله مع من احبا

بسم الله الرحمن الرحیم

حمد مقصور و صور معقد و رقد ملکه و تشریف و مصدق با تصور راحات حجت و قرینی و درماند بنده درماند

نظم گر بیارد هر آنچه معقد است / هر زبان گفتش معقد است / ورد و مقصود

حجت مستدیر منفصل بر مدار افلاک تیر طالبان خط خاک و مقنن قوانین اهل شرع معدل سبیلی

سوا از ین اصول و فروع معصوم از خطاء عاصم ذهن خدا مظهر حکم الهی مظهر حکم نامتناهی **نظم**

آنکه آورد از خدا پیغام او / حمد محمود آمده از نام او / در آل و اصحاب او که نال و ثنا بر ایشان

و در بال عقاب ایشان بر شرند و در معرفت شریعت او متوجهند و بمتابعت طریقه او مستظهر اند

اما بعد خادم کمینه اهل دانش و یقین ابراهیم ابن محمد ابن عربشاه الاسفراینی المعروف بعصام

الدین که این فوائد رسالت علیه و سوانح ست غیبیه محقق منطق فارس میدان بیان و

موسس بنیان تبیان مظهر انوار الهیه مظهر اسرار غیر متناهیه ستاد بشر مقتدای بشر سید شریف

قدس سره الحنیف و لا یفهمه بمبیع تفضله بالحریف هر برسبیل بهر اعلا اعتنا

للفرصة بتقیب باز اربار مستعد قاصر و مستفید فاضر که بمنصف متصف باشد امید از مبده فیض

شامل انکه هر ناظر را از او بفیض کامل رساند و این بیچاره را از تجر جهت او بر ساحر نماند اندر علی ما یشاء قدیر

و با جابت دعوة المضطر جدیر بدانکه هر آدمی را قوتی است دراکه یا فعل است که استعداد

آن از برای ما یفعل باشد بعضی چیز که بدو قرشوند بار برای مقصد است که ما یتغوتی بهر را باو نامیده اند

تا ز خلاصه هر که تحقیق کند | یا تصوری یا که تصدیقی کند
اندر این نسخه نماید او رجوع | تا کند درک اصول و هم فروع
خوش بر استنباط و بر صنایع دیگر شود(?) | پس سبب شد موجب ناطق شود
حکمها را جمله ترتیبی دهد | از بدیهی در نظر زیبی دهد
تا که هر مجهول معلومش شود | سر نامفهوم مفهومش شود

فصل

آدمی را هست با خود قوتی | که در آن حاصل شود هر صورتی

ذکر مقدمات متعدده

و آن در اصطلاح چنانکه مناسب این مقام است آن چیزیست که مبدء تغیر باشد در امری دیگر از آن حیثیت که امری دیگر است و این مبدء اعم ازین باشد که بالعرض و صفت قوه به دو ... اکنون ... که با انتقاش صور اشیاء در وی قابل است ... صورت در قوه ... که ... آن ... ظاهر ... است که مراد ... نفس ناطقه است نه قوه ... اشیا در باب ... از ادراک است پس در صحاح جوهری آمده صیغه فعال از برای مبالغه افعال آمده ... و حساسی ... ادراک ... از ادراک باید گرفت ... بعضی ادراک ... بعض ادراک یافت شود چنانکه در عبارت مصنف قدس سره العزیز ... شرح مختصر ابن حاجب واقع شده آن مشتق از درک است ... صیغه ... ادراک ... بسماع ... سایر مدرکات ... ادراک ... بعض حیوانات ... جمیع اشیا در نفس حاصل است قول او که منتقش می گردد در وی صور اشیاء ... صور ... نزد یک نفس ... جواب ... حاصل ... شایع است بخلاف این عبارت که این مسئله ... است

در بیان احتیاج بمنطق

است از آنچه ... اشیاء ... صورت ... حاصل باشد ... موجود ... عبارت ... مجازی ... حقیقت انتقاش صورت ... است که مضاف الیه صورت ... اضافت صورت ... در رفع اشکال آن است ... تصدیق کاذب صورة ... است زیرا که مبدء ... تصدیق ... بلکه حصول صورت شی در آینه از اغلاط حس است ... چنانکه ... مشتبه باشد ... ضعیف ... چنانکه ... فلان چیز سفید است ... از اغلاط حس است و محقق نیست ... آینه ... تر است از حال محقق ... قول او که چنانکه در آینه متوجه شود که حال ... التشبیه ... چرا که مشبه به باید اقوی باشد و حصول صورت شی در عقل محقق است ... در آینه ... صورت معقول ... حاصل است بخلاف آینه پس حال عقل اقوی باشد و مخفی نماند که در تشبیه حال عقل به آینه تشبیه ... صورت حاصله در عقل مطابق و گاهی کاذب می باشد چنانکه حکایت آینه گاهی مطابق است گاهی غیر مطابق بلکه ... هر چند ... آینه ... صورت اشیا ... الحاق ... صورت ... در عقل ... حصول صورت در آینه ... گفت که لیکن در آینه حاصل شود عکس صور محسوسات و در قوه مدرکه انسانی حاصل شود صور محسوسات و معقولات و چون حال آینه ... ظاهر است ... محسوسات ... مبصرات ... هر چند ... محسوسات حاصله در قوه مدرکه ... مبصرات ... لیکن ... معقولات ... تشبیه ... که در عقل حاصل شود ... اینکه ...

صورت اندر آینه گه گه عیان | لیک معنی را نیابد غیر آن
چیست صورت محسوسات تو | چیست معنی معقولات تو

تا خواهد هر که تحقیقی کند | یا تصوری یا تصدیقی کند | اندر این نسخه نماید او رجوع | تا کند درک اصول و هم فروع

خوش بر نسبتهای و رضا ... | پس بسبب و موجبه ناطق شود | حکمها را جمله ترتیبی دهد | از بدیهی در نظری پی برد

تا هر مجهول معلومش شود

سر نا مفهوم مفهومش شود

فصل

آدمی را هست با خود قوتی

که در آن حاصل شود هر صورتی

ذکر مقدمات متعدده

و آن در اصطلاح چنانکه مناسب این مقام است آن چیزیست که مبدء تغیر باشد در امر دیگر از آن حیثیت که امر دیگر است یا آنکه

و این مبدء جوهر باشد یا عرض و در صفت قوه به دو آنکه تغیر میدهد که و با انتقاش صور اشیا در وی قول او هر صورت

در قوه مدرکه انسان آن را ذهن خوانند ظاهر در آنست که مراد بآن نفس ناطقه است نه قوه که نفس بواسطه آن اشیا را

دریابد و اشتقاق وی از ادراک است پس در صحاح جوهری آمده که صیغه فعال از برای مبالغه افعال آمده چون دراک

در حساس و ... است و فرق میان ادراک ... باید گرفت که درک بمعنی ادراک نیامده با شد کاملا اگر استعمال درک

بمعنی ادراک یافت شود چنانکه در عبارت مصنف قدس سره العزیز در شرح شرح مختصر ابن حاجب واقع شده

آن مشتق از درک است و معنی آن بر صیغه نسبت از ادراک هم چون عقال بمعنی قوه عاقله از ادراک است پس وقت

بر سماع چه اگر صیغ نسبت سماعی است و اختیار آن مدرکه از باب آنست بر حال این قوه در ادراک و تفصیل او

سایر مدرکات زیرا که ادراک نظر در بدیهیات بخلاف سایر مدرکات که مراد ادراک کلی فی الجمله است

بعضی حیوانات را نسبت بعضی حاصلست و اگر کلیات است و قوت آن متصور نیست غیر انسان را کلی نیست زیرا که مراد کلی

ادراک نظریست چه اگر غیر آن را اعتقاد در نسبت جهت ... از حیوانات در وی و بعضی گفته اند که تحقیق آنست که صور

جمیع اشیا در نفس حاصلست قول او که منتقش میگردد در وی صور اشیا ظاهر در آنست که ... آنکه

صور اشیا در عقل حاصل میشود و صور ... در قوای متعلقه بنفس و بر این تقدیر مراد از انتقاش در نفس

نزد یک نفس است تا شامل باشد انتقاش را در وجود را اگر گوئی که انتقاش صورت نزدیک نفس صادق نیست با انتقاش صورت

در نفس جواب آنست که مراد نزدیک مکانی نیست بلکه مراد حصول صورت نزدیک نفس است یعنی تقدیر با این صورت نزدیک اصولی

حاصل که در عقل متصف شده بآن چنانکه میگویند این مسئله نزد فلان چنین است اگر گوئی که مراد حصول صورت در نفس است

از عبارت صورت بنفس ... بر آنکه استعمال ظرف در امثال این عبارت واقع است محتاج نشود که ادات ظرف را

بمعنی نزدیک برد و نزدیک را عبارت از علاقه علمیه ادراک جواب آنست که این عبارت که این مسئله نزدیک فلان چنین است

شایع است بخلاف این عبارت که این مسئله در فلان چنین است و صورت در لغت شکل است و در عرف ارباب این فن ...

است

صورت اندر آینه گهگه عیان | لیک معنیها نیابد غیر آن | چیست صورتها محسوسات تو | چیست معنیها معقولات تو

در بیان احتیاج بمنطق

است از آنچه پیش باشد منکشف که وی را اشیا و جمیع شیء است و شیء موجود را گویند و منکشف شود بخاطر ... معدوم است چرا

که آنچه صورت او حاصل باشد بعد از حصول صورت موجود خواهد بود و وجود ذهنی ... بر این تقدیر این عبارت معمولست بر معنی

مجازی چرا که حقیقت انتقاش صورت شیء آنست که مضاف الیه صورت قبل از اضافت صورت با وی شیء باشد پس بعیر در

در دفع اشکال آنست که هیچ از صور ... معدوم نیست بلکه همه موجودند در علم مبادی عالیه و تصدیق کاذب صورت موجود

است زیرا که مبدء و ... کاذب تصدیق نمیباشد با نفی ... بلکه آنکه حصول صورت شیء در آینه

از اغلاط حس است و اصلا در وی صورت مرئی منتقش نیست چنانکه در محل خود مبین شده لیکن چون مقصود از تشبیه اظهار

مشبه باشد نه الحاق ناقص بکامل و اضعف ظاهر تر باشد اضعف را مشبه به چنانکه میگویند فلان چیز سفید است بمعنی

برف با آنکه برف سفید نیست و سفیدی آن از اغلاط حس است و مخفی نیست حال صور مرئیه پیش مخاطب

نزدیک ... حال محقق ... بر قول او که چنانکه در آینه متوجه شود که حال عقل در التشبیه ... آینه

چرا که مشبه به باید اقوی باشد و حصول صورت شیء در عقل محقق است و در آینه موهوم و در عقل صورت معقول ...

حاصلست بخلاف آینه پس حال عقل اقوی باشد و مخفی نماند که در تشبیه حال عقل با آینه تشبیه ... است

صورت حاصله در عقل صادق و کاذب میباشد چنانکه حکایت آینه گاهی مطابق است گاهی غیر مطابق بلکه

هر چند ما ... آینه عقل را از غبار ... که ... صورت اشیا در وی روشن تر باشد ... ظاهر از تشبیه

الحاق حال ... بکامل ... آن ... در حصول صورت در عقل کمتر باشد از حصول صورت در آینه ...

گفت که لیکن در آینه حاصل نشود مگر صور محسوسات و در قوه مدرکه انسانی حاصل شود صور

محسوسات و معقولات و چون حال آینه پیش مخاطب ظاهر است بجهة اعتقاد ... تعیین نکرد محسوسات را

مبصرات ... هر چند تصریح بعموم محسوسات حاصله در قوه مدرکه مناسب بود تا توهم نشود اختصاص او بمبصرات

لیکن ... دفع این توهم اکتفا کرد بمقارنه محسوسات بمعقولات ... نمیتوان گفت که چون اعتبار در تشبیه عقل با آینه

تشبیه تام بود توهم میشد که در عقل حاصل نشود مگر محسوس ... کلام ... دفع این توهم است زیرا که در دفع این توهم

چیست محسوس آنکه بیگرد عیان / زان حواس پنجگانه در جهان
لیک اندر قوت آن نیست / حاصل آید صورت و هم معنیش

چیست معقول آنکه ناید در حواس / بی لباس است و نگنجد در لباس
چیست آن که قوت در این بود / هر چه یابد در سر بخواند اربع

ذکر مقدمات متعدده

تعرض کلام آنست که است پوشیده نماند که اگر کفتی حوادث را که منتقش میشود در صور محسوس معقول
چنانکه صورت در آینه با وجود حقیقت ظاهر بود و قول او که در قوه مدرکه ظاهر تر در انسانیه بود و چون محسوس معقول
بر وجه مشهور شامل جمیع اشیا حاصله در عقل بود و بیرون اشیا حاصله در عقل منقسم بود بمحسوس و معقول و متخیل
موهوم و محسوس مدرک بیکی از حواس پنجگانه بود و معقول مدرک نبود در عقل حاصل شود و متخیل مدرک بقوت دیگر باشد
از حواس پنجگانه مدرک نشده باشد و موهوم مدرک بود که معنی جزئی متعلق بمحسوس شود محتاج شد بالکه معقول را بخلاف
مشهور تفسیر کنند پس گفت که محسوس آنست که بیکی از حواس پنجگانه دریافت شود باصره یعنی قوت مخلوقست
در دو عصب مجوف که بهم دیگر ملاقی میشوند و از هم جدا میشوند و هر یکی بیکی چشم میرسند و با این قوه ضو و الوان را در
یابند و سامعه و آن قوتیست مخلوق در عصب مفروش در مغاک سوراخ گوش که بآن اصوات را در یابند
و شامه و آن قوتیست مخلوق در دو گوشت پاره بلند در مقدم دماغ که شبیه اند به دو سر پستان که بآن
بوها را در یابند و ذائقه و آن قوتیست مخلوق در عصب مفروش بر زبان که بآن طعوم را در یابند و لامسه
است و آن قوتیست پراکنده در جمیع بدن که بآن حرارت و برودت
و درشتی و نرمی و امثال اینها را در یابند و تسمیه اینها بالفاظ از قبیل تسمیه آلت است باسم فاعل که گفته شود که این الفاظ از برای آن آمده اند مدرک شوند و معقول آنست که بآنها یعنی بیکی از
اینها مدرک نشود پس موهوم و متخیل داخل معقول باشند و میتوانست محسوس را بمعنی محسوس بیکی
از حواس ظاهره و باطنه دارد تا موهوم و متخیل داخل او باشند و معقول را بمعنی مشهور گذارد و لیکن چون محسوس در
مقام خود بمعنی مشهور صحیح بود احتیاج بتاویل در مقام ذکر معقول شد پس مناسب نمود که از برای لفظ متاخر
متقدم را تاویل کنند زیرا که ارتکاب تاویل در بیرون قبل الاحتیاج و این صورت را استاد همه علامه ربانی محقق
تفتازانی قدس سره در شرح کشاف تشبیه بان کرده که پیش از آنکه باب رسند موزه را بکشند و بگذارند
مقصود از تحقیق حصر حاصله در اشیا در عقل کشف ماهیة علم است تا تقسیم آن بتصور و تصدیق میسر شود و تقسیم علم
بیان

صورتی کان شد بدل که عیان / یا تصور یا که تصدیق است آن
صورتی در ذهن تصور میکنم / شرح تصدیق و تصور میکنم

هان شوی تا صاحب علم ای پسر / گوش بر نکته دین نکو کن گر
نسبت شی یا شی تصدیق دان / گر بایجاب است و ر سلب ای فلان
آنچه ادراک شد و بلا نسبت است / آن تصور خواهد ای فلان

در بیان احتیاج بمنطق

تقسیم علم بتصور و تصدیق

بیان احتیاج است بمنطق و فائده بیان احتیاج در مطلب معین خواهد شد و اهتمام است از این جهت تعداد این تحقیق مشغول
شد بتقسیم علم بتصور و تصدیق و از جهت اهتمام باثبات تقسیم دلیل تقسیم را تقدیم کرد پس قول او که و هر صورتی که در
قوه مدرکه انسانی که از ذهن گویند حاصل شود یا تصور باشد یا تصدیق مقدمست از
مقدمات اثبات تقسیم و تقسیم نیست پس توجه نشود که مناسب قول او و اگر گفتی صورتی که در قوه مدرکه انسانی حاصل
و لفظ دیگر که دلالت بر افراد میکند ذکر نکرده زیرا که تقسیم مفهوم را باشد نه افراد او مراد بالکه یا تصور است یا
با تصدیق نه فقط حقیقت است یعنی اگر تصور است تصدیق نیست و اگر تصدیق نیست تصور است و اگر تصدیق است تصور
نیست و اگر تصور نیست تصدیق است زیرا که آن صورت حاصله اگر صورت نسبت چیزی است بچیزی
مطلق صورت نسبت زیرا که صورت نسبت اگر مقارن با اذعان و قبول نباشد تصور است بلکه صورت نسبت یا
بانی طریق است که آن صورت بایجاب باشد یعنی ادراک آنکه نسبت واقع است بر وجه اذعان چنانکه زید
نویسنده است یا بانی طریق که آن صورت بسلب باشد یعنی ادراک آنکه نسبت واقع نیست بر وجه اذعان
چنانکه زید نویسنده نیست آن صورت را تصدیق خوانند پس لابد است در تعریف تصدیق
از تقیید صورت نسبت بایجاب و سلب و اگر آن صورت حاصله غیر صورت نسبت مذکوره است
آن را تصور خوانند مذکوره صفت صورت است نسبت یعنی صورت بطریق ایجاب و سلب
اگر صفت نسبت باشد معنی چنین باشد که غیر صورت نسبت چیزی بچیزی درست نیست که آن را تصور خوانند زیرا
که بانی تقدیر تصور نسبت مذکوره از تعریف تصور خارج میشود و قسم سوم میشود از صورت غیر تصور و تصدیق
خارج نیست پس علم که عبارتست از مفهوم است مرادف ادراک است منحصر شد در تصور و
تصدیق تفسیر علم به درک بار آنست که علم بمعنی یقین نیز آمده و در مقام تقسیم بنا بر وهم آنکه مراد یقین است
اشکالی که لازمه تصور ببانی یقین است پس تقسیم علم بآن تقسیم شیء بمانی باشد لیکن مثل این توهم در این مقام بغایت
بعید است و پوشیده نیست که کلام مشتمل است بر آنچه عبارتست از ادراک است لفظ علم است که انحصار

فصل

نسبت شیء بشیء در لغت حال — حملیست و اتصالی و انفصالی
نسبت حملی بگویم با تو چیست — اینکه گوئی زید کاتب نیست و هست
اتصالی چیست ای صاحب کتاب — روز باشد گر برآمد آفتاب
انفصالی آنکه گوئی این عدد — زوج باشد یا که فرد ای معتمد

ذکر مقدمات متعدده

مفهوم اوست ظاهرتر آن بود که چون بگفتی علم که صورت حاصله است منحصر شده در تصور و تصدیق و وجه تقدیم تصور بر تصدیق بعد از این معلوم خواهد شد و وجه تقدیم تصدیق بر تصور در بیان نیز [illegible] آنست که تصدیق وجودی است و تصور عدمی و معرفت وجود مقدم است بر عدم بالذات و بالشرف و چون میان امام فخرالدین رازی و دیگر محققین و حکما و اهل تحقیق در معنی تصور و تصدیق خلافی بود بغایت [illegible] و چند بعضی از اهل تحقیق از انتظام شده اند جهت مزید اهتمام بمذهب اهل تحقیق که حقیق بود باختیار این فصل را ذکر کرده از برای مزید تفصیل بیان اقسام نسبت پس گفت بعد از این تفصیل معلوم شود و از برای مزید تحقیق تصور و تصدیق [illegible] بسنده است که نسبت چیزی بچیزی خواه متلبس بایجاب خواه متلبس بسلب یعنی خواه متعلق ایجاب باشد و خواه متعلق سلب بر سه قسم باشد یکی حملی که حمل کرده شده است [illegible] متغایر اند در نظر عقل و متحد اند در خارج این نظر عقل چنانکه معلوم شد در صورت نسبت سلبیه اگرچه حمل متحقق نیست [illegible] بهمه نسبت ایجابی حمل گویند و هم چنین در دو قسم دیگر اتصالی است زیرا که اتصال عبارت است از آنکه نسبتی با نسبت دیگر متحقق شود چنانکه گوئی اگر آفتاب برآمده باشد روز باشد یا گوئی نیست چنین که اگر آفتاب برآمده باشد شب باشد و بر همین قیاس است سیم که انفصالی است زیرا که انفصال عبارت است از منافات میان دو نسبت چنانکه گوئی این عدد یعنی منقسم بالذات [illegible] باشد یا زوج باشد یعنی منقسم شود بدو قسم برابر یا فرد یعنی منقسم نشود بدو قسم برابر یا این معدود این عدد حکم [illegible] یکی از این دو امر چنانکه ظاهر لفظ است بلکه یا این معدود یا این عدد زوج است یا این عدد فرد یا گوئی نیست این چنین که آن شخص یا انسان باشد یا حیوان یا این معدود [illegible] چنین که یا این شخص انسان باشد یا این شخص حیوان باشد چون معلوم شد که تصدیق ادراک نسبت است بر [illegible] بایجاب یا بسلب و تصور ادراک است غیر این ادراک مذکور و نیز معلوم شد که نسبت سه قسم است پس ادراک نسبت حملی و اتصالی و انفصالی بایجاب و سلب تصدیق باشد و ایشان را حکم نیز خوانند بر گذشته [illegible] متفرع می شود [illegible]

بر سبیل

تقسیم قضیه بحملیه و شرطیه متصله و شرطیه منفصله

این معانی چونکه شد بر تو عیان — نکته دیگر شنو از گوش جان
سه تصور باید اول ای لقب — و آنگهی تصدیق در ایجاب و سلب
یک تصور هست منسوب الیه — نیز بتوان گفت محکوم علیه
هم یکی دیگر هست منسوب به — گر تو محکوم بهش خوانی به است
سیمین را نسبت حکمیه خوان — بعد تصدیق این سه را شرط است دان

در بیان احتیاج بمنطق

بر سبیل تفریع است بیان کلام سابق و آنکه ادراک [illegible] از ای اینها تصور باشد و چون نسبت شرط [illegible] اتصالی و انفصالی چنانکه در مجلس مقرر شده بعضی از ادراک [illegible] اینها تصدیق باشد و مخفی نیست [illegible] نیز تصور است چیزی بایجاب و سلب نباشد پس آن بود که گفته اند اگرچه [illegible] اینها است تصور باشد و چون تصدیق ادراک نسبت است بایجاب یا بسلب بطرف لفظ ناچار باشد از دو [illegible] تصور از جهت تصور است و چه تقدیم تصور منسوب الیه بر تصور منسوب به علی الاطلاق واجب نبود بلکه در حملیه تقدیم منسوب الیه واجب بود بنابر آنکه اول آن است که اول ذات را تصور کنند بعد از آن صفت را و در متصله نیز اول تقدیم منسوب الیه بود زیرا که در ذکر غالبا او را تقدیم کنند و اولی آن است که تصور موافق ذکر باشد و در منفصله تقدیم منسوب الیه واجب نبود چرا که فرقی میان منسوب الیه و منسوب به در وی بتقدیم و تاخیر است که گفت که یکی تصور منسوب الیه که او را محکوم علیه خوانند دوم تصور منسوب به که آن را محکوم به خوانند و گفت که اول تصور منسوب الیه و بعد از آن تصور منسوب به لکن سیم که تصور نسبت بین بین است و جوب تاخر او از طرفین متعین است و وصف نسبت به بین بین با آنکه هر نسبت را لابد است از آنکه میان دو طرف باشد بر آن است که نسبت با اعتبار دو وجه ملاحظه مر تو را کرده حال منسوب است و بان اعتبار مسند خوانند و بر [illegible] ملاحظه مر تو را که متعلق است بمنسوب الیه و بان اعتبار اسناد الیه خوانند و بر [illegible] ملاحظه مر تو را کرده میان دو طرف باشد و بان مرتبط شوند بیکدیگر و بان اعتبار نسبت بین بین خوانند چرا که تعلق او بخصوص هیچ طرف ملحوظ نیست و بغیر این ملاحظه حکم با و متعلق نمی شود و از این جهت است که آن را نسبت حکمیه خوانند و تردید بوده که از آن جهت نسبت بین بین [illegible] که مورد ایجاب و سلب است و دایر است میان ایشان مثلا در تصدیق بانکه زید قائم است ناچار باشد از سه تصور تصور زید که محکوم علیه است و از تصور قائم که محکوم به است و از تصور میان زید و قائم که نسبت حکمیه است چرا که تصدیق موقوف است بر این سه تصور

بیان وجه تسمیه نسبت حکمیه به بین بین

فصل

بر دو وجه آمد تصور ای پسر یک بدیهی باشد و دیگر نظر
در بدیهی احتیاجت نیست لیک در نظر باید نمودن فکر بکر

ذکر مقدمات متعدده

چنانکه قول او که ثانیاً بعد از آن ادراک آن نسبت بر وجه ایجاب یا سلب حاصل شود
دلالت می‌کند بر آن زیرا که مراد از بعدیت بعدیت ذاتیه است نه زمانیه پس هر تصدیقی موقوف باشد
بر تصور محکوم علیه و تصور محکوم به و تصور نسبت حکمیه و مخفی نیست که از کلام سابق اصلاً
توهم نمی‌شود که تصورات مذکوره اجزاء تصدیق باشند پس لفظ لیکن بموقع خود نیست و اولی آن است که بگوید
و هیچ کدام از این تصورات نزد اهل تحقیق حکما اندر جزء تصدیق نیست بلکه شرط
تصدیق است و پیش امام تصدیق عبارت است از مجموع این تصورات و حکم و اصطلاح حکیم راجح است
چنانکه تعبیر از او باهل تحقیق مشعر است بآن و بیان رجحان را این رساله ملایم نیست بدانکه مقدمهٔ
دیگر از مقدمات بیان احتیاج بمنطق انقسام هر یکی از تصور و تصدیق است به بدیهی و نظری و شک نیست که
این مقدمه را بعد از مقدمهٔ سابقه که انقسام علم است بتصور و تصدیق باید آورد از این جهت این

فصل در تحقیق این مقدمه است در عقب فصل مقدمهٔ سابقه مذکور شد بدانکه تقسیم عبارت
از آن است که قیود متخالفه را بمفهومی ضم کنند و آن شیء با هر قیدی از آن قسمی باشد چنانکه
تصور به بسط ضم قید ضروری و نظری بر دو قسم است یکی آنکه در حصول وی احتیاج نباشد بنظر
و فکری چون تصور حرارت و برودت که بحس حاصل شود و تصور سیاهی و سفیدی که بباصره حاصل شود
و مانند آن و این قسم را تصور ضروری و در بعض نسخه‌ها بدیهی خوانند بسبب آنکه ضروری [illegible]
در حصول وی احتیاج نباشد بنظر و فکری و هر چند تصور نسبت بین بین از بدیهیات است اگرچه طرفین آن نظری
باشد و در حصول آن احتیاج باشد بنظر [illegible] لیکن چون مراد از نظر نظر نسبت [illegible] شود
تصور به بدیهی خارج نشود و در تعریف نظری داخل نشود قسم دوم آنکه در حصول وی احتیاج باشد
بنظر و فکری [illegible] چون تصور [illegible] و مانند آن [illegible] تعریفات تمام مذکوره
در کتب قوم حاصل است و امثال آن و این قسم را تصور نظری و در بعض نسخه‌ها کسبی خوانند [illegible]

تقسیم هر یک از تصور و تصدیق به ضروری و نظری

هم چنین تصدیق هم ای نیکنام شد بدیهی و نظری [illegible]
حکم بر ظاهر بدیهی [illegible] حکم در باطن نظر [illegible]

در بیان احتیاج بمنطق

آنکه نظر در اصطلاح علما که نیند و در حصول آن احتیاج افتد بنظر و فکری شود بر این قیاس تصدیق
نیز بر دو قسم است یکی ضروری و در بعض نسخه‌ها بدیهی که محتاج نباشد بفکر و نظری [illegible]
چون تصدیق بآنکه آفتاب روشن است و آتش گرم است و هر یک از این دو تصدیق [illegible]
حاصل شوند و نظایر آن دوم تصدیق نظری و در بعض نسخه‌ها کسبی که محتاج باشد بفکر و نظری
شود چون تصدیق بآنکه صانع موجود است و عالم حادث است و غیر آن و تصدیق
به بدیهی که طرفین آن نظری باشد چون محتاج بنظر شود [illegible] نه تصدیق از تعریف به بدیهی خارج نمی‌شود و در تعریف
نظری داخل نمی‌شود و مصنف [illegible] گمان برده که بر تعریف قسمین تصور بر وجهی که مذکور شد اصلاً [illegible]
مذکور متوجه نیست و در دفع آن قید اعتبار باید کرد و اشکال بر تعریف قسمین تصدیق متوجه است لکن در دفع اشکال
آن که مراد باحتیاج بنظر مذکور است در تعریفین احتیاج بلا واسطه است و حکم به بدیهی که محتاج است بتصور
نسبت اولاً و بواسطه تصور نسبت محتاج است بتصور طرفین و بواسطه احتیاج بتصور طرفین محتاج است بنظر و فکر
بدانکه نظریت و بداهت نسبت باشخاص متفاوت می‌باشد چنانکه به بدیهی شخصی نظری شخص دیگر باشد
بلکه نسبت بیک شخص باختلاف اوقات تفاوت پذیر است پس در تعریف احتیاج بقید [illegible]
و چون انقسام هر یک از تصور و تصدیق به بدیهی و نظری ظاهر بود و بوجدان و دلیلی که بر دو [illegible] کرده‌اند
در غایت خفا بود مصنف [illegible] التفات نکرد باستدلال بر وی و مقدمهٔ دیگر از مقدمات
بیان حاجت بمنطق آن است که تصور نظری را از تصور ضروری و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری [illegible]
[illegible] بنظر و فکر چرا که مقصود اثبات احتیاج است بتقسیمین منطق و مباحث موصل بتصور و مباحث
موصل بتصدیق است چنانکه اثبات احتیاج بتقسیمین منطق با قسمی علم بتصور و تصدیق میسر نمی‌شود هم
چنین لازم است معرفت آنکه هر قسم از تصور و تصدیق را نیز طریق خاص باید تا میسر شود چرا که اگر هر دو قسم بیک
طریق حاصل شوند اثبات احتیاج بیک قسم میسر نشود و آنچه از فصل سابق معلوم شد [illegible]

هم نه ترتیب تصور را و حکم   در بدیهی در نظر که نه حکم

ذکر مقدمات متعدده

که نظر و تعلم حاصل شده و درین قسم نظر بسر درین **فصل** بیان آنکه تصور نظری را از تصور ضروری
و هم چنین تصدیق نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان کرد بطریقی که فکر و نظر
است و مراد از امکان امکان مقارن وقوع است و اگر نه مراد آن بود که تصدیق نظری را از تصور ضروری و بعکس حاصل توان
زیرا که دلیلی بر امتناع این معنی قائم نشده و شک نیست چنانکه تعریف نظر از برای مقدمه مذکوره درین فصل مهم است
همچنین از برای مقدمه مذکوره در فصل سابق نیز مهم است و اگر در فصل سابق مذکور شدی مقدمه مذکوره درست
فصل به انتظار معلوم شدی لکن ذکر آن درین فصل از برای مزید اختصاص آن است بمقدمه مذکوره درین فصل
بر آنکه هم باعتبار موضوع و هم باعتبار محمول از هر وجه موقوف است بر معرفت نظر بخلاف مقدمه سابقه که احتیاج آن بمعرفت
نظر باعتبار محمول است بس ... از برای اثبات این مقدمه مهم است و آن نظر عبارت است از ترتیب
و نهادن بکار خود هر یکی از تصورات را در کسب تصور یا تصدیقات را در کسب تصدیق و مراد از ترتیب هر چه
در تعریفات کتب این فن واقع شود موقوف واحد است و ترتیب عبارت است از نهادن هر شیئی بجای خود و مقصود متعدد
متعدد است و مصنف قدس سره بران است که ترتیب بالذات در معلومات وجود گیرد و در علوم تبع
و نظر عبارت است از این ترتیب بالذات پس تصور و تصدیق در تعریف آن محمول بر معلومین باید بود و هر چند متصور
و مصدق به بعد حصول متصور نیست فاما بعد حصول پیش متفکر ناظر متصور است و ترتیب متصور است و مصدق بها که پیش از ترتیب
حاصل نباشد محال است بنابرین وصف کرد آنها را به حاصل پیش متفکر ناظر چنانکه عبارت است و بودن آنکار از حاصل
بر وجهی که ادا کنند و برسانند بحصول تصوری یا تصدیقی بتقدیری که منافی حصول او وجود گیرد و مثبت
وا نماید چنانکه مراد می باید بود ظاهر نیست و ظاهر آن است که نظر در اصطلاح شامل است صحیح را و فاسد را چنانکه کلام او
بعد از این صریح است که لازم است طریق نظر و صلاح و فساد آن را بشناسد ناظر است بان دیگر دانیدن تعریف
مخصوص بنظر صحیح مناسب مقام نیست چرا که تا دانسته نشود که نظر که طریق کسب است صحیح و فاسد می باشد احتیاج
بمنطق ثابت نمی شود پس اولی آن بود که گفتی از برای آنکه ادا کند بحصول تصوری یا تصدیقی یعنی متصوری یا
مصدقی

در بیان احتیاج بمنطق

با مصدقٌ به که حاصل نبوده باشد پیش متفکر ناظر بر وجهی که باین فکر حاصل شده زیرا که اگر اصلا حاصل نبوده
باشد طلب مجهول مطلق لازم می آید و اگر بر وجهی که حاصل شده حاصل بوده باشد تحصیل حاصل لازم می آید پس در
کسب هر شیئی لابد است از علم او بر وجهی و جهل او بر وجهی که مطلوب است و می شاید که تصور و تصدیق در
جانب مطلوب بمعنی متصور و مصدق به ندارند چرا که صحت تعریف موقوف بر درستی آن نیست و تاویل بر متصور
و مصدق از برای مجرد مناسبت است و در این مقام حاجت نیست که حاصل نابودن را قید کند بانکه بر وجهی که
باین فکر حاصل شده چرا که تصور و تصدیق غیر حاصل از وجهی ... و آنچه از وجهی حاصل و از وجهی غیر حاصل
معلوم است و قول او که چنانکه تصور حیوان را با تصور ناطق جمع کنی چنانکه می شاید که مثال نظر
می شاید که بیان دعوی باشد و بر هر تقدیر دیگری ضمنا حاصل است و اگر چه تعلق آن بتعریف نظر اقرب است
با آن او در لفظ انسب است تعلق آن با صدر دعوی که اهم است از روی معنی اتم است و شک نیست در آنکه اگر
گویی حیوان ناطق بگوی از اینجا تصور انسان که حاصل نبوده باشد حاصل شود چرا که
مجهول معانی است و لفظ را مدخل نیست چنانکه بر آید پس تا لفظ حیوان ناطق تعقل او است بر این وجه اطلاق گفتن
بر تعقل مرکب نظیر اطلاق قول است و معروف این فن بر مرکب معقول و بر همین قیاس است قول او که چنانکه
تصدیق بانکه عالم متغیر است را با تصدیق بانکه هر چه متغیر است حادث
است یعنی وجود او بعد از زمان عدم او است جمع کنی و چنین گویی که عالم متغیر است و هر چه متغیر است
حادث است از اینجا تصدیق بانکه عالم حادث است حاصل شود مقدمه دیگر از مقدمات
بیان احتیاج بمنطق چنانکه در کتب این فن مسطور است و مشهور آن است که معرفت صحت طریق نظر هر کس را بخود میسر نیست
زیرا که عقلا در صدد مراعات حال نظر اند غلط می کنند و ظاهر آنکه ترک آن درین رساله بجهت آن است
در غایت ظهور است و چون مقصود از بیان احتیاج پیش از شروع در مقاصد فن آن است که شارع فایده معتد بها
که در خور مشقت تحصیل این فن باشد دانسته باشد تا اینکه شوق که تحصیل فن دارد زیاده شود و جد و اهتمام

فصل

چون بسے بہی دنظر دریافتی　　در یعنی با صدف بشکافتی
امتیاز انسان از حیوان بدان　　فرق از حیوان تا انسان بدان
در نظر انسان ز معلومات خویش　　میتواند یافت مجهولات خویش
لیک حیوان را کجا این دسترس　　گرچه دارد دست و پا چشم و گوش
پس بباید گشت آگه ای فلان　　از نظر در صحت و افساد آن
تا بدانی ترتیب مجهولات خویش　　جمله دریابی ز معلومات خویش
لیک آنانی که مردان حق‌اند　　در الهوش قدسیه مستغرق‌اند

ذکر مقدمات متعدده

نیز مقاصد و مرام اوست در فن شروع نماید و لحظه لحظه چون مناسبت فن را با آن فایده بباید جدا و متمیز گردد
بنا برین بیان احتیاج را مقدمه شروع دانسته‌اند چرا که مقدمه آن شروع عبارت است از امور یکه اهل
ناید در تحصیل فن و این مقصود از بیان حاجت حاصل نمیشود مادامی که ظاهر نشود که تحصیل اشیا به نظر امر مهم مقدمه
بنا برین مصنف این **فصل** بیان آن که حصول اشیا به نظر از اهم مهمات است دریافت که
این معنی در غایت ظهور است در کتب قوم غیر مذکور است بدانکه اشرف آنچه امتیاز هر آدمی از دیگر
حیوانات یافته است بنا بر آنکه اشرف صفات معرفت مبدء و معاد است به نظر است یا امتیاز مقدمه آن از
تحصیل او را که اشیا بانست کرد و مجهولات را از معلومات به نظر و فکر حاصل میتواند کرد بخلاف
سایر حیوانات و چون سبب امتیاز مجردان نتوانند بود که آدمی حاصل میتوانند کرد و این نیز باید که باقی حیوانات حاصل
نتوانند کرد پس معقول او که بخلاف سایر حیوانات سخن تام نباشد و اگر از لفظ بپسندد از نه تقدیر باید کرد پس اینکه اگر
آن مستغنی است مجهول نیز است درنگ نیست آنچه معتبر است از برای اشیا از تحصیل مجهول به نظر به وجه صواب
و ظاهر است از برای آن که کشف که به نظر و فکر حاصل میتوانند کرد به وجه صواب تا در دو هم نپسندد از نه که مطلق نظر از سایر
حیوانات مسلوب نیست و چون معرفت همه انظار به تفصیل متعذر است پس بر همه کس لازم است که طریق فکر و نظر
و صحت و فساد آن را باعتبار ماده که عبارت است از آنچه آن را ترتیب دهند و باعتبار صورت که عبارت است
صلاح ... در
از آنچه ترتیب آن امور حاصل شود بشناسند به وجه اجمال که تا چون خواهند مجهولات تصوریه
یا تصدیقیه را از معلومات تصوریه یا تصدیقیه به وجه صواب حاصل کنند توانند کرد
بعضی ... که آن کسانی که طریق نظر و صلاح و فساد آن را ندانند و بعضی اوقات که خواهند توانند
و معرفت همه انظار به وجه اجمال منطق است پس هر کسی را احتیاج است به منطق مگر آن کسانی که موید باشند
من عند الله بنفوس قدسیه که عبارت است از نفسی که آنچه نوع انسان را حاصل توانند شد
در یک زمان یا زودی که آن حاصل شود بسبب اتصالی که آن نفس را به پاکیزه است از همه کدورات بشریه بعلوم همه صور اشیا

در شان

فارغ از مستقبل و ماضی و حال　　احتیاجی نیست شان را با قیاس
عالم از فیض ایشان گلشن است　　علم پنهانی بدیشان روشن است
نیست آنرا رتبه چه حد هر کسی　　پس بباید خواند منطق را بسی

در بیان احتیاج بمنطق

در شان حاصل است بالفعل از این جهت است که ایشان را در دانستن هیچ چیز از چیزها احتیاج به نظر
و در بعضی نسخه او فکر نباشد و متمیز شان از سایر حیوانات بلکه از باقی افراد انسان به نفس قدسیه باشد به تحصیل اشیا
بطریق نظر و ایشان را در دانستن صلاح و فساد به نظر کاری نباشد و هم چنانکه صاحب نفس قدسیه را احتیاج بمنطق
نیست ارباب نظر را که موید باشند نیز هم به کاهش پیش ایشان را در صحت نظر کفایت کند احتیاج
بمنطق چنانکه بعضی را در بلاغت کلام خود احتیاج بمعرفت علم بلاغت نیست و مخفی نماند چنانکه نفوس
افراد انسان متفاوت میباشد با آنکه بعضی را هیچ چیز نظری نیست هم چنین متفاوت میباشند در آنکه
نظر بعضی بیشتر است و نظر بعضی کمتر و ارباب نظر نیز چنانکه متفاوت میباشند با آنکه بعضی را در صحت نظر احتیاج
بمنطق متفاوت میباشند با آنکه بعضی را در صحت نظر احتیاج بمنطق کمتر است پس مرتبه احتیاج مانیز بمنطق
متفاوت باشد بر قدر تفاوت شان در مراتب یکی دیگر از امور یکه اعداد میکنند
تحصیل این فن و آن سالار مقدمات شروع میشمرند معرفت علم مطلوب است بر وجهی که هر مسئله از
مسائل فن را در آن مدخل باشد و غیر آن مسایل فن را در آن مدخل نباشد تا اگر مسئله ای از آن فن است
بر طالب وارد شود آن مسئله را به امداد این صورت بشناسد با این نوع که در فن منطق مثلا گوید که این مسئله است
که دخل دارد در معرفت صلاح نظر و هر چه چنین است از منطق است بنا بر آنکه منطق عبارت است از
قوانینی که دخل دارد در معرفت صلاح نظر و تحصیل آن اراده فوت میشود و بر همین قیاس هر مسئله که وارد شود
و از فن مطلوب نباشد بشناسد که این از فن مطلوب نیست و صرف وقت در تحصیل آن نکند و شعور این
حالت که از تعریف حاصل میشود آن را بصیرت خوانند و قوی شدن این حالت را جهت تعدد اسباب
مزید بصیرت خوانند و چون بیان حاجت مستلزم این معرفت بود چنانکه بدان اشارت شد آن را بیان
ساخت بیان علیحده و آنچه از برای تقویت این حالت است در کتب قوم بیان آن چیزیست که در آن
فن از آن بحث کنند و احوال آن را بیان کنند و آن را موضوع فن خوانند و این بیان را نیز از

فصل

ها شوی تا صاحب نطق و بیان / این معانی را شنو از گوش جان / آن تصورها که موصل می‌شوند / از بدیهی در نظر ای هوشمند

است نزد عالمان این طریق / قول شارح یا معرف ای رفیق / هم دلیل و حجت آن حکمها / می‌شود حکمی دگر زین ای ادا

از مقدمات شروع

مقدمات شروع شمرده اند زیرا که در امداد تحصیل فن شبهه نیست و چون بیان حاجت متضمن بیان موضوع بود فصل علیحده ذکر کرد از برای بیان آنچه در این فن احوال آن را باید دانست و ناظران در این رساله گمان نبرند که از مقدمات شروع در این رساله غیر بیان حاجت مذکور نیست و محتاج شده اند به پیدا کردن نکته بر ترک بیان موضوع بس بدانکه معرف در عرف عبارت است از آنچه طایفه از آن هم متفق باشند و متفق علیه علماء این فن آن است که آن تصورات یعنی مقصورات چنانکه قول او و معرف و حجت معانی است اشاره می‌کند بآن مرتبه‌ها که حاصل از ترتیب که موصل اند بتصورات بتصور دیگر بطریق نظر و در دعوی نباشد طریق نظر معرف شان را نظر مفهوم بدیهی باشند پس احتیاج نباشد باعتبار طریق نظر در این جا چنانکه احتیاج است در آن جا که آن تصورات در مرتبه دوم مستلزم تصورات دیگر باشند معرف آن در اصطلاح لغت شناس کرد اند ه است و قول در عرف ارباب این فن مرادف مرکب است و شارح بیان کننده را خوانند و وجه خواندن این اسم خصوصا بمقتضای این تعریف معرف غیر مرکب نباید بود ظاهر است لاجرم آنکه تعریف مفرد را تجویز کرده تسمیه قول شارح بنا بر آن است که اغلب معرفات مرکب می‌باشند و هر چند که اصل معنی معرف و قول شارح مختص بتصور بتصور نیست لاکن در وجه تسمیه اختصاص لازم نیست و آن تصدیقات یعنی تصدیق بعد از مرتبه باهیئة حاصله از ترتیب که موصل شوند بتصدیق دیگر آن را حجت و دلیل خوانند به آن جهت خصم در استدلال غلبه کنند و آن طالب را بر مطلوب پوشیده نیست که تصور و تصدیق بدیهی و نظری نزد عرف علماء این فن است پس نسبت معرف و قول شارح و حجت و دلیل را بعرف علماء این فن آن الفاظ مذکوره را اولی است باید و معنی لغوی آن بود در الفاظ مذکوره مشترک باشند بیان اینها بس این فن کلام و حکمت بخلاف معرف و نظایر آن بنا که مقصود از این نسبت آن است که اطلاق معرف و حجت بر الفاظ چنانکه در کتب فن واقع است بمقتضای عرف نیست بلکه مجاز است و جهت شدن این اطلاق در الفاظ مذکوره

واقع

تو معرف را و حجت را بدان / تا شوی مقصود از این فن عیان / فی الحقیقه این دو حرف معنی‌اند / تا نپنداری دو حرف لفظی‌اند

صاحب این فن ز لفظ آگه نیست / بند رزق و حجت [illegible] / لیک چیزی از بهر تفهیم علوم / معنی از الفاظ می‌باید نظام

گشت واجب بر تو تا داری نظر / باعتبار سوی الفاظ ای پسر / تا دلالت سوی معنی‌ها کنند / در حریم خاص ما دلالت کنند

بیان موضوع منطق

واقع نبود محتاج شد نسبت آنها بعرف علماء این فن و بعضی از آن است که گوئیم که تقیید بعرف علماء این فن اشاره است بآنکه در غیر عرف علماء این فن معرف و حجت بآن معنی نیست زیرا که پیش اهل لغت معرف چیزی چیزی را گویند که ترتیب با و تعلق گیرد و حجت ایصال با قطع نظر از ترتیب و دلیل آنچیزی را گویند که استدلال کنند از حال او یا وجود او بر وجود یا حال شیء دیگر مثلا اهل کلام عالم را دلیل گویند بر وجود واجب بیان معلوم نشود و مقصود شان معرف و حجت است اما در آن منضم نشود و مقصود فن موصل است پس این مقدمه را در نظم تقریر تقدیر باید که گویا آنکه مقصود در این فن دانستن معرف و حجت است مگر بر سبیل تفریع نباشد بلکه مذکور بر سبیل تعقیب باشد و مراد بمقصود بودن حجت و معرف مقصود بودن آن است بالذات یا بالعرض که اجزاء آن از این جهت گفت مقصود بالذات و شک نیست که معرف و حجت و اجزاء آنها فی الحقیقه معانی‌اند نه الفاظ هر چند اطلاق معرف و حجت بر الفاظ بر سبیل مجاز واقع است و هر چند بظاهر و هم چنان می‌نماید که لفظ را در ایصال مدخل است و چون نفس در تصور معانی ملاحظه الفاظ چنان معتاد شده که تعقل معنی بی تخیل لفظ تصور نمی‌تواند کرد مثلا معرف انسان معنی حیوان ناطق است نه لفظ آن معنی یا نه لفظ آن حیوان ناطق است و حجت در دلیل حدوث عالم معانی قضایای مذکوره است نه الفاظ آن قضایا پس صاحب این فن را بالذات و باعتبار آنکه صاحب این فن است احتیاج به مباحث الفاظ نیست و تقدیر مباحث بقرینه قول او که نظر کند در حال الفاظ بر آن شد که صاحب این فن را بالذات احتیاج بمعانی نیست بلکه احتیاج بمباحث معانی است لیکن چون تفهیم و تفهم معانی موقوف بالفاظ و عبارات است باعتبار دلالت بحکم عادت از این جهت واجب شد بر وی که نظر کند در حال الفاظ باعتبار دلالت آنها بر معانی تا در استعمال این فن و تفهیم مقصود در مقام طلب یا در تفهیم این فن طالب را قصوری عارض نشود بسبب آن در فهم معنی باز ماند و از همین جهت است که آن را یکی از مقدمات شروع در فن شمرده اند زیرا

فصل

رز دلالت کو بیت کیفیتی بود ز شیئ است با حیثیتی که ز علم آن تو لازم رسد حاصل آید علم بر شیئ دگر

شیئ اول هست دال و هم بین هست مدلول آن دگر بی‌دل قرین وضع بلا تخصیص شیئ دان آن شیئ همچو لفظ زید بر معنای در

مباحث الالفاظ

مباحث الالفاظ

ما اراد در زاید در تحصیل فن و معقولیت توقف تمام ببعضی هم در مقدمه بودن مباحث الفاظ محل نظر است و چون گوئی مباحث لفظ بحث از حال لفظ دال بود و تا شیئ را تصور نکنند از او بحث نتوانند کرد در این

فصل بیان کرد معنی دلالت را محتاج به بیان نبود چرا که در عرف علما این فن لفظ را غیر معنی شود معنی نیست لا دلالت معنی دیگر هست و آن بودن شیئ است بحیثیتی که لازم آید از علم به او علم به شیئ دیگر و لا در عرف غیر این فن در دلالت لازم نیست که علم به مدلول از علم به دال متأخر نباشد که منفک شود بلکه جایز است علم ثانی با علم اول در بعضی اوقات یکی کند و این تعریف مطلق دلالت است بر همه افراد خود صادق نیست زیرا که علم به دال ملزوم علم به مدلول نیست و اگر علم حاصل شود به علم به علاقه به مدلول که به سبب آن دلالت می‌کند علم به مدلول آن حاصل نشود مثلاً اگر علم به زید حاصل باشد و علم به وضع نباشد علم به مدلول آن حاصل نشود و اگر علم به دخان باشد و علم به آن نباشد که دخان اثر نار است علم به وجود نار حاصل نشود

بیان معنی دلالت

پس صواب آن است که دلالت بودن شیئ است بحیثیتی که لازم آید از علم به وی علم به شیئ دیگر بعد از علم به علاقه وضعیه یا طبیعیه یا عقلیه و شک نیست که دلالت به این معنی متعدی نیست که از آن اسم مفعول مشتق توان کرد پس آن شیئ اول را دال گویند احتمال دارد که از قبیل اشتقاق دال از دلالت به معنی مذکور باشد یعنی کائن بحیثیتی که لازم آید از علم به آن علم به شیئ دیگر و ثانی را مدلول گویند باعتبار آنکه مدلول شده است آن و تسمیه به مدلول بعید است و احتمال دارد که تسمیه باین اسم باعتبار اشتقاق این اسم باشد از دلالت به معنی مذکور و چون تقسیم دلالت به منزله تتمه از تعریف است و توطئه تعیین دلالة معتبره است موقوف بود بر معرفت وضع معنی مشهور و تعیین دلالة معتبره نیز موقوف به وی بود ناچار شده وضع به معنی مشهور را تعریف کرد

بیان معنی وضع

بانکه آن تخصیص شیئ است بشیئ دیگر که مغایر شیئ اول باشد بالذات بر مذهب مصنف که الفاظ را بالعرض خود موضوع نیستند و اعم از آنکه مغایر بالذات باشد یا بالاعتبار بر مذهب علامه تفتازانی و الفاظ را بالعرض خود موضوع دانند بر وجهی که از علم به شیئ اول که آن را موضوع خوانند حاصل شود علم به شیئ ثانی که آن را موضوع له خوانند و تخصیص شیئ بالشیئ شامل است افراد وضع را و تعیین مجاز را و قصر را چنانکه در

زید

بحث دلالات

زید نیست مگر قائم زیرا که زید تخصیص کرده شده است بقائم و قول او بر وجهی که از علم بشیئ اول حاصل شود علم بشیئ ثانی بیرون کرد قصر را لکن نقض تعیین مجاز در مفهوم تعریف باقی است مگر آنکه گفته شود که مراد از علم بشیئ اول علم بنفس شیئ اول است و تعیین مجاز زید برای معنی مجازی به وجهی نیست که از علم بنفس مجاز حاصل شود علم بمعنی مجازی بلکه از علم بآن با قرینه حاصل میشود علم بمعنی مجازی لیکن بنا بر این تقدیر مشکل می‌شود بحروف مگر آنکه گفته شود که تخصیص شیئ بر وجه مذکور است فاما عدم استقلال مفهوم مانع است از مقتضای تخصیص و اولی آن بود که گفتی تعیین شیئ از برای شیئ تا دلالت کند اگر از تخصیص شیئ بشیئ آن میخواهی که شیئ اول بعد دانستن شیئ ثانی یافت نشود لازم می‌آید که مشترک موضوع نباشد و اگر آن می‌خواهی که هر گاه بعد اول یافت نشود لازم می‌آید که مجاز موضوع نباشد و محتاج نشود باینکه مراد از تخصیص تخصیص اضافی است یا باینکه مراد از تخصیص است در این تعیین که اراده مخصوص مخصوص واقع است و لفظ مشترک و مترادفات را در تعیین خاص تخصیص واقع است با آنکه در وضع عام موضوع له متعدد و این سخن ظاهر است و مخفی نماند که از علم بشیئ اول به علم بوضع علم بشیئ ثانی حاصل شود در مطلق است که حاصل شود علم بشیئ ثانی بعد از علم بتخصیص و بنا بر آنکه شیئ اول عبارت از مخصص است علما نیز حیثیت تخصیص می‌توان گفت که بعضی از علم بشیئ اول که مخصص است از این حیثیت که مخصص است علم بشیئ ثانی از این حیثیت که مخصص له است حاصل شود و لکن بغایت تکلف است و چون مخلیت علم بوضع در تعریف ملحوظ بود و صحیح قول او که پس علم بوضع سببی است از اسباب دلالت و اگر نه بنفس تعریف مذکور زیاده از آن مستفاد نشود که وضع سببی است از اسباب دلالت بلکه مرتبه تخصیص عبارت است از جهات شیئ با قید و چون آن قید شیئ ضم کنند که مخالف یکدیگر باشند خواه بر یکی صادق توانند آمد و خواه صادق نتوانند آمد که قسم حاصل شود و هر قسم را قسیم قسم دیگر خوانند و این ضم مذکور را قسمت و تقسیم خوانند و اگر این دو قید را ضم که اند نفی و اثبات یکدیگر اند این قسمت را عقلیه خوانند زیرا که عقل مجوز ملاحظه مفهوم قسمت حکم می‌کند بآنکه قسم دیگر نیست و اگر در حکم به عدم قسم دیگر احتیاج به تتبع و تفحص باشد این قسمت را

بیان معنی قسم و قسیم و تقسیم و تقسیم بعقلی و استقرائی

گر کسی در حکم استقرا نظر | هم دلالت بر سه قسم آمد اگر (ای پسر) | قسم اول را تو وضعیه بگو | زانکه باشد وضع را خود در او

ولی در الفاظ است ای فرخنده پی | هم چو اسم آدمی بر ذات وی | هم تواند خالی از الفاظ بود | چون دلالات اشارات و عقود

دوم عقلیه باشد ای عزیز
زاقتضای عقل در الفاظ نیز
هست همچون لفظ مسموع ای نگار (دیز)
بر وجود لافظ از پشت جدار
هم بود در غیر الفاظ ای پسر
چون دلالت بر مؤثر از اثر

مباحث الفاظ

استقرائیه خوانند یعنی منسوب باستقرا یعنی تتبع و تفحص چنانکه در متن مصنف است نه منسوب باستقرا یعنی یکی از اقسام حجت چنانکه خواهد آمد و بیان این با تمام مناسب این مقام نیست و شک نیست که در این سه قسمت تعبیر است چنانکه قسمت بمفهومات ثبوتیه عقل حکم کند بانحصار مقسم در ایشان بمجرد ملاحظه مفهوم قسمت و چنانکه قسمت بمفهومات ده انحصار مقسم در ایشان بدلیل ظاهر شود نه بتتبع و تفحص پس کلام مصنف در بعض تصانیف او که قسمت با عقلیه است بعضی ذکر کرده یا استقرائیه بعضی ذکر کرده تمام باشد و شک نیست که آن را باعقلیه خواهد بود در تحصیل دلالت وقتیکه معنی مستقر باشد عقلا منحصر در وضع و طبع نیست بلکه انحصار آن بحکم تتبع است

دلالت وضعیه

پس اقسام دلالت بحکم استقرا سه است اول دلالت وضعیه که وضع را بجهت تحقق بعقد در وی مدخل است و چون مقصود بالذات دلالت بجهت (وضعیه را) وضع است مستحق تقدیم بجهت وضع است و چون دلالت عقلیه اشرف است و شبیه بدلالت وضعیه در عموم مقدم شد بر طبعیه و آن دلالت وضعیه در الفاظ باشد چون دلالت لفظ زید است بر ذات که موضوع له وی است یا گوییم چون دلالت لفظ مرد است بر ذات زید مرد است و در غیر الفاظ نیز باشد چون دلالت خطوط بر الفاظ و دلالت عقود بر اعداد که بازای آن موضوع است چنانکه در علم عقود مبین شده و اشارات و نصب که جمع نصبه است و آن عبارت است از علامتی در زبان معرفت راه وضع کرده اند و چنین دلالت حرکات اعرابیه بر معانی که از آنها مفهوم میگردد چنانکه در علم نحو مفصل شده

دلالت عقلیه

دوم قسم دلالت عقلیه و مقصود در مستقر است و از این جهت گفت که بمقتضای عقل است و نگفت که مقتضی اوست و این نیز در الفاظ میباشد چون دلالت لفظ دیز مسموع از وراء جدار بر وجود لافظ و بغایت ظاهر است بخلاف دلالت لفظ مسموع از شخص محسوس که چون علم بوجود او را سبب دیگر است که مشاهده است در آن مرتبه ظاهر نیست پس قید از وراء جدار از برای آن است که مثالی بغایت ظاهر که حوزه از برای توقف دلالت بر وی چنانکه کلام مصنف در بعض مصنفات او ظاهر در آنست و در غیر الفاظ باشد چون دلالت مصنوع که غیر لفظ باشد بر وجود صانع تم

دلالت

سیم این را مقتضای طبع خوان (خوانی) | گر بود طبعیه نامش ای پسر | از بعد در لفظ ای صاحب نظر

فصل

هم توان در غیر لفظش یافتن | چون فغان نبض بر ضعف تن | چونکه دانستی دلالتها سه گون

همچو آه و ناله بر سوز جگر
معتبر لفظیه وضعیه است
زانکه در معنا باشد زین طریق
استفاده و افاده ای رفیق
و نیز دلالت منحصر باشد مدام
در مطابقه تضمن التزام

دلالت طبعیه

بحث دلالات

دلالت طبعیه است که بمقتضای طبع باشد بر طبع لافظ را در وی مدخل باشد هم باعتبار وجود دال چنانکه طبع لافظ مقتضی آن است که وقت سعال اح اح گوید و هم باعتبار دلالت چون دلالت اح اح بر درد سینه بجهة آنست که سامع میداند که طبع لافظ در وقت درد سینه مقتضی آن است و آنکه این دلالت نیز در الفاظ یافت شود چون دلالت اُح اُح بضم همزه و سکون حاء بر درد سینه و در غیر الفاظ یافت شود چنانکه ظاهر است از سرق و مصرح است در بعض تصانیف مصنف بر وی سخن کرده اند و سرخی چهره در خالف اول بطبع رشته اند بر خجالت و خوف بسبب آنکه مقصود از بیان مطلق دلالت و اقسام آن آن است که حکم کرده است در این

فصل یعنی آنچه از دلالات معتبر است دلالت لفظیه وضعیه است و در کشف چنین دلالت در ما خوذ است و فائده قید لفظیه و وضعیه از آن ظاهر شود و نیز تقسیم دلالت لفظیه وضعیه بعد از تصور مفهوم آن میباید و دلالت غیر لفظیه وضعیه در هیچ فن از فنون معتبر نیست نه بجهت آنکه افاده و استفاده معانی بدلالت طبعیه و عقلیه اگر چه واقع است چنانکه کاملان در صناعت تعمیه ظاهر کرده اند تا دلالت کنند بر کلمات و حروف و چنانکه متعارف حال امثال کمان به ند مرض بالای لکن بغایت نادر است و از این جهت است که توقع ملاحظه اثر دلالت ذهن بقصد افاده مدلول نزد و بدلالت وضعیه غیر لفظیه اگر چه میباشد لا معتاد نیست و در معنا دلالت بر طریق دلالت وضعیه لفظیه است و پوشیده نیست که هر چند افاده بخط نسبت با افاده لفظ نادر است فاما نادر است آن تا آن مرتبه است که آن را معتاد توان گفت ظاهر نیست مگر آنکه گفته شود مراد بافاده و استفاده افاده و استفاده معانی است بالذات و خطوط از برای افاده الفاظ اند و می توان گفت که دلالت غیر لفظیه وضعیه اگر چه در محاورات کاهی مستعمل میباشد فاما چیزی که افاده معرفت یا حجت کند یافت نشده پس در این فن معتبر نباشد زیرا که طریق افاده صاحب این فن را جهت معرفت و حجت مهم شده و این دلالت لفظیه وضعیه پیش جمهور ارباب این فن بجمیع اقسام خود معتبر است زیرا که منحصر است در مطابقه و تضمن و التزام و همه معتبرند لکن التزام بعض اوقات معتبر نیست چنانکه در آید و پیش بعضی التزام مطلقا مهجور است و نگفت که از این دلالت معتبره

لفظ اگر دال است بر معنی تمام / تو مطابقه و ورا بگذار نام

مباحث الفاظ

منحصر است حکم استقراء چنانکه در تقسیم سابق گفته شد زیرا که این حصر را در بعضی تصانیف خود عقلی شمرده و گویا مشتمل
باشد چه قول این تقسیم به نفی و اثبات نیستند پس اگر این حصر عقلی باشد تعریف حصر عقلی منتقض گردد با این قسمت
حصر عقلی آن است که مجرد ملاحظه مفهوم قسمت عقل جزم کند با آنکه قسم دیگر نیست چنانکه گذشت و در این تقسیم
دیگر متصور است چنانکه می گویند که می تواند بود که لفظ دلالت کند بر جزء موضوع له از آن جهت که لازم جزء دیگر است و
این دلالت چون بر خارج موضوع له نیست التزام نیست و چون بر جزء و از آن جهت نیست که جزء موضوع له است بلکه از آن جهت
است که لازم جزء دیگر است تضمن نیست و چنانکه می توان گفت که مبین شده که تضمن فهم جزء است در ضمن کل و فهم
جزء از لفظ نه در ضمن کل نه تضمن خواهد بود و نه التزام و چنانکه می توان گفت که می تواند بود که لفظ دلالت کند بر خارج که لازم
باشد مفهوم شود و ممتنع الانفکاک نباشد از مسمی و این دلالت التزام نیست چرا که دلالت بر خارج لازم
نیست و آنکه ضرورت منفک نیست از او چنانکه مصنف در بعضی تصانیف خود نوشته بر تقدیری که تمام شود
در اصطلاح حصر عقلی مانع نیست بدانکه مطابقه را دلالت مطابقی نیز گویند بطریق اضافه و صفت
بر همین قیاس است باقی اقسام چنانکه در فصل آینده بیان دلالات و عبارت مصنف واقع شده است
و آن دلالت لفظ است بخلاف دلالت غیر لفظ هر چند بر تمام معنی موضوع له خود باشد و آن را مطابقه
و دلالت مطابقه نگویند و به لفظ تمام تعریف تمام است زیرا که جزء موضوع له را موضوع له نگویند پس ذکر آن از برای
اهتمام است و دلالت لفظ بر تمام موضوع له مطلقا مطابقه نیست زیرا که دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان
قابل صنعت کتابت دلالت بر تمام موضوع له حیوان قابل صنعت کتابت است با آنکه مطابقه نیست بلکه ناچار است
که دلالت لفظ بر تمام موضوع له خود باشد و دلالت لفظ بر تمام موضوع له خود اگر از آن جهت نباشد که تمام موضوع
له او است چون دلالت لفظ حیوان که نام شخصی است شده باشد بر حیوان از آن جهت که جزء این شخص است آن را
مطابقه نگویند و این دلالت مطابقه هم چون دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان ناطق است باز گوییم
معنی لفظ حیوان ناطق بشرط آنکه به تفصیل نباشد چرا که فرق میان حیوان ناطق و انسان آن است که موضوع له
او مجمل است

در به جزء معنی خود هست دال / آن تضمن باشد ای صاحب کمال

ور بود بر خارج لازم مدل / التزام است ای نکو خصال

فصل

روشن است اینکه شود حرف خصال / لفظ محض وضع بر معناست اول

بحث دلالات

او مجمل است چنانکه در سایر مفردات موضوع له حیوان ناطق مفصل چنانکه در سایر مرکبات و از این جهت است که تعریف انسان
به حیوان ناطق تعریف شیء به نفس نباشد بخلاف تعریف انسان به بشر و همچنین تضمن دلالت لفظ است نیز لفظ
بر جزء معنی موضوع له خود نه مطلقا زیرا که دلالت لفظ حیوان به معنی آن دلالت لفظ است بر جزء موضوع له
انسان و مطابقه است و دلالت لفظ بر جزء موضوع له خود اگر از آن جهت که جزء موضوع له او است نباشد چون
دلالت حیوان بر جزء شخص مذکور با این اعتبار که جزء او نیز هست تضمن نیست آن را تضمن نگویند بلکه مطابقه گویند
چون دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان و لفظ تنها این یا در قول او که ناطق تنها محتاج الیه نیست
همچنین التزام دلالت لفظ است نیز لفظ بر معنی که خارج لازم موضوع له او است نه مطلقا زیرا
که دلالت لفظ قابل صنعت کتابت بر معنی آن دلالت لفظ است بر خارج لازم موضوع له انسان و مطابقه است و دلالت
لفظ بر خارج لازم موضوع له اگر از آن جهت نباشد که آن خارج لازم معنی موضوع له او است چون دلالت
لفظ شمس که موضوع است از برای جرم شمس که ملزوم روشنی است و از برای روشنی از آن جهت که روشنی موضوع
له آن است آن را دلالت التزام نگویند و بودن دلالت التزام چون دلالت لفظ انسان بر معنی قابل علم و صنعت
کتابت خواه کتابت به معنی نوشتن باشد و خواه به معنی انشاء و تحقیق در این است که چون ظاهر است که قابل صنعت کتابت
لازم مفهوم انسان نیست به معنی که بیین خواهد گشت بلکه مثال مجرد فرض است و در امثله مجرد فرض قناعت میکنند
و از اینجا است که گفته اند مناقشه در مثال نه دأب محصلان نیست و مثال محقق دلالت لفظ آب است
تعقل مفهوم آن به تعقل ولد نه این چنانکه مشهور است ممکن نیست و دلالت لفظ ابن است که تعقل مفهوم آن بی
تعقل والد نه اب چنانکه مشهور است ممکن نیست و باید دانست که چون در کتب فن از برای دلالت التزام وطی
مذکور شده و از برای مطابقه و تضمن شرط مذکور نبود این **فصل** را آورد و از برای بیان تخصیص التزام
باشتراط شرطی و از برای بیان شرط مذکور پوشیده نماند که لفظ بر تمام معنی موضوع له خود
بمجرد تحقق وضع در خارج و در ذهن دلالت نمی کند بلکه به سبب وضع و تعقل دلالت کند و از این جهت دلالت

هم بجزء خارج معنا شیر نر | میکند پس شک دلالت ای عزیز | زانکه باشد فهم کل شکل تو را | تا نگه جزء جزو مر حاصل تو را
لیک خارج هست محتاج لزوم | تا شود آن نیز حاصل در فهوم | در چنین نحو دلالت کی بپا | نیست کلی دائم آن لفظ را

و نیز دلالت تضمن این طریق
معتبر باشد همیشه ای رفیق
لیک باشد نزد ارباب اصول
بی لزوم عقلی فی الجمله قبول

بیان شرط دلالة التزام

مباحث الفاظ

وضع پس از آن بیان کرد که وضع لفظ در موضوع له شرط است در دلالت لفظ چنانکه بمجرد وضع نیست بمجرد علم بوضع نیز نیست بلکه وضع
علم بوضع با هم سبب دلالت شد پس لفظ نیست چه اول آن بود که گوید لفظ بمجرد علم بوضع دلالت کند بر جزء موضوع له خود
نیز دلالت کند بواسطه تحقق وضع بمعنی کل زیرا که فهم کل بی فهم جزء ممکن نیست و از این جهت گفت بمجرد
آنکه فهم کل بی فهم جزء ممکن نباشد پس هر موضوع له و هر جزء موضوع له مدلول باشد و احتیاج نباشد به بیان شرطی
بعض موضوع له و جزء او را مدلول بودن بی بود لکن دلالة اللفظ بر خارج معنی موضوع له بنا بر آنکه هر
مدلول دلالت بی محتاج است به شرط لزوم آن خارج آن موضوع له را در ذهن باین معنی که
آن خارج بحیثیتی باشد که هر گاه موضوع له در ذهن بصورت خود حاصل شود آن خارج
نیز بصورت خود حاصل شود در آن ذهن و اگر کفایت نکند چه چیز موضوع له در ذهن حاصل شود لازم حاصل شود
چنانکه حاصل در ذهن به دو نوع مرتسم یا بصورت دیگر بدانست چنانکه اربعه هر وقت در ذهن حاصل شود نقش آن بمثابه دیدن
ذهن حاصل شود با این معنی و نقش آن لازم عارض شود در ذهن هر چند انقسام آن معلوم نفس نباشد و چون در دلالت
التزام کافی نیست و از این جهت است که انقسام مدلول اربعه نیست و از این جهت لزوم در ذهن و قسم بود تقریر
قریب یا جهت تقریر قریب است که لزوم خارج در موضوع له در ذهن پیش علما و بیان و اصول با این معنی است که خارج
بحیثیتی باشد در بعض اوقات موضوع له در ذهن بصورت خود در آید آن خارج نیز بصورت خود در آید
لزوم بمعنی مذکور بنا بر آن شرط شد که اگر خارج چنین نباشد یا اصلا در ذهن بصورت خود لازم نیاید
پس لفظ را اصلا دلالت نخواهد بود یا در بعض اوقات لازم خواهد بود پس لفظ را دلالت در بعض اوقات
خواهد بود در بعض دیگر و بر هر تقدیر آن لفظ را بر وی دلالت کلی دائمی نباشد پیش اصحاب این فن
دلالت کلی دائمی معتبر است و مراد به دلالت در این مقام معنی مذکور دلالت که عرف این فن است
بلکه مطلق معنی است که مذکور شده و عرف اهل باب این فن نیست و آن بودن شی است بحیثیتی در بعض
اوقات از علم او بر علم بشی دیگر حاصل شود و اما این دلالت پیش علماء اصول و بیان متعارف است
زیرا

فصل
بی لزوم و جزء موضوع له | مفرد را حاصل شود دیگر

بحث دلالات

زیرا که پیش ایشان دلالة فی الجملة کافی است و شک نیست که لفظ دلالت و فروع آن باین معنی
مذکور در کتب سایر علوم عربیت شایع است و این ظاهر است پیش ایشان در استعمال این لفظ تابع علمای بیان و اصول
باشند و در این معنی دلالت با ایشان شریک نباشند پس تخصیص کفایت دلالت فی الجمله بعلمای بیان و اصول
ظاهر نباشد و چون دلالت فی الجمله پیش علما و اصول و بیان کافی است پس لزوم عقلی بمعنی مذکور نزد ایشان
شرط نباشد بلکه لزوم در ذهن فی الجمله بسنده است نه مطلق لزوم فی الجمله چرا که علما و اصول و معقول
بر اینکه لزوم خارج باین معنی که مسمی بحیثیتی باشد که از تحقق آن در خارج تحقق لازم در خارج لازم آید کافی
اگر گوئی که بحث الفاظ در کتب فن از آن است که تفهیم و تفهم معانی در معتبر بالفاظ است اما استعمال
بطریق مجاز و کنایت که دلالت دائمی ندارد و بسیار است پس اعتبار دلالت بر این وجه مناسب فن نیست زیرا که
بسیاری از طرق افاده و استعمال از بحث خارج میماند گوئیم که دلالت لفظ مجاز و کنایت با قرینه مذکوره
باو کلی دائمی است و منطقی مجرد لفظ مقرون با قرینه را دال میگوید و دال بودن مجموع تلازم ندارد چنانکه
مصنف و غیر این کتاب تا آن زمان است که هر چند که محل نظر است و چون بعضی از بیان دلالات ثلث از
فن متعارف بود نسبت ایشان بطریق استلزام یا عدم استلزام بیان کنند و بیان نسبت با این طریق مذکور
مخصوص اقسام دلالت است و بیان نسبت میان ایشان و غیر این موضع بحسب صدق یا تحقق باشد مصنف
از جهت متابعت کتب این فن این **فصل** را در بیان این نسبت آورد و هر چند نفع تام در این بحث ظاهر
نیست و مشهور قریب است که مطابقه مستلزم تضمن نیست و استلزام و عدم استلزام او مر التزام را ظاهر نیست زیرا که
معلوم نیست که هر ماهیت را لازم ذهنی هست یا نیست که قریب لازم ذهنی نیست و بعضی گفته اند که بعضی
ماهیات تعقل میکنیم با غفلت از جمیع ما عدا ایشان پس مطابقه مستلزم التزام نباشد و مصنف و غیر این کتاب
در صحت سخن ایشان تردد کرده و فرموده اگر سخن ایشان درست باشد تام میشود که مطابقه مستلزم التزام
و اگر درست نباشد تام نشود لکن عبارت کتاب چه هر گاه موضوع له لفظ بسیط باشد آن را

بیان نسبت بین دلالات ثلاث

هست پیش عاشقان زینگونه نام — آن مطابق با تضمن و التزام — لیک نزد آنکه هر جیحی پست — بی مطابق صعود حتی هر نسبت
زانکه لفظ اصل است و این فرع او — فرع بی اصلی که دیدی بگو — مفرد را دال ملزومی اگر — التزامش بی تضمن بیشتر
گر مرکب بی لزوم است این اهم
تو تضمن خوانیش بی التزام

فصل

لفظ اگر در موضع استعمال شد
آن حقیقت نام حاصل شد

مباحث الفاظ

لازم ذهنی نباشد ایجاد دلالت مطابقه باشد بی تضمن و التزام ظاهر در صحت دعوی است لکن
هر تقدیر با آنکه دلالت تضمن و التزام بی مطابقه صورت نبندد بهتر این است برای دعوی گفته اند آن است
و در بعضی نسخ کتاب مذکور است از برای آنکه ایشان تابع وضعند و هر جا که وضع هست لا اقل
مطابقه نیز هست و اگر گفته شود که ایشان مستلزم وضعند چنانکه مردم گفته اند بهتر می بود زیرا که تابع
بودن وضع باید بتبع یافت شود و ظاهر آن است که بعد از تحقق معنی مطابقه و تضمن و التزام این معنی محتاج به بیان نباشد
و از این جهت است که در کتاب به بیان آن مشغول نشده چنانکه در نسخ مشهوره است و در کتب قوم در بیان
نسبت التزام و تضمن ابهامی که هست بوده مصنف در این کتاب تدارک آن فرموده و گفته که اگر موضوع
له لفظ بسیط باشد و آن را لازم ذهنی باشد ایجاد دلالت مطابقه و التزام بود بی تضمن
این سخن وقتی تمام شود که ماهیت بسیط یافت شود که آن را لازم ذهنی باشد و ظاهر آن است که حال التزام با تضمن معلوم
نیست و همچنین اینکه گفته که اگر موضوع له لفظ مرکب باشد و آن را لازم ذهنی نباشد ایجاد دلالت
مطابقه و تضمن باشد بی التزام وقتی تمام است که ماهیت مرکب یافت شود که آن را لازم ذهنی نباشد چنانکه بعضی
دعوی کرده اند و مصنف در غیر این کتاب در آن تردد فرموده و مشهور آن است که استلزام تضمن مر التزام را معلوم نیست
و شک نیست که بیان حقیقت و مجاز مستغنی از آن بوده در فصل علیحده مذکور گشته و غایت آنچه توان گفت آن است
که چون لازم و بعضی متأخرین حقیقت را دلالت مطابقه گفته اند و مجاز را تضمن و التزام لاجرم بنا بر آن توهم شود که مطابقه را
هرگز با تضمن و التزام جمع نباید بود و تضمن و التزام مستلزم مطابقه نتوانند بود و اگر نه جمع میان حقیقت و مجاز لازم آید جایز
دلالت تبین و دفع این شبهه به بیان حقیقت و مجاز بود بنا بر این بیان ایشان را در همین فصل آورده و لفظ دال غیر
لفظ موصوف بحقیقت و مجاز نگردد و کلمه نیز ... حقیقت و مجاز مخصوص کلام نیست چنانکه از بعضی نقل
مفهوم می شود چون در تمام موضوع له خود از این حیثیت که موضوع له او است استعمال کنند آن را
حقیقت خوانند و مجرد وضع با آنکه استعمال با حقیقت نخوانند و اگر در موضوع له او از آن حیثیت که موضوع له
او است

تقسیم لفظ بحقیقت و مجاز

حقیقت

لیک اگر در غیر موضع خواهیش — آن مجاز است از قرینه آیش

بحث حقیقت و مجاز

او است استعمال کنند حقیقت نباشد پس یک لفظ نظر به یک معنی حقیقت تواند بود و هم مجاز مثل لفظ صلوة در عرف
اهل لغت بمعنی دعا است و در عرف شرع بمعنی افعال مخصوصه است اگر آن را نظر به اصطلاح شارع در دعای مطلق استعمال
کنند استعمال از آن جهت است که خارج موضوع له او است پس مجاز باشد و اگر نظر بلغت استعمال کننده استعمال
در موضوع له باشد از آن حیثیت که موضوع له او است پس حقیقت باشد و از این جهت است که در تعریف حقیقت و مجاز
استعمال را قید کرده اند باصطلاحی که مخاطبه بر آن اصطلاح است و مصنف با شعار لفظ بقید حیثیت اکتفا نموده آن را
در تعریفین انداخته و اینکه لفظ را چون در موضوع له او از آن جهت که موضوع له آن است استعمال کنند حقیقت
خوانند علی الاطلاق صحیح است که لفظ از برای نفس خود موضوع نباشد چنانکه مذهب مصنف است اما چنانکه علامه
قدس سره العزیز بر آن رفته هر لفظ از برای نفس خود موضوع است لابد است از تقیید موضوع له بغیر نفس او
چرا که باعتبار این وضع لفظ بحقیقت و مجاز متصف نگردد و بعضی از عجایب جمعی از شارحان این کتاب بلکه
در شرح این کتاب واقع است این است که اگر گویند که چون شارع لفظ صلوة را استعمال کند در مطلق دعا باید حقیقت
باشد زیرا که استعمال لفظ است در موضوع له گوییم اگر شارع لفظ صلوة را در مطلق دعا استعمال کند در موضوع له
خود نکرده باشد زیرا که موضوع له آن افعال مخصوصه است و بالجمله لفظ خود بکار اصطلاح تخاطب است و لفظ خود را که
ضمیر است راجع به لفظ چنانکه پوشیده نیست عبارت از مستعمل و شنونده نه است که با وجود این نافع نیست از برای
آنکه شارع اگر تخاطب بلغت کند و استعمال لفظ صلوة در دعا کند حقیقت خواهد بود با آنکه استعمال لفظ در موضوع له مستعمل نیست
و اگر استعمال لفظ صلوة در افعال مخصوصه کند مجاز است با آنکه استعمال لفظ در موضوع له مستعمل است و امثال این
نوع عجایب در این شرح بی نهایت بود و لا متعجب این فقیر بیان را از آن بود که مجال تنبیه باید در این مختصر مجال
دیگر ... اظهار معایب ... و چون لفظ را نیز لفظ در جزء موضوع له در
جهت که جزء موضوع له او است یا در خارج موضوع له از این جهت که خارج موضوع له او است استعمال کنند
نیز ... استعمال آن را مجاز خوانند زیرا که از مکان اصلی خود درگذشته بخلاف حقیقت که ثابت است در مکان

رد کلام بعضی از شارحان

مجاز

فصل

لفظ اگر موضوع له دارد یکی مفرد است خوانند بی‌ریب و شکی
ور زیاده باشد ای صاحب نظر مشترک خوانند شر ادر یا حبر

مباحث الفاظ

اصلح نحو دارد این جهت تحقیقه گویند بمعنی ثابت از حق تمیز بثبت و قید نکرده خارج بلا لازم چراکه در مجاز شرط نیست
و مستعمل فیه او لازم باشد بمعنی محقق است و این قید در تعریف مجاز داخل شده غلط اگرچه مستعمل است در
غیر موضوع له زیرا که استعمال غلط چنانکه فرس گویند و معنی انسان خواهند بغلط نه از آن جهت است که آن
جزو معنی موضوع له یا خارج موضوع له است بلکه بگمان آن است که موضوع له است با آنکه استعمال مجاز در خارج
موضوع له از آن جهت نیست که خارج موضوع له است بلکه از آن جهت است که مناسب موضوع له است و اعتبار قید بنا
مناسب تعریف نیست و بر هر تقدیر داخل شد بها فراد کنایت و از برای اخراج آن تعریف مجاز را قید کنند
با آنکه قرینه مانعه از اراده موضوع له باشد مگر آنکه گویند مراد از استعمال در جزو است پس قول او که در اینجا احتیاج
بقرینه باشد اصلاح تعریف می‌کند و ملاحظه قرینه است اینجا همیشه احتیاج باشد بقرینه مانعه از اراده موضوع
و قرینه معینه مراد بخلاف حقیقه که آنجا همیشه احتیاج بقرینه نیست بلکه در بعض اوقات که اشتراک عارض شود احتیاج
مرافقه بقرینه معینه بسا آنکه تقسیم لفظ بحقیقه و مجاز چون باعتبار استعمال لفظ بوده فرع وضع او است و تقسیم
بمفرد و مشترک و مترادفان و متباینان باعتبار نفس وضع مناسب آن بود **فصل** تقسیم بمفرد و مشترک
و مرادف و متباین را بر تقسیم بحقیقه و مجاز تقدیم کند لیکن بنا بر آنچه گذشت چون تقسیم بحقیقت و مجاز بمنزله تتمه
فصل سابق بود سبقت یافت لفظ را چون یک موضوع له باشد نسبت بهمه کس خواه آن موضوع له
معین باشد چون لفظ غیر منقول و خواه غیر معین چون منقول که عبارت است از لفظی که آن را از موضوع
اصلی آن نقل کرده باشند بمعنی دیگر بجهت مناسبت میان ایشان و اول متروک شده باشد و مرتجل که عبارت است
از لفظی که منقول شده باشد از معنی اصلی بی مناسبت و معنی اصلی متروک شده باشد زیرا که موضوع له او نسبت بهمه
کس یکی است غایتش آن است که آن یکی موضوع له پیش هر طایفه چیزی است آن را مفرد و در بعضی نسخ منفرد گویند
تسمیه لفظ باسم معنی چون مشترک و اگر زیاده باشد پیش همه کس آن لفظ را مشترک گویند زیرا که معانی با هم شریکند
در دو چون منفرد پس متوجه نشود که منقول و مرتجل در تعریف مشترک داخلند از تعریف منفرد خارجند و تقیید تعریف
مشترک

تقسیم لفظ بمفرد و مشترک و مترادفان و متباینان

منفرد

مشترک

وان قرینه بایدش در لفظ عین تا کشاید در رهی از معنیت عین
گر دو لفظ است و یکی معنی از آن مترادف خوانش و لا از آن
ور بعد در هر یکی معنی دگر متباین خوانش ای معتبر
مترادف چیزی در آن و جر متباین همچو انسان و فرس

بحث ترادف و اشتراک

مشترک با آنکه معانی متعدد دارد باشند اصلاح تعریف منفرد می‌کند و اینکه گفته می‌شود منقول و مرتجل داخل مشترک است با آنکه
نقل صحیح نیست منع میکنند آن را لا اینکه در هر معنی احتیاج بقرینه باشد در تعیین مراد در دلالت چون لفظ
عین زیرا که در منقول و مرتجل در هر معنی احتیاج بقرینه که تعیین مراد کند نیست و منفرد و مشترک مخصوص باسم نیست چنانکه
رساله شمسیه واقع شده بلکه آنچه از شیخ منقول است مراد باسم و تقسیم مشترک و منفرد و متواطی و مشکک مطلق لفظ است
دلالت بر آن می‌کند که اختصاص بمفرد نیز ندارد و پس متوجه نشود که تقسیم لفظ بمفرد و مشترک بعد از تقسیم بمفرد و مرکب باید
که اینجا قسم مفرد بود و اگر دو لفظ از برای یک معنی موضوع باشند ایشان را مترادفان گویند چون
انسان و بشر زیرا که ترادف رفتن نشستن کسی است بر مرکوب در عقب دیگری و معنی بمنزله مرکوب است که یکی
از الفاظ بر او نشسته در عقب لفظ دیگر و ظاهر است که از این سلوک یک مرکوب یا بیشتر ترادف نبود پس تسمیه مترادفان
تسمیه تغلیب است چه ترادف و اگر زیاده از دو لفظ موضوع باشند از برای یک معنی چون لفظ شیر و حارث و اسد آن الفاظ را
مترادفات گویند و هر یکی از آن دو لفظ یا الفاظ را مرادف آن لفظ دیگر گویند و تعریف مترادفان بدو لفظ که مرادف
باشند در معنی منتقض است بمشتق و مشتق منه و اسد از این جهت از این تعریف عدول کرده لکن این تعریف نیز مشکل می‌شود بدو
لفظ مرکب که موضوع له ایشان متحد باشد زیرا که مرکب موقوف بتعریف نیست ترادف چنانکه مصنف در شرح شرح مختصر
حاجب اشاره بان کرده و بر این قیاس ظاهر آن است که صرف متباین نیز نشود چنانکه کلام امام فخرالدین رازی در محصول
اصول و کلام مولانا قطب الدین رازی در شرح مطالع ظاهر در آن است پس تعریف متباینان بانکه و اگر هر یک را موضوع
له علیحده باشد نیز مشکل می‌شود و مناسب تخیر این قید است با شد از تقسیم بمفرد و مرکب لکن این تعریف انسان را مشترک
اگر هر یکی را معنی علیحده باشد زیرا لازم آید اسد مستعمل در رجل شجاع و حمار مستعمل در حقیقت خود متباینان باشند
ایشان را متباینان گویند چون انسان و فرس زیرا که هر یکی مرکوب علیحده دارند پس از یکدیگر جدا باشند
و هر یکی را مباین دیگری گویند و زیاده از دو لفظ مفارق باشند در موضوع له متباینات گویند بسا آنکه تخصیص
بمفرد و مرکب و اقسام ایشان بعد آن مطابق ترتیب مناسب بوده و در تعریفات و انبه الفاظ مجازیه درست نبود لکن

مترادفان

متباینان

فصل

لفظ دال بر مطابق ای عزیز | بر دو وجه آمد برای ممیز
یکی مرکب باشد و مفرد دگر | با تو گویم شرح هر یک سر بسر
گر بنیدانی مرکب را که چیست | گوش جان بگشا بگویم تا که چیست
آنکه جزء لفظ از جزو معنی دال | خود بجزء معنی مقصود دال
دال نی دلالت هم بود مقصود نیز | همچو رامی الحجارة ای عزیز
چیست مفرد آنکه نبود این چنین | دانکه بر چار قسم نازنین

مباحث الفاظ

استعمال قرینه در وانیه مطلقا و در تعریفات نیز با قرینه واضحه ممکن نیست پس مناسب تقسیم مقسم به مفردات و مرکبات
مجازیه در تعریفات واقع است از بیان خارج شود و ظاهر آنست که تقسیم مقسم بنا بر آنست که مفرد
خارج از معنی تضمنی التزامی دلالت دارد تا اینکه دو وجه تقسیم بر وجهی که در شرح شمسیه مذکورست و مصنف تقسیم نموده

در اینجا **فصل** کمال اشتر ندارد و نهایت صعب است و تقسیم لفظ دال بر معنی به مطابقه چنانکه
دال بالطبع و بالعقل را بیرون میکند از مقسم بنا بر آنکه ایشان مفرد و مرکب نباشند بیرون میکند دال بتضمن و التزام
را یا بنا بر آنکه ایشان مفرد و مرکب نباشند یا بنا بر آنکه در این مقام مقصود نیستند و بر تقدیر اول مفرد و مرکب
قسم باشند و بر تقدیر دوم اعم باشند از قسم و قید قسم باشند و بسیار است که قید قسم را اعم میکنند از
کسی بحسب ظاهر و در معنی مقسم آنجا معتبر باشد چنانکه گویند که حیوان یا ابیض است یا اسود و بدین ...
بر دو قسم تقسیم عقلیه است زیرا که قید مرکب و مفرد نفی و اثبات یکدیگر اند و چون مرکب و مفرد هر یکی از ایشان
از وجهی مقدم بعضی بر دیگری زیرا که مفهوم مرکب بنا بر آنکه وجودی است در تعقل مقدم است بر مفهوم مفرد و افراد مفرد
بنا بر آنکه اجزاء مرکب مقدم است بر مرکب بالتقدیم کرده بر مفرد در تعریف مقصود از این تعقل مفهوم است
مفرد را تقدیم کرد و تقسیم مقصود از این تقسیم افراد است نه تقسیم مفهوم چه هر دو وجه ضایع نماند و مرکب آنست که جزء
مرتب مسموع شده دلالت کند بر جزء معنی مقصود و آن دلالت نیز مقصود بود و شبهه نیست
اگر گفته شود دلالت کند بر جزء معنی دلالت مقصوده تعریف تمام بود چرا که دلالت مقصوده بر غیر مقصود یا جزء مقصود
نیست غرض آنست که گفته شود دلالت کند جزوی بر مقصود دارد چون رامی الحجاره که رامی دلالت بر ذات میکند
اندا خفتن منسوب است و حجاره دلالت بر جسم مخصوص میکند و الف و لام بر تعیین او و اینکه در عبارت شرح
واقع است رامی دلالت بر انداختن منسوب بذات میکند مسامحه است و مفرد آن دال بالمطابقه است که
چنین نباشد جزء مرتب مسموع آن دلالت کند بر جزء معنی مقصود در دلالت مقصوده و فایده هر یکی از قیود
مذکوره در تعریفین از بیان این چهار قسم مفرد بلکه از بیان شش قسم آتی بغایت ظاهر است اول آنکه جزء
ندارد

تقسیم لفظ بمفرد و مرکب

مرکب

مفرد

قسم اول

[illegible]

قسم اول آنکه جزئی اندر آن | نیست چون همزهٔ ار بیفهمان
قسم دوم آنکه دارد جزو لیک | بی دلالت همچو زید ای نیک
قسم سیم آنکه جزء باشد دال | دال هست و لیکن نه مقصود دال
جزء مقصود تو دلالت محتشم | همچو عبد الله چو گفتی علم
قسم چارم آنکه دارد جزء و دال | بر شقی از جزو معنی بالکمال
لیک نبود آن دلالت مر ترا | جزئی از مقصود ای صاحب ذکا

بحث مفرد و مرکب

ندارد اصلا چون همزهٔ استفهام و همزه ندا دوم قسم آنکه جزء دارد ولکن آن جزء دلالت ندارد
اصلا چون زید و این مثال فرضی است و اگر نه حرف یا ج ب جمع موضوع است از برای عدد و ده و دلالتی که گفته اند بر آن معنی
قسم در خارج موجود نیست و مجرد احتمال عقلی است بنا بر وضع حروف از برای اعداد جمل بر حساب تمام است از آنجمله حروف
ابجد است وضع که ابتدا از برای اعداد و آن معلوم نیست که قصد حروف بر حیثیت باشند موضوع باشند از برای اعداد چنانکه
حیوان حیثیت در ابجد مذکور است موضوع باشند از برای عدد پس کلمه بر کمترا و بعض آن در نقطه آن هیچ جزو آن موضوع
برای عدد نباشد و بر تقدیر بودن این حروف موضوع باشند بحیثیت از برای عدد کلمه بر آن باشد که هیچ یک از این حروف
جزء او نباشد چنین قسم سیم آنکه جزء دارد و آن جزء دلالت دارد ولکن بر جزء معنی مقصود دلالت ندارد چون
عبد الله در حال علمیت زیرا که وضع سبب مقتضی بدلالت است و در عبد الله نظر بوضع آن موجود است لکن هیچ
یکی از اجزاء معنی آن جزء معنی مقصود که ذات مشخص است نیست چهارم آنکه جزء دارد و آن جزء دلالت بر جزء
معنی مقصود دارد ولکن آن دلالت مقصود نباشد چون حیوان ناطق که علم شخص از انسان
باشد زیرا که حیوان دلالت میکند بحکم وضع اصلی بر جسم نامی حساس متحرک بالاراده و آن جزء مشخص انسانی است
و مقصود است بر در حال علمیت لکن دلالت حیوان بر جسم نامی حساس متحرک بالاراده در حال علمیت مقصود
نیست بلکه مقصود از آن دلالت مجموع لفظ حیوان ناطق است بر شخص انسانی من حیث المجموع قسم پنجم آنکه
جزء دارد که دلالت میکند بر جزء معنی مقصود ولکن مرتب شنیده نمیشود چون کلمه اسم فاعل که صیغه آن
دلالت میکند بر یک جزء معنی مقصود و ماده بر جزو دیگر لیکن صیغه با ماده مسموع شود و میان ایشان در شنیدن ترتیب
نباشد و میتوان گفت که دلالت صیغه بر معنی مفرد است و دلیل که دلالت آن است که اند قول است
چنانکه مصنف در غیر این رساله بیان کرده و از این جهت است که قید مرتب در شنیدن را در تعریف مرکب ذکر نکرده
چنانکه شارح رساله شمسیه ذکر کرده و در تعریف کلمه باعتبار دلالت صیغه آنرا بعدول کرده چنانکه بیاید ان شاء الله تعالی
قسم ششم آنکه جزء مرتب فی السمع دارد و جزو آن دلالت دارد ولکن دلالت بر جزء معنی لفظ ندارد و شش لفظ

قسم دوم

قسم سوم

قسم چهارم

قسم پنجم

قسم ششم

فصل

لفظ مفرد نیز باشد بر سه قسم   یک کلمه یک اداة است و یک اسم   از اداة است اول شنو از من تمام   یعنی مفرد نباشد گر تمام
یعنی از نسبت و صلاحیت و لا   در نماید شرح خبر یا مبتدا   گو ادا تش در فن منطق عیان   لیک حرفش خلاف نحو گو بیان

مباحث الفاظ

لام جزو اداة است دلالت دارد بر عهد و جنس لکن دلالت بر جزو معنی این لفظ ندارد چرا که عهد و جنس جزو معنی این لفظ نیست و هم چنین است لفظ هر و هیچ و به و جزو غیر آنست و وجه تقدیم

فصل تقسیم لفظ مفرد و تقسیم بر سه

تقسیم مفرد به اسم و کلمه و اداة

وقتی بر سه قسم است بحسب عقل اسم و کلمه و اداة زیرا اگر معنی لفظ مفرد ناتمام است یعنی صلاحیت ندارد که محکوم علیه یا محکوم به شود یعنی مسند الیه یا مسند به شود پس مشکل نشود و با فرب اشارات زیرا که معانی ایشان از آن حیثیت که معانی ایشان اند صالح آن نیستند که محکوم علیه یا محکوم به شوند لکن صالح آن نیستند که شوند و استعمال محکوم علیه و محکوم به در مسند الیه و مسند به از قبیل ذکر خاص و اراده عام است یا باعتبار استعمال محکوم علیه و محکوم به است از حکم یعنی نسبت و بر هر تقدیر استعمال ایشان در تعریف مفهومات قسام مفرد نامناسب است و تعریف مجرد اینکه صلاحیت ندارد که محکوم به شود تمام است و نفی صلاحیت محکوم علیه شدن در تعریف ضرور نیست لکن ذکر آن در تعریف بکار خود است زیرا که موجب مزید توضیح است و غیب است بر آنکه اداة محکوم علیه نتواند شد نکوئی که گفتن صلاحیت ندارد که محکوم به شود مشکل مرتبه بالفاظ و معانی ایشان از جهات حقیقیه اند چرا که مصنف جزو تحقیق را بنوعی معمول ساخت اگر چه در این سخن در مرتبه است و مقام مناسب تفصیل آن نیست زیرا که مصنف قدس سره العزیز بیان است که جزو معمول نشود و بجای کاینه و محکوم به خصوص صاحب مذکور عام است از معمول بجای کاینه و وجه تقدیم اداة با آنکه مفهوم آن عدمی است و وجود آن مقسم بر هر دو قسم و بسیط مقدم است بر مرکب للا تقدیم فضل بر اسم بجهة آنست که مناسبت فعل با اداة بیشتر است از مناسبت اسم چرا که فعل نیز عدم بنده و اسم بجهة محض و آنکه معنی آن صلاحیت ندارد که محکوم علیه یا محکوم به شود خواه جزو محکوم به تواند شد چون لفظ فی در زید فی الدار و لفظ لا در زید لا حجر خواه جزو محکوم به تواند شد چون لفظ است در زید قائم است و لفظ آن در آن زید فی الدار آن را اداة خوانند زیرا که معنی آن ترکیب معانی در ربط ایشان است با هم و نفس آنست ترکیب الفاظ است و شک نیست که جزو محکوم به یا محکوم علیه است هم چون لا نفی آن است محکوم علیه است نه محکوم به پس حاجت نباشد که نفی صلاحیت او در مفهوم اداة تقیید کنند با آنکه تنها صلاحیت ندارد

گر تمام است خالی از آن نیست گو   مبتدا گه هست و یا نه ای عمو   گر نگه کو کلمه اش بی کین ادا   لیک فعلش خوان بنحو از حوش اوا

بحث اسم و کلمه و اداة

داشته باشد چرا که اداة صلاحیت محکوم به شدن ندارد و اصلا و آنچه محکوم به می شود مرکب از اداة و غیر است و از این جهة است که مصنف قدس سره ترک این قید کرده پس اعتراض بر او و اتمام کلام او باعتبار قید تنها در دوری از قصور نظر است و ناکاران نحو درمیان کلمه و صاحب این فن مخالفت است در تعیین مفهوم حرف و اداة زیرا که کلمه افعال ناقصه را در نظر ارباب این فن اداة باید بود و حرف شمرده اند گفت که و در نحو حرف خوانند یعنی اسم حرف موضوع است از برای آنکه لفظ اداة متعین است از برای آن زیرا که کون نیز حرف لفظ را گویند که دلالت کند بر معنی غیر مستقل باشد در مفهومیت و الا آنکه افعال ناقصه را لفظ فعل بر وی اطلاق کرده و در قسم افعال شمرده اند یا بطریقه مجاز است و یا بجهة آنست که افعال در بعضی احکام شریکند یا بجهة آن است که تاویل کنند و میگویند که این الفاظ اصل وضع از برای معنی تام بوده اند و عدم استقلال مفهوم ایشان عارضی است در استعمال و از تکلفات این تاویل از برای آن است که نظر او بر حال الفاظ است باعتبار نفس ایشان و قاعده لفظ مبنی بر این تاویل نمی شود و منطقی را که نظر بالفاظ باعتبار معانی است احتیاج این تاویل نیست و شک نیست که اگر گفت و اگر معنی وی تمام است و صلاحیت ندارد که محکوم علیه شود لکن بخلاف این فن کلمه خوانند خالی بودن از نگر اری مشتق است بر آن عبارت او که پس خالی از آن نیست که صلاحیت دارد که محکوم علیه شود یا نه اگر ندارد آن را در این فن کلمه خوانند زیرا که خاطر مجموع می شود از تغیر معانی آن بجهة آنکه زمانی است زمان متجدد و متغیر است و بعضی الفاظ اسم که صلاحیت محکوم علیه بودن ندارد چون ظروف که لازم است ظرفیت ایشان خارج اند از حد فعل زیرا که معانی ایشان صلاحیت محکوم علیه بودن هست و اینکه این الفاظ محکوم علیه نشوند بجهة امری است که نفس ایشان عارض شده و از این جهة که گفت و در نحو فعل خوانند تا توهم مخالفت در تعیین مفهوم فعل در نحو و در مفهوم کلمه در این فن مرتفع گردد زیرا که در نحو اسماء و افعال را اسم خوانند با آنکه صلاحیت محکوم علیه بودن ندارند و بجهة آنکه این صلاحیت ندارند ارباب این فن کلمه خوانند و هم آن است در مفهوم آن نیز مخالف باشند و وجه مخالفت در ما صدق با موافقت در مفهوم آن است که نحات بجهة ضبط امر لفظیه اسماء و افعال را که مفید معانی افعال اند بنا و بر رعایت مفهوم اسم در بیان اند

فصل

در تواند هیچ اشد است اسم   ختم کردم بر تو شرح هر قسم   هم بود لفظ مرکب بر دو حال   تام و غیر تام از نیکو مقال

تام می باشد صحیح اندر کلام   متکلم را سکوت از نیک نام   یعنی او بندد چو لب از گفتگو   منتظر نبود مخاطب بهر او

مباحث الفاظ

باید دانست که گویند این اسماء در اصل موضوع اند برای معانی مستقل یا ظرف و غیره ایشان را بمعنی غیر مستقل مجاز شد
است پس بر ایشان رسیده که معانی اصلیه صلاحیت محکوم علیه بودن داشته باشند و ارباب این فن در صدد ضبط معانی الفاظ اند
بان نادر نیستند اسماء و افعال را یعنی افعال صیرورت شده صلاحیت محکوم علیه بودن بعضی از ایشان سلب میکنند و اگر صلاحیت
دارد او را اسم خوانند در هر دو فن یعنی علم عربیه و منطق آن چنانکه ظاهر است و وجه مخالفت میان این دو طایفه در بعض افراد آن
ظاهر شده و بر این وجه سخن شروع گشت آنکه بر ظاهر کلام او می توان گفت که آنچه کلمه و حرف خوانند اخص است از آنچه منطقی
ادات خوانند و آنچه نحوی فعل خوانند اخص است از آنچه منطقی کلمه خوانند چه شد و افعال ناقصه دلالت بر زمان نمی دارند چون
مع و نعم و امثال آن یعنی به تکلف بر این تعریف فعل داخل اند و از این تعریف اسم خارج بخلاف تعریف فعل با کلمه صلاحیت
محکوم به بودن را داشته باشد و بهیئت خود دلالت کند بر احد ازمنه ثلاثه یا مستقبل و تعریف اسم با کلمه صلاحیت محکوم به
بودن داشته باشد و بهیئت خود دلالت نکند بر یکی از ازمنه مذکوره زیرا که افعال مذکوره بر تعریفین داخل اند
می شود با اینکه گویند عدم دلالت بر زمان این الفاظ را عارض شده در اصل وضع دلالت مذکوره بوده است با اینکه
شد این نادر غیر مناسب صاحب این فن نیست با آنکه در دلالت هیئت کلمه بر زمان سخن است

فصل

لفظ مرکب بر دو قسم است تام و غیر تام تام آن است که بر وی سکوت صحیح باشد بقاعده سخن کردن و چون متکلم
خاموش شود خاموشی از وی نیکو باشد و ضابطه صحت خاموشی فن است که بیان کرده است یعنی چون متکلم
آنجا سکوت کند مخاطب انتظاری نباشد از چنان انتظاری که یا محکوم علیه باشد بی محکوم
به و یا با محکوم به باشد بی محکوم علیه یا با محکوم علیه و محکوم به باشد بی رابطه پس زید قائم مرکب تام
نباشد به لفظ است یا مرشود یا باشد و یا فقط باشد بی محکوم علیه و بی محکوم به پس عبید و در عبد الله حسن است
مرکب تام نباشد زیرا که با وی انتظار محکوم علیه و محکوم به باید چه پس اگر گفته شود مخاطب را انتظار محکوم علیه
محکوم به نباشد تام می بود و آنکه این بیان اخص است از قصد منظور است اگر سکوت کند چنان انتظار با محکوم
علیه باشد بی محکوم به بنظام انتظار با محکوم علیه بی محکوم به بیرون می رفت از آنچه گفت که یا با محکوم به باشد بی

تقسیم لفظ مرکب به تام و غیر تام

علیه

عمده شد در باب تصدیقات دان   تو قضیه یا خبر آن را بخوان   باشد اندر صدق و کذب محتمل   تام اگر فی نفسه از پاکیزه دل

تقسیم مرکب تام به خبر و انشاء

بحث خبر و انشاء

علیه یا انتظار محکوم علیه با محکوم به در دو صورت خواهد شد و اگر مرکب تام مفهوم او فی نفسه با قطع نظر از امور خارجه از این
مرکب متحمل صدق و کذب نباشد و اگر با قطع نظر از شخص مخبر و نظر بمجرد ماهیت آن محتمل صدق و مطابق بودن علم
متکلم است بنسبت تامه در نفس الامر یا به این معنی که اگر نسبت ایجابیه است علم او ایجاب باشد و اگر سلبیه است علم او سلب
و کذب و مطابق نابودن علم بنسبت تامه است در نفس الامر یا به این معنی که اگر نسبت ایجابیه است علم او سلب باشد
و بالعکس آن را خبر و قضیه خوانند یا بحقیقت بنا بر اشتراک لفظ قضیه میان لفظ و معنی یا مجاز بنا بر آنکه حقیقت
در معنی باشد و اطلاق آن بر لفظ بنا بر علاقه باشد که میان لفظ و معنی است و ثانی را مصنف ترجیح داده و کلام در تصدیق نیز
خوانند یعنی مصدق به و بعد از این بیان متوجه نشود بر تعریف خبر و انشاء طرداً و عکساً اخبار را که احتمال کذب ندارند چون
خبر خدا و رسول او و چون خبر از وجود حق یا علم به بعید و رویت خبر از آنکه اینها زاید است و چون خبر باینکه اجتماع نقیضین
محال است چه اگرچه آنکه اجتماع نقیضین محال است احتمال کذب ندارد بلکه با عنایت ملاحظه خصوصیه طرفین خارج
چشم را از خصوص طرفین بپوشند دیده بیند این خبر که عبارت است از ثبوت شی از شی را ملاحظه از محتمل کذب باشد و نیز
متوجه نشود اخبار را که احتمال صدق ندارند چون سوال اخبار مذکوره فانا متحقق نیست عبارت فی نفسه
اگرچه تجرید از امور خارجه را مفید است اما استعمال تجرید از خصوصیت خبر از وی بغایت بعید است و از بعضی این معنی
عبارت فی نفس ماهیته بعید است چنانکه گمان می شود و آنکه اجتماع نقیضین محال است بجهت آنکه احتمال کذب ندارد
و علم بصدق آن لازم تحقق آن است و علم بصدق مانع از تجویز کذب است اگر قطع نظر کنند از علم بصدق در
خواهد شد و علم بصدق خارج است از مفهوم آن پس در دخول آن در تعریف خبر و شرائط تجرید خبر از امور خارجه
است و احتیاج بقطع نظر از شخص آن نیست پس عبارت فی نفسه بظاهر خود در تکمیه تام باشد اگرچه
در بیان مصنف در تصانیف او موافق این گمان نیست بسبب آنکه احتمال صدق و کذب را که خبر فی نفسه امر دارند
هست شاید باین تکلف اقتصار لا اگر احتمال بحسب عرف سخن کردن گیرند مشکل نشود و اخبار معلوم الصدق و نه اخبار معلوم
زیرا که در عرف سخن کردن اطلاق کاذب بر اینها عیبیت بخلاف امر مشاهده در عرف سخن گوی مصنف آن را

در نداند صدق و کذب احتمال / هست انشا نزد ارباب کمال
خواه باشد بر طلب دال ای عزیز / همچو امر و نهی و استفهام نیز
خواه نبود دلالت نحو ولا / چون تمنی و ترجی و ندا
دلنشین انشا هست نحو بیان / معتبر دانم بتقریر و بیان
لیک غیر تام را انحو صحیح / اندر آن ترکیب سخن گفتم فصیح
و دین تقسیم ترکیبش دگر / غیر تقییدی و تقییدی اثر

مباحث الفاظ

روایت و این مرکب خبری باعتبار مفهوم خود عمده است در باب تصدیقات و قضایا زیرا که مقصود بالذات بحث از مفهوم دو [مدلول] است و بحث از غیر قضیه و خبر بطفیل آن است و این سخن و قیاس هم از افراد خبر و اگر نه عمده در باب تصدیقات قیاس است و اگر مرکب تام فی نفسه محتمل نباشد یعنی احتمال صدق و کذب در آن مرکب را انشا خوانند خواه دلالت کند بالذات یعنی بوضع بر طلب چون امر که عبارت است از مرکب تام غیر محض دلالت بر طلب فعل کند بطریق استعلا یعنی آنچه در لغت آنرا بفعل گوینده اعلام از آن مرکب در تعریف مذکور آینده اگر فعل عبارت از تأثیر دارنده این امور خارج باشد لکن تعریف مانع نیست و نفع از برای طلب ترک است [بطریق] بر سبیل استعلاء و استفهام که از برای طلب فهم است در تعریف لفظ مأخذ است چنانکه ترک اعلام در تعریف نهی و استفهام ماخذ است و تصحیح تعریفات محتاج است بمزید تحقیقی مناسب این مقام نیست و تقیید دلالت بر طلب بقید وضع از برای اخراج شی طلب مثل لا تفعل است و قدر مقصود از آن نشان طلب باشد بمجاز زیرا که آن نه امر و نه نهی و نه استفهام است و نه باقی اقسام که در این مقام از جهت عدم اختصار متروک شده چون دعا که عبارت است از طلب فعل یا ترک بر سبیل خضوع و التماس که عبارت است از طلب فعل یا ترک بر سبیل تساوی و خواه دلالت نکند بالذات بر طلب آنرا تنبیه خوانند چون تمنی که مرکب تامی است که دلالت بر آرزو کند و ترجی که دلالت بر امید داشتن کند و تعجب که دلالت بر شگفت بودن از چیزی کند چنانکه چه خوب است فلان و ندا که دلالت کند بر طلب توجه منادی و مانند آن از قسم اطلب منك الفعل که بالذات دلالت بر طلب ندارد و این قسم یعنی انشا اگر دلالت بالذات بر طلب ندارد چنانکه توهم می‌شود در محاورات و مخاطبات مقصود است نه در کتب اشیا و کمتر عمده است در محاورات زیرا که خبر نیز در محاورات مقصود [معتبر] است و انشا در فن منطق ندارد و غیر تام آن است که بر وی سکوت درست نباشد و این [منقسم] می‌شود بمرکب تقییدی که در وی بحکم استقرا جزء دوم قید جزء اول باشد یعنی بعض افراد اول را تخصیص کند بعض افراد آن در لفظ امر و این مستفاد می‌شود بحیثیتی که شامل بالقوه شامل است همه افراد حیوان

چیست تقییدی که هست صاحب صفت / آنکه خواه در وصف خواه اندر مضاف
ثانی وی قید اول می‌شود / چون غلام زید و مرد معتمد
غیر تقییدی بود آن صاحب نظر / هست چون فی الدار یا اثنا عشر
زین معانی چونکه گشتی کامیاب / نکته دیگر بگویم خوش بیاب

فصل

درک معنیهای جمله مفردات / خواه اسم و خواه کلمه خواه ادات

بحث مرکب تقییدی و غیر تقییدی

چون لفظ لفظ امر را باین معنی اول سالم تخصیص کند در نظر عقل و حیوان شامل در نظر عقل اخص است از حیوان لکن منحصر می‌شود در زید عاقل چه شخص زید در نظر عقل اعم نیست از زید عاقل باین معنی که اول سالم تخصیص کند بعض افراد را باوصاف این مشکل نشود ولکن از عبارت ظاهر است و این نظر بلغت عرب ظاهر است که بلغت عجم گاه باشد که اول قید دوم باشد چون گلاب که گل قید آب است لکن چون در غالب و دین این فن بلغت عرب است گاه باشد که بعض احکام لفظ را بوجهی بیان کرده منحصر بود باشد چه زیرا اهتمام شان اول لکن اول تعمیم بحث است پس در آن بوده کفتیم که دوم جزو در قید جزو دیگر باشد و چون حصر مرکب تقییدی در مرکب از صفت و موصوف چنانکه گفته آمد تام بود گفتیم خواه باضافه چون غلام زید و خواه بوصف چون حیوان ناطق و مخفی نماند که زید در حقیقت قید غلام نیست بلکه وصف غلام است از اضافه بزید حاصل است یعنی غلام که ثابت است زید را قید اوست پس منشأ این ملاک از حصر ترکیب تقییدی در مرکب از صفت و موصوف آن باشد که عند التحقیق تقیید باعتبار وصف است هر چند بظاهر ترکیب وصفی نباشد و آنچه مشهور است که تفصیل ترکیب تقییدی زیاده از ترکیب وصفی و اضافی نشده و گمان می‌شود که ترکیب حال و مفعول با عامل ترکیب تقییدی می‌باشد چه آنکه در وی جزو دوم قید جزو اول است و این ترکیب تقییدی مطلق خواه جزو دوم قید اول باشد و خواه اول قید دوم باشد چنانکه گذشت عمده است در باب تصورات و مقصود بالذات بحث از قول شارح است که معرف است و بحث از غیر این مرکب بطفیل آن است و از میان مرکبات تقییدی عمده ترکیب وصفی است چنانکه غالب الکتاب برست و ترکیب غیر تقییدی چون فی الدار و خمسة عشر و چون مقرر شد که بحث از لفظ بالذات نیست بلکه تکیه آن است که لفظ طریق افاده و استفاده است بعد از تمام مباحث لفظ در این

فصل تنبیه کرد برآنکه کدام لفظ طریق افاده معلوم تصوری است و کدام لفظ طریق افاده معلوم تصدیقی است و غرض آن نیست که معلوم شود که تصور کدام است و تصدیق کدام تا متوجه شود که آنکه ادراك معانی الفاظ مفرده غیر مرتبطه و ادراك معانی مرکبات غیر تامه غیر [مرتبطه]

[illegible]

هم معانی مرکبها تمام | تا به انشائیه و غیر تمام | شد تصور لیک او بی اک خبر | یا قضیه است تصدیق او سر
مبحث الفاظ این شد تمام | هم مناسب آمد اندر این مقام | چونکه هر تصدیق ای معتبر است | با تصور یا که تصور نسبت

زاین سبب اول کنیم ما لازم از
شرح احوال تصورها بیان

فصل

هر چه اندر ذهن متصور شود
خود بلا نفس تصور گر شود

مباحث الفاظ

و ادراک معانی مرکبات تامه انشائیه مجموع تصورات باشند بعد از تحقیق معنی تصور و تصدیق
بر وجهی که گذشت مستغنی است از بیان و تصور بلا تصدیق اشتباه نمانده و احتیاج نباشد با آنکه ذکر آن از بداهت طلبی
است با اشتغال مباحث تصور بعد از فراغ از مباحث لفظ و اینکه ادراک معنی خبر و قضیه تصدیقی
باشد مناسب تحقیقی در مقام بیان تصور و تصدیق گذشت نیست و بر مذهب حکیم مستقیم است و بر مذهب امام
تمام است حمل معنی بر معنی تصدیقی نا تمام است چرا که محکوم علیه و محکوم به و نسبت بین بین نیز معنی قضیه خبریه که
الحکم گفته شود و ادراک معنی مقصود بالذات از خبر اوست تصدیق است زیرا که مقصود از آنکه زید قائم است
افاده نسبت مخصوص است و افاده زید و قائم و نسبت بین بین از جهاد آن است و وسیله مقصود شوند و چون مباحث الفاظ
استیفا کرده و بیان مفردات لغت و اوات و امثال آن چنانکه در فن عربیه مسطور است مستغنی نمود از ایراد
اعتذار تحریر زده این است مباحث الفاظ چنانکه مناسب این مقام در رسائل این فن است و لکن
از خصوص لغات و هیئات هیئات فی ذلک مناسب فن دیگر است یا فن آن است یا ایراد بحث به وجه شرط و عموم بر جمیع هیئات
و مفهومات سلوکی شاید که ملول از این مقام این رساله باشد و مقصود عذر از ترک بعض مباحث الفاظ که
در کتب مبسوطه مذکور می شود باشد و چون بیان احوال التصدیقات مشتمل بود بر ذکر تصدیق چنانکه بیان احوال التصورات
مشتمل است بر ذکر تصور و تصدیق موقوف بود بر تصورات چنانکه گذشت و موقوف علیه در تحقق مقدم است
بر موقوف از این جهة بیان احوال التصورات را مقدم داشتیم بر تصدیقات تا ذکر تصورات
در ضمن بیان احوال التصدیقات واقع است موافق تحقق آن شده و چنانکه بیان احوال التصور مستحق تقدیم است بر بیان
احوال التصدیق بیان احوال اجزا معرف مقدم است بر بیان احوال آن و اجزا آن چون اقسام کلی معرفت
است پس بعد از معرفت مفهوم کلی است **فصل** تقسیم مفهوم به جزئی و کلی و مقصود از این معرفت مفهوم
کلی است بر وجه اوضح و بعد از معرفت متقابلات و جزئی است میسر شود در اول مباحث تصور ذکر کرد و تقسیم چون
مفهوم را باشد نه احد قسمی لفظ بر عبارت او که هر چه در ذهن متصور شود یکبار خود نباشد
و لفظ

مباحث التصورات

مانع از جو شرکت صورت در روش ضمیر | در وقوع شرکت بین کثیر | آن بود جزئی حقیقی همچو زید | و اندر این معنی نباشد هیچ قید
ور نشد فی نفسه مانع از وقوع | کلیش خوانند همچو اسب و فروع | هر یکی هم ز آن کثیر نیز ای که راست | فرد کلی باشد و جزئی اضافی

بحث جزئی و کلی

و لفظ در ذهن بی فایده است و مقرر آن است آنچه متصور شود اگر نفس تصور وی بعین از این جهة که متصور است
مانع عقل از تجویز وقوع شرکت آن بطریق صدق و حمل بر کثیرین باشد بین کثیرین و عبارت است از
فرق و احد آن را جزئی حقیقی خوانند و مراد از کثرت مقابل وحدت است نه ضد قلت و لفظ جمع
لغو و بی فایده است و استعمال لفظ کثیر از قبیل استعمال لفظ مشترک است به قرینه واضح و تحقیق معنی جزئی
آن است متصور است بمجرد تصور آن با قطع نظر از هر چه خارج این متصور است من حیث انه متصور مانع
باشد عقل را از تجویز شرکت و حمل آن بر زیاده از واحد و اگر منع به واسطه امر خارج باشد چون منع مفهوم
... از اشتراک بجهة تشخص آن بلا عارض است در ذهن متصور و چون منع مفهوم لاشی از اشتراک بجهة
علم با آنکه در خارج و ذهن هیچ فردی یافت نیست و در تحت شی داخل نیست و چنین منع مفهوم واجب از
اشتراک بجهة ملاحظه دلیل وحدت آن را جزئی حقیقی نخوانند و وجه تسمیه جزئی آن است که منع
وقوع شرکت و تعدد از جزء وی که تشخص است ناشی شده و تحقیق بجهة آن است که جزئیت آن با اضافه به شی
حاصل نیست و حقیقی بلا اضافه آنکه بعضی موجود در مقابل اعتبار استعمال کنند یعنی غیر اضافی در مقابل اضافی نیز
استعمال کنند و جزئی حقیقی چون ذات زید و لفظ زید باشد و ظاهر آن است که مقصود مصنف مراد از
تمثیل ذات زید است نه لایم تمثیل کلی باشد و اگر نفس تصور وی از این جهة که متصور است
مانع نباشد عقل را از تجویز وقوع شرکت آن بین کثیرین خواه اصلا مانع نباشد یا مانع باشد
بجهة ملاحظه خارج این متصور آن را کلی حقیقی خوانند چرا که صحیح است حمل لفظ کلی بر موضوع است
از برای احاطه افراد بر وی بخلاف جزئی و کلیة آن با اضافه به شی که مندرج باشد در وی بالفعل نیست بخلاف کلی
اضافی که عبارت است از آنچه شی در تحت آن بالفعل مندرج باشد چون مفهوم انسان که در وی
کل انسان صحیح است و هر یک از آن کثیرین را افراد آن کلی و جزئی اضافی آن خوانند فرد آن
مطلق است زیرا که فرد کلی مراد از آن فرض باشد یعنی بمجرد فرض عقل و بجهة مراد و فرد باشد نه بحسب واقع و محال ...

کلی حقیقی

جزئی اضافی

گه اضافی هم براهش پسند | می‌شود جزئی حقیقی ازین | گاه هم فی نفسه کلی بود | لیک فی الجمله کلی دیگر شود

در حقیقت ای حکیم حق‌شناس | چون کثیر افراد کلی را قیاس | با حقیقت هست مخصوص کلی تمام | همچنان خواهیش بالاتر یکی نام

یا که خارج یا که جزء ماهیت
باشد از افراد خود از خویش نیست
گر حقیقت شد تمام افراد را
خوانیش نوع حقیقی برملا

مباحث تصورات

فصل

بود و حقیقی باشد و این کلی در نفس امر وصف قسمی باشد و لکن جزئی اضافی خواندن مطلق نیست و دو قسمی یکی از آن کثیرین را جزئی اضافی خوانند که بالفعل در وی مندرج باشد پس بیان او نا تمام است و آنکه آن را جزئی اضافی خوانند چون زید قیاس با انسان بر سبط آنست که جزئیت قسمی بقیاس با کلی است و فوق اوست و کلی فی الجمله جزئی حقیقی باشد چنانکه بعد از این معلوم خواهد شد و کلی را بان اعتبار فرد در تحت وی بالفعل است کلی اضافی خوانند زیرا که کلیت نسبت بغیر است و بالجمله گر قید آن کلی است و این کلی جزء در ست و جزئی اضافی شاید که جزئی حقیقی باشد چون زید قیاس با انسان و شاید که کلی باشد فی نفسه یعنی کلی حقیقی باشد زیرا که کلی فی نفسه کلی اضافی نباشد و کلی اضافی قیاس با چیزی که تحت آنست کلی باشد و اینکه لکن جزئی اضافی کلی دیگر باشد مستغنی عنه است چون انسان قیاس بحیوان و چون مقصود از تعریف کلی تحصیل اقسام آن بود که اجزاء معرف اند در این فصل تقسیم کلی را باین نوع که کلی را چون قیاس کنیم با حقیقت افراد و در ان صورت کلی عین حقیقت افراد باشد قیاس شیء بنفس لازم نمی‌آید چرا که در مقام مغایرت اعتباریه کافی است یا تمام حقیقت افراد خود باشد باین معنی که جایز است در نظر عقل که تمام حقیقت افراد باشد کلیات فرضیه از قسمت خارج نشوند لکن لازم می‌آید که هر کلی فرد همه اقسام کلی باشد چرا که در نظر عقل جایز است که تمام ماهیت افراد باشد و جزء باشد و خارج باشد و هر چند می‌توان که جزئیات هر کلی فرد همه انواع باشد لا از اعتبار بغایت بعید است پس اولی تخصیص قسمت است بکلیات نفس الامری و مراد قسمی است که کلی را که در نفس الامر او را فردی باشد چون قیاس کنیم با حقیقت افراد وی یا در نفس الامر تمام حقیقت افراد خود باشد یا جزء حقیقت افراد خود باشد یا خارج حقیقت افراد خود باشد و یک کلی نشاید که تمام حقیقت بعض افراد و داخل در تحت حقیقت بعض دیگر باشد و خارج از حقیقت بعض دیگر پس قسمت کلی باین اقسام قسمت اعتباریه است و فرق میان این اقسام بحیثیت است آن کلی که تمام حقیقت افراد باشد نوع حقیقی خوانند و مراد به تمام حقیقت آنست که هیچ جزء خارج از افراد داخل حقیقت نباشد خواه حقیقت تلک اصلا جزء نباشد چون

نوع حقیقی

همچو انسان تمام از حق پرست | زید و عمرو و بکر را ماهیت است | پس چنین نوعی تمام افراد را | در حقیقت متفق باشد عیان

گر بما هو شد ز افرادش سؤال | در برآید در جواب اندر مقال | نوع کلی گر بما هو شد خطاب | بر امور متفق اند ر جواب

بحث کلیات خمس

بسایط یا جزء باشد چون مرکبات و نوع حقیقی از برای آن خوانند که نوعیت آن با اضافه بشیء نیست چون انسان که تمام حقیقت زید و عمرو و بکر است و ایشان از یکدیگر امتیاز ندارند الا بعوارض مشخصه معینه و تشخص و توابع آن است که در ماهیت و حقیقت ایشان بلفظ ضمیر جمع را بعض نسخ و انسان در بعض نسخ مدخل ندارد و چون نوع حقیقی تمام ماهیت افراد است از این حیثیت که تمام ماهیت افراد است پس افراد وی متفق الحقیقه باشند پس هرگاه از فردی یا از افراد وی بما هو سؤال کنند آن نوع در جواب مقول شود چرا که تمام حقیقت یک فرد و افراد متعدده است پس نوع کلی باشد مقول و محمول یعنی تعبیر کنند همه آن را بر امور متفقة الحقیقه در حالی که این متفقة الحقیقه افراد حقیقت دیگر ضم نکرده باشند چنانکه از عبارت متبادر است در جواب ما هو و تغییر مقول بعضی مذکور بنا بر آنست که مصنف مقول را بمنزله کلی داشته و در کلیه مجرد فرض صدق کافی است لکن لازم می‌آید که هر کلی فرد اقسام خمسه باشد زیرا که عقل تجویز میکند حمل آن کلی بر امور متفقة الحقیقه و بر امور مختلفة الحقیقه و بر شیء در جواب ای شیء هو فی جوهره و ای شیء هو فی عرضه الخاص یا الغیر و این اعتبار بغایت بعید است پس اولی آنست که مراد بمقول بر امور متفقة الحقیقه آنست که صلاحیت داشته باشد در نفس الامر محمول شود بر امور متفقة الحقیقه و مقول بمنزله کلی نیست بلکه اخص است از کلی و از برای اخراج کلیات فرضیه است و ذکر کلی با وجود مقول در تعریف کلیات خمس مستدرک نیست چنانکه بعضی از محققان گمان بحث کرده اند و قول او بر امور متفقة الحقیقه بیرون میکند جنس و فصل جنس و خاصه جنس و عرض عام را و قید در جواب ما هو بیرون میکند فصل نوع و خاصه نوع را الا آنچه بعضی از محققان فرموده اند و قید متفقة الحقیقه جنس را بیرون میکند و قید در جواب ما هو باقی کلیات را تمام است چرا که چیزی که بقید پیشین بیرون رفته بقید آخر بیرون نتواند رفت زیرا که تحصیل حاصل لازم می‌آید هر چند مصنف قدس سره سایر بیرون کرد را بقید آخر یا آنکه بقید سابق بیرون رفته از بعض

مثل ما زید و عمرو از فصول ره بود آن جوهر شهر در مقول وانکه شد افراد جزء ماهیت ذاتیش گویند ای نیکو نیت
و نیز همیشه نغز ارباب هنر منحصر در جنس و فصل است ای پسر نی که آنکه جزء حقیقت گشته تمام مشترک گویند ای فرخنده نام

در میان ذات خویش و ذات غیر
جنس ای شد بخیز ذا هب سیر
مقصد از این مشترک دانی چیست
آنکه خارج جز نبازد ذاتیست
در میان آن دو ذات ای خوش کلام
همچو آن حیوان که هر شد تمام
مشترک ای عندلیب خوش نفس
در میان ذات انسان و فرس
زانکه انسان و فرس با یکدگر
مشترک در ذات باشند ای پسر
مثل جوهر بلکه هر دو قابلند
طول و عرض و عمق را هم شاملند
همچنین هستند نامی و حساس
متحرک بالاراده زاین قیاس
زاین همه چون آن حیوان آمده
هم ز حیوان جنس آنها آمده
جنس چون شد مشترک در ماهیات
بر امور مختلف ای نیک ذات
پس بما هو مختلف را در سؤال
جنس را گو جواب اندر مقال

مباحث تصورات

تصانیف خود گفته است مثلاً هرگاه گویند ما زید و عمرو و بکر جواب انسان باشد زیرا که چنانکه انسان تمام حقیقت زید است تمام حقیقت عمرو و بکر است و آن کلی که جزء حقیقت افراد باشد از آن حیثیت که جزء حقیقت افراد است آن را ذاتی گویند زیرا که ذات بمعنی حقیقت است و جزء حقیقت را نسبت با حقیقت ظاهر است گاه ذاتی را بمعنی آنکه خارج نیست گویند و در این هنگام شامل است نفس حقیقت را و آن ذاتی منحصر در جنس و فصل است زیرا که آن جزء حقیقت افراد اگر تمام مشترک باشد میان آن حقیقت و حقیقت دیگر آن را جنس خوانند و مراد بتمام مشترک آن است که میان آن دو حقیقت هیچ جزء مشترک خارج از آن نباشد خواه آن تمام مشترک را جزء نباشد و خواه جزء باشد چون حیوان که تمام مشترک است میان حقیقت انسان و حقیقت فرس زیرا که انسان و فرس مشترکند با یکدیگر در ذاتیات بسیار چون جوهر که عبارت است از ممکنی که موجود در وجود خود محتاج بمحلی که مقوم او باشد [illegible] مانند بیاض در وجود خود محتاج است بمحلی که مقوم این بیاض است که آن جسم است و قابل ابعاد ثلثه که طول و عرض و عمق است و نامی که مشتق از نمو است و نمو بالیدن ابعاد جسم است بسبب انضمام جسم دیگر و حساس و متحرک بالاراده و بعد از حساس و متحرک بالاراده باهم دیگر فصلی چون ظاهر است و فصل یکی از ایشان [illegible] است تا چون قریب [illegible] بماهیت نسبت بآن و دیگر ظاهر نشود و هر یک فصل شمرده اند بسبب ساده و حیوان عبارت از این مجموع است و چون جنس تمام مشترک است میان امور مختلفة الحقایق پس هرگاه از این امور مختلفة الحقایق بما هو سؤال است از تمام حقیقت آنچه بر همه در آمده اگر بر واحد در آید از تمام حقیقت آن پرسد و اگر بر متعدد آید از تمام حقیقت مشترک میان آن متعدد پرسد سؤال کنند جنس در جواب مقول شود چون تمام حقیقت مشترک میان آن امور مختلفة الحقایق او است مثلاً هرگاه از انسان و فرس بما هو

سؤال

مثل انسان و فرس را در جواب ره شود حیوان مقول ای کامیاب هم تو دانی که حقیقت تا اوج بعض فوق بعض جنس ای عدد
گر برآمد جنس ها سر کنم بایدم آنها وصد ذکر کنم پس همان بهتر که سازم مختصر کاختصار آوردن تطویل را

بحث کلیات خمس

سؤال کنند ظاهر آن بود که با همگی جواب حیوان باشد زیرا که سؤال این هنگام از تمام حقیقت مشترک است و آن حیوان است و اگر از انسان تنها بما هو سؤال کنند سؤال از تمام حقیقت مختص او باشد و حیوان در جواب نشاید بلکه جواب حیوان ناطق که انسان است باید و از این تفصیل مفهوم جنس بالقوه قریب بفعل معلوم شد زیرا که جنس بالفعل باین مفهوم که مذکور شد معلوم نشد بلکه مراد از این مفهوم متفرقاً مذکور شد چنانکه آن باندک تدبر باین تفصیل معلوم توان شد پس چون که معلوم شد که جنس کلیی است که جنس است در کلیات خمس را که مقول شود تفصیل مقول گذشت بر امور مختلفة الحقایق بیرون که نوع را و فصل را و عرض عام را و خاصه نوع را لکن شامل است فصل جنس را چون حساس و خاصه جنس را چون ماشی نسبت بحیوان و عرض عام را و قول او در جواب ما هو بیرون که این امور را زیرا که عرض عام اصلا در جواب مجاب نشود و فصل و خاصه جنس در جواب ما هو مقول نشوند بلکه در جواب ای شیء هو مقول شوند و اینکه بعضی از محققان فرموده اند بقید مختلفة الحقایق نوع بیرون رود و باقی کلیات بقید در جواب ما هو بیرون روند نا تمام است چنانکه معلوم شد هر چند مصنف بر این رفته است و آن طریقه بعضی محققان است بنابر نکته چنانکه در بعضی تصانیف خود بیان کرده و الا اینکه استاد محقق علامه تفتازانی قدس سره در تفصیل تعریف نوع با این محقق موافقت نموده و در تعریف جنس مخالفه کرده جهت آن ظاهر نیست زیرا که فرق ظاهر نیست میان این دو تعریف با بودن آن نیز تفصیل فرموده قصور است زیرا که نوع و خاصه و فصل قریب را بمختلفة الحقایق بیرون کند و عرض عام و فصل بعید را بجواب ما هو و بر آن [illegible] که خاصه بجواب ما هو بیرون نرفته زیرا که بقید مختلفة الحقایق بیرون رفته و ظاهر است در تفصیلی که در فصل فرموده در خاصه جاری است و چنانکه از سابق گویا تفصیل مفهوم جنس معلوم شد گویا از بیان آنکه انسان با فرس شریک است در جوهر و قابل ابعاد و نامی و حساس و متحرک بالاراده معلوم شد که شاید که یک حقیقت را اجناس متعدده باشد و صنف اجناس متعدده با تکه بعضی فوق بعضی باشد

است چون جنس کالقریب مانند جنس بعید مانند جنس

مباحث تصورات

نه آنکه بعضی تحت بعضی باشد بنابراین است که جنسیت باعتبار آنچه است که فوق جنس است و آنکه آنچه در تحت شیئی باشد

جنسیت بر غیر ندارد چون حیوان که جنس انسان است جنسیت آن نیز باعتبار آنست که فوق انسان

است و اگر فوق حیوان جسم نامی است و فوق جسم نامی جسم مطلق است و فوق

جسم مطلق جوهر است در جنسیت آن نیز بر غیر ندارد و جنس قریب منحصر باشد در دو اجناس متعدده

باشد بلکه شاید که جنس بسیط الا پس معقول او که هیچ آنچه باشد در این مقام اجناس متعدده باشد

چنانکه عقابه است نفهم بلکه آنرا باید و دیگر در این مقام شناخت شاید یک ماهیت را اجناس متعدده باشد

و مقصود از آن اشارت است با آنکه وضوح مفهوم جنس قریب و جنس بعید و بیان مراتب بعد بلاحظه تعدد

جنس است زیرا که آنکه هر جنس جواب از جمیع مشارکات در وی باشد و کاهی جواب از جمیع مشارکات

در شیئی باعتبار تعدد جنس است که اگر جنس متعدد نبوده هیشه جواب از جمیع مشارکات در وی بودی

و اگر آن جنس که جواب از جمیع مشارکات در آن جنس واقع شود آن را جنس قریب

خوانند بهتر است از آنکه مشهور است که جنس قریب آنست که جواب از ماهیت و از بعض مشارکات

ماهیت در وی جواب باشد از ماهیت و جمیع مشارکات ماهیت در وی چنانکه مخفی نیست مطلوب از جمیع مشارکات

در تعریف جنس قریب و بعید هر یک از مشارکات در تعریف جنس است و اگر نه هر جنس جواب می شود از سؤال از ماهیت

و از جمیع مشارکات در وی چون جمیع را بادی در سؤال جمع کنند لکن جنس بعید جواب می شود از ماهیت و از جمیع

مشارکات چون از ماهیت و لکن یک از مشارکات سؤال کنند اگر گوئی که چون مطلوب از جمیع مشارکات

هر مشارک باشد مع تعریفه که چنین شود جنس قریب آنست که جواب از هر مشارک ماهیت در آن جنس شود

و هیچ جنس جواب از هر مشارک ماهیت نتواند شدن بلکه جواب از ماهیت و مشارک تواند شد پس همه اجناس قریب

از این تعریف خارج شوند و در تعریف جنس بعید داخل شوند جواب آنست که چون مشارک را مجموعی

کما انند بسؤال سؤال از مشارک ماهیت نباشد بلکه از نفس ماهیت باشد و سؤال و قرار مشارک ماهیت باشد

که آن

جنس قریب

پس هر آنچه جنسی با شیء ربند او | ز جمیع مشترکها هست دو | آنچه به اول مرتبه باشد بعید | همچو جسم نامی از نخل امید
در سه یا شیء بلا است آنچه قریب منقبت | خلاف بعید بیشتر تو بده و ثم مرتبت | هم چو جسم مطلق از معز شناس | قس علی هذا اعلی هذا القیاس

ابعد اجناس بلا عالی بدان
اقرب اجناس بلا سافل بخوان

بحث کلیات خمس

و آنچه بلا ماهیت جمیع گرد در سؤال آید اگر مکلف ... جواب از ماهیت و جمیع مشارکات در آن جنس شود و آنرا قریب خوانند

روشن تر بوده و بمقام تعریف مناسب تر و چون بسیار باشد در عبارات حیوانیه طبیعیه حیوان استعمال کنند

انسانیه بلا بکار نیست و بر این قیاس از بیان تشبیه آن گفت چون حیوان که هر چه با انسان در جو

مشارکت دارد چون انسان با انسان در سؤال جمع کنی جواب حیوان باشد و اگر نه

آنچه در وی کمتر با انسان در جنس مشارک است و آنکه آن جنس که در جواب از جمیع مشارکات

آن واقع نشود آن را بعید خوانند بهتر است از آنکه جنس بعید آنست که جواب از ماهیت و از بعض مشارکات

و جنس بعید در وی غیر جواب باشد از ماهیت و از بعض مشارکات دیگر چنانکه گمان می شود در روشن تر در تعریف

جنس قریب و بعید و تعیین مراتب بعد آنست که جنس قریب ماهیت آنست که در تحت آن و فوق آن

جنس دیگر نباشد و بعید آنست که در تحت آن و فوق آن ماهیت جنس دیگر باشد اگر یک جنس باشد بعید یک مرتبه

و اگر دو باشد بعید بدو مرتبه و علی هذا القیاس چون جسم نامی که مشترک است میان انسان

و نباتات و حیوانات تمام مشترک نیست میان ایشان و هر یکی از ایشان نتواند که جواب از ماهیت و از

هر یکی از ایشان واقع شود ولکن در جواب سؤال از انسان با نبات تمام مشترک است میان ایشان

مقول می شود و در جواب سؤال از انسان با حیوان مقول نمی شود زیرا که تمام مشترک نیست

میان ایشان و چون در ماهیت جنس بعید یک مرتبه پیدا شود در ماهیت جنس باشد بعید و قریب و اگر بعید بدو مرتبه

پیدا شود ماهیت را سه جنس باشد دو بعید و یک قریب علی هذا القیاس پس هر جنس که جواب از جمیع

مشارکات در وی دو باشد بعید بیک مرتبه باشد چون جسم نامی که جواب از بعض

مشارکات در وی خود آنست و از بعض دیگر حیوان است و اگر جواب سه باشد بعید بدو مرتبه باشد

زیرا که واسطه میان آن و ماهیت یک بعید و یک قریب است چون جسم مطلق که واسطه میان آن و انسان

جسم نامی و حیوان است و علی هذا القیاس و ابعد اجناس را جنس عالی خوانند چون جوهر در

جنس بعید

جنس عالی

وانچه بین عالی و سافل بود متوسط خواهی بعد
ذکر جزء ماهیت افرادها کاشتراکش بود تمام ابادکا
بهر همین کاولش اندر بیان نکته دیگر بعد بکشید آن
گر بود جزء حقیقت زاشتراک ناتمام ار هستمند سینه چاک

فصل کلیش تمام عارفان
کهم اندر اند رفتن منطق بیان

مباحث تصورات

مثال مذکور و باین جهت فوق همه اجناس است نه آن جنس فوق همه مفهومات است و در این سلسله واقع
زیرا که مثل این در تسمیه جنس سافل جاری نیست و مخفی نماند که جنس قریب و بعید میتواند بود چنانکه از تعریف
آن معلوم شد پس صیغه اقرب در قول او که واقرب اجناس را جنس سافل خوانند بر مقتضای صیغه تفضیل
نیست و گویا که اراده آن بسافل ابعد است و وجه تسمیه آن است که آن فروتر همه اجناس است چون حیوان
در این مثال مذکور و انچه میان جنس عالی و سافل باشد آن را جنس متوسط خوانند
چون جسم نامی و جسم مطلق در این مثال مذکور و وجه تسمیه ظاهر است این است ترتیب و ترجح
بیان این جزء که تمام مشترک است و اگر جزء حقیقت افراد تمام مشترک نباشد آن را فصل
خوانند زیرا که فصل در لغت جدا کردن است و فصل آن حقیقت را امتیاز کند و جدا گرداند از غیر امتیاز
جوهری یعنی نظر بذات و با قطع نظر از خارج ماهیت و شک نیست در کمال این تمیز پس تسمیه این فصل شد تا
بر آنکه گویا معین تمیز است و اولی آن است که قول او زیرا که آن حقیقت را تا آخر بیان آن است که آن جزء که تمام مشترک
نباشد فصل است نه وجه تسمیه هر چند وجه تسمیه از وی توان گرفت و شک نیست که تمیز جوهری از غیر ناطق
حاصل است خواه این جزء مشترک نباشد اصلا چون ناطق که مخصوص است بحقیقت
انسان و در هیچ غیر از افراد انسان یافت نیست و در این نظر است زیرا که ناطق مشترک است میان انسان
و ملک و در ملائکه و جن و اطیفه اند پس حکما یافت نیست چنانکه متکلمین بر انند پس این حقیقت را از
همه ماهیات دیگر مرکبه و بسیطه تمیز کند این را فصل قریب خوانند چرا که فصل قریب آن است
که تمیز کند ماهیت را از جمیع اغیار خواه آن ماهیت را جنس باشد یا نباشد و آنکه در رساله شمسیه واقع شده که فصل ممیز ماهیت
است از مشارکات در جنس قریب فصل قریب است مصنف بر آن است که آن از قبیل تخصیص بیان است بتخصیص
ممیز از مشارک در جنس جهت اهتمام شان آن یکجا تحقق آن بخلاف فصل ممیز از مشارک در وجود که فصل ماهیت که جنس
ندارد مساوی است چرا که آن مجرد احتمال است و بر آن بر تحقق آن قائم نشده نه از قبیل تخصیص اصطلاح
قریب

جنس سافل

جنس متوسط

فصل

زانکه بد هدای پسر فرخنده سیر
آن تمیز جوهری از ذات غیر
خواه نبود مشترک اصلا در آن
همچو ناطق کان حکیم را زدان

فصل قریب

فهو انسان زان بود مخصوص دگر
وانچه بود فصل قریب از بهر او

گر شراکت دارد اما ناتمام
پس بود از ماهیات جوهری
فصل کلی بعیدش هست نام
فصل بالجمله تمیز جوهری
وان ممیز چون حساس از بنات
وین بود کامد بعد در بیان
بر توانند شد بعض ماهیات
ای رشته‌ای مونی الجوهر نشان

بحث کلیات خمس

قریب و بعید لفصل ممیز از مشارک در جنس پس دارد و شود جزء غیر مشترک شاید که فصل ماهیت مرکبه که از امر مباین
مت و مباین باشد و فصل قریب و بعید مخصوص ماهیت که ایشان را اجناس است و خواه مشترک باشد یا نه
اما تمام مشترک نباشد محتاج الیه نیست زیرا که شیخ در جزئی است که تمام مشترک نباشد و تمام مشترک اگر چه
مشترک است باشد که تمام مشترک نباشد در آنکه ممیز است از بعض اغیار را بحسب اصطلاح ایشان را فصل نگویند زیرا که
فصل را چاره است از جزء که تمام مشترک نباشد و ممیز باشد از بعض اغیار و طریق بهتر در بیان آن که در بین
تمیز حقیقت شود از بعض ماهیات چون حساس که جزء است ماهیات بسیطه موجود نبود آن جزء
لا اقل در ماهیات بسیطه یافت خواه شده ماهیت را تمیز خواهد که از ایشان و آنکه این فصل را فصل
بعید خوانند بنا بر آن است که بیان شد که فصل بعید فصل ممیز ماهیت است از مشارک در جنس بعید پس مصنف
از قبیل تخصیص بیان است بفصل ممیز از مشارک در جنس چنانکه گذشت نه تخصیص اصطلاح پس شق جنس
نشود که شاید جزء مشترک ممیز نباشد ماهیت را از بعض اغیار مشارک در وجود نه در جنس بنا بر آنکه فصل جنس شد
مرکب از امرین متساویین باشد و تمیز کند جنس را از جمیع اغیار مشارک در وجود و ماهیت را از بعض اغیار مشارک
در وجود چرا که جمیع اغیار مشارک در وجود جنس بعض اغیار مشارک در وجود ماهیت اند و از فصل بعید خوانند
بالجمله فصل ممیزی است جوهری ظاهر آن بوده که فقط هر ممیز جوهری فصل است تا بانچه گذشته زیرا که
آن حقیقت را تمیز کند از غیر تمیز جوهری را اثبات آن نکند جزئی که تمام مشترک نیست فصل است الا آنکه فصل ممیز است جوهری
با ساب تا اثبات آن نکند مگر آنکه گوید که مقصود از این کلام اثبات آن مطلب است و این مقدمه در اثبات آن
مهم است در کلام مطوی است و مقصود از این بیان مجمل فصل است بعد از تفصیل آن بیان قریب و بعید و چون
معلوم شد که فصل کلی است و ممیز جوهری است پس آن کلی باشد که در جواب ای شیء هو فی
جوهره مقول شود کلی جنس فصل است و ذکر آن در تعریف اصلا ستره رکیک نیست خواه مقول بر متعدد
حمل کرده شود و خواه بر صلاحیت مقولیت بحسب نفس مقرر چرا که مقول بر شیء بحسب مفهوم اعم است از مقول

فصل بعید

شامل است فصل انسان را و جنس

فصل

نوع را هم هست معنی دگر — کان بود نوع اضافی ای پسر
مقول بر ماهیت کاندر سؤال — بر وی و ذات دگر هم در مقال
جنس را گوید جواب ای دیده‌ور — همچو حیوان بر انسان و فرس
گاه هم شاید برابر هست نیز — در شود نوع حقیقی ای عزیز

گاه هم مانند حیوان بی‌خلاف
جسم نامی را بود نوع اضافی
هم چنین نامی برای حیوان است
جسم مطلق را اضافی نوع هست

نوع اضافی

جسم مطلق نیز نوع جوهر است
می‌کنند فهم آنکه هوشش برتر است

مباحث تصورات

و قول او که در جواب بیرون کرد عرض عام را چرا که اصلا در جواب مقول نشود و قید ای شیء هو بیرون کرد نوع و جنس را
در مقول نشوند در جواب ما هو در جواب ای شیء هو و قید فی جوهره نیز فی ما هیته و حقیقته زیرا که جوهر
ماهیت و حقیقت مراد نمانند چنانکه در شرح قسطاس مذکور شده انواع که در خاصه را در جواب ای شیء هو فی عرضه
مقول شوند نه ای شیء هو فی جوهره و بدانکه مناسب آن بود که نوع را معنی دیگر هست که آن را
نوع اضافی خوانند در بحث نوع بیان کرد لیکن چون موقوف بر معرفت جنس بود تأخیر کرد از بیان جنس و رها
شد بلکه در میان جنس و فصل بیان کند جهت کمال اتصال بیان فصل به بیان جنس چرا که بیان جنس و فصل هر دو با هم
دلیل انحصار جزء ماهیت در جنس و فصل است و آن معنی دیگر ما هیتی است یعنی آنچه واقع شود در جواب ما هو
و اخذ شد که جنس مقول می‌شود بر وی و بر ما هیت دیگر در جواب ما هو و اینکه ترک کرده اند
هو عبارت از مقول شود آنچه مقول شود به واسطه مصنف بیرون رفت چرا که حد جنس بر وی و به واسطه حد
بر نوع و حد نوع بر وی و بنا بر این قید را که در تعریف صاحب کشف و اتباع او مذکور است حذف کرده
و اینست چرا که مصنف در حاشیه شرح شمسیه فساد قید اول را بیان کرده و بجهت آنکه فساد از این تعریف انداخته
و هو توانند بود که به جهت آن انداخته باشد زیرا که ماهیت متناول آن نیست و این نوع اضافی چون انسان
است که مقول می‌شود بر وی و بر فرس حیوان در جواب ما هو و نوع اضافی شاید که نوع
حقیقی باشد چنانکه گفتیم یعنی انسان هم نوع حقیقی است و نوع اضافی حیوان است و شاید چنانکه نوع اضافی
حیوان است نوع اضافی جسم نامی و جسم نیز هست و از این جهت است که آن را نوع الانواع خوانند و شاید که نباشد
چون حیوان که نوع اضافی جسم نامی است و نوع اضافی جسم و جوهر نیز هست لیکن آن را نوع
الانواع نخوانند و نوع متوسط خوانند و بر این قیاس است جسم نامی که نوع اضافی جسم مطلق است
و جسم مطلق را که نوع اضافی جوهر است نوع عالی خوانند و نوع الانواع را نوع سافل نیز خوانند و در وی
آن بود که گفتی و شاید که نوع حقیقی نوع اضافی نباشد تا تمیم شود که نوع اضافی اعم مطلق است چنانکه بعضی گمان کرده اند
نکرد

لیک لیکن کلی باشد ار کما — خارج از ماهیت افراد را
گر بود مخصوص یک ذات ای پسر — خاصه‌اش خوانند ارباب هنر
و لیکن با هر دو بی‌غرض — غیر را کند تمیز از عرض
پس خاصه را بگوی ای نکته‌دان — زاریش بود فی عرضه نشان

همچو ضاحک را بانسان نسبت
و نیز کس یابد او را هم فکر
در اشتراک باشند اهل دیگر
در میان حقیقت‌ها بی‌شک

خاصه

و عرض باشد و لیکن است عام
همچو ماشی که بود جای کلام
مشترک انسان و حیوانات را
قسم شد پنج کلیات را

بحث کلیات خمس

مگر آنکه گفته شود که چون وجود نوع حقیقی بدون اضافی مثالی محقق ندارد تشبیه بعضی که آن را بنا بر آن است که
جنس مقید نباشد و آنچه محقق نیست تعرض بیان نمود هر نوع حقیقی بدون اضافی یافت می‌شود و این شود بیان آنکه کلی که تمام
ماهیت بود و بیان آن کلی که جزء ماهیت بود هر چند بالکلیه بود و لکن چون در مقام تفصیل واقع شده بود و گویا در لاحق مذکور بود
پس صحیح باشد و گفته شود و اما آن کلی که از حقیقت و ماهیت افراد بحسب ما بحسب ایشان چنان که گذشت
خارج است اگر مخصوص بیک حقیقت باشد اعم از آنکه این یک حقیقت حقیقت نوعی باشد یا جنسی
آن را خاصه خوانند از این حیثیت که خارج مخصوص یک حقیقت است چون ضاحک که مخصوص است بحقیقت انسان
و چون ماشی که مخصوص است بحقیقت حیوان هر چند مشترک است میان انسان و فرس و از این حیثیت خاصه
نیست و آن حقیقت را تمیز کند از هر غیر تمیز عرضی چون خارج مخصوص قسم کلی است و تمیز حقیقت
از هر غیر پس آن کلی باشد که مقول شود در جواب ای شیء هو فی عرضه چون ضاحک
نسبت با انسان کلی در این تعریف جنس است و مطلقا مقید است نیست خواه مقول محمول شود بر مقول بالطبع
محمول شود بر مقول بالعرض چنانکه در فصل فصل تفصیل یافت و قول او که در جواب اخراج عرض عام کرده است
جواب مقول نشود و ای شیء بیرون کرد جنس و نوع را که در جواب ما هو مقول شوند و فی عرضه بیرون کرد فصل
اگر گویی که عرض عام شاید که در جمیع افراد یافت نشود پس تمیز حقیقت از بعض افراد توانند شود پس باید که در
جواب ای شیء هو فی عرضه واقع توانند شد گفته می‌شود که ای شیء هو فی عرضه طالب تمیز از
جمیع اغیار است به طریق ای شیء هو فی جوهره نیست چنانکه مفهوم می‌شود و اگر مشترک باشد میان
دو حقیقت یا بیشتر آن را عرض عام خوانند از این حیثیت که خارج مشترک است هر چند از آن حیثیت
مخصوص است بحقیقتی که اعم است از این دو حقیقت خاصه باشد چون ماشی که مشترک است میان
حیوانات هر چند خاصه حقیقت حیوان است و چون اهتمام به شأن عرض عام نا تمام بود چرا که وقوع آن در تعریفات
کمتر است بلکه مختلف فیه است و بعد از وقوع نفع آن بغایت اندک است چرا که نه سبب اطلاع است بر ذاتی

عرض عام

فصل

نوع و جنس و فصل و خاصه عرض عام | با تو گفتم شرح هر یک والسلام | چون تو را احکام خمسه شد عیان | باز احکام معرف را بدان
وان بود بر چار قسم ای نازنین | هست حد تام قسم اولین | وان مرکب باشد ای نازنین | هم ز جنس اقرب و فصل قریب

مثل آن حیوان ناطق ای فلان
هست در تعریف انسان خوش بیان
دومین را حد ناقص گفته‌اند
کو هر اینها را ز نیکو سفته‌اند
وان مرکب باشد از جنس بعید
هم ز فصل اقرب ای نخل امید
همچو جسم نامی ناطق نیز
هست در تعریف انسان ای عزیز

مباحث تصورات

او را از باب مدخل است در اعتبار تصحیح تعریف قسمی بالالتزام شود و چنانکه در باب ادوات هر یک کلیات مخصص شد و در نوع و جنس و فصل و خاصه و عرض عام و مقصود از بیان نوع تحقیق قسمت و کلمات توضیح اقسام است و الا آن در بحث معرف و این بحث منعقد هر قسمی است هیچ نفع نیست تقسیم خارج را بلازم و مفارق و اقسام هر یک در این مقصود ذکر کرد و بیان آنکه آنچه در بحث معرف ذکر شده موقوف بدان نیست بشان نیست بخلاف تقسیماتی که مذکور شده و الا که در کتب فن ذکر شده بسبب قسمی است در بحث معرف مذکور می‌شود که تعریف بلازم بین باید و تقسیم خاصه به شامله یعنی آنکه صادق آید بر تمام افراد حقیقت خاصه آن است و غیر شامله در مقابل آن است نیز از برای آن متروک شد که در بحث معرف بر وجهی او آورده هیچ نفعی ندارد و در کتب فن برای آن مذکور می‌شود در بحث معرف که مذکور می‌شود هر تعریف بخاصه شامله باید و چون در

فصل بیان موضوع گذشت

در عرف علما این فن آن تصورات مرتبه را موصل شوند بتصور دیگر معرف خوانند بجهت تعریف قسمی که شنیده است و در گو

معرف بر چهار قسم است اول حد تام و آن مرکب باشد از جنس قریب و فصل قریب چون حیوان ناطق در تعریف انسان یا آنچه مرکب از جنس قریب و فصل قریب است چون جسم نامی حساس متحرک بالاراده ناطق زیرا که این حد تام است و جسم نامی حساس متحرک بالاراده جنس قریب نیست زیرا که در جنس افراد معتبر است بلکه تفصیل جنس است و منزله او است دوم قسم حد ناقص و آن مرکب است از جنس بعید و فصل قریب بر قیاس گذشته و همچنین در باقی اقسام چون جسم نامی ناطق یا جسم ناطق یا جوهر ناطق در تعریف انسان و بیان حد ناقص که مذکور می‌شود به تعریف فصل تنها و آنکه بنده مصنف تعریف مفرد را اخذ نکرده و از این جهت است که تعریف نظر ترتیب بتصورات یا تصدیقات که موصل می‌شوند بتصور یا تصدیق مجهول و تعریف تنها بیک چیز مشکل می‌شود و بتعریف مرکب از فصل بعید و قریب چون حساس ناطق در تعریف انسان و بتعریف مرکب از جنس بعید و فصل بعید و فصل قریب چون جوهر حساس ناطق در تعریف انسان نیکو نیست و این نوع خفی است زیرا که مراد در مرکب از مجرد جنس بعید و فصل قریب است و اگر نه در تعریف داخل شود

جنس

سیمین را نام باشد رسم تام | هم مرکب ای سر فرخنده نام | باشد از جنس قریب و خاصه‌اش | همچو آن حیوان ضاحک ای فلان
کامده در رسم انسان سر بسر | در کتاب منطق کند اهل نظر | چارمین شد رسم ناقص ای عزیز | وان مرکب ز اعتبار باب تمیز

رسم تام

آمده از خاصه و جنس بعید
همچو جسم ضاحک ای با هوش و دید
هم اندر رسم انسان آمده
تا نگویی رسم حیوان آمده

رسم ناقص

گاه هم ز اعراض عام و خاصه نیز
می‌توانند شد مرکب ای عزیز
همچو آن موجود ضاحک کاز لحد
رسم انسان ز اعتبار باب خرد

بحث معرف

جنس بعید و فصل قریب و خاصه چون جسم ناطق ضاحک در تعریف انسان سیم رسم تام و آن مرکب باشد از جنس قریب و خاصه چون حیوان ضاحک در تعریف انسان و مصنف تعریف مرکب از جنس و فصل قریبین و خاصه را چون حیوان ناطق ضاحک در تعریف انسان رسم تام نگفته از جهت تمام ذکر نشده در تعریف رسم تام هر وجه مذکور نا تمام باشد چهارم رسم ناقص و آن مرکب باشد از جنس بعید و خاصه چون جسم نامی ضاحک یا جسم ضاحک یا جوهر ضاحک در تعریف انسان و این تعریف نیز مشکل می‌شود مرکب از خاصتین چون کاتب ضاحک در تعریف انسان و مرکب از جنس بعید و فصل قریب و خاصه چون جسم ناطق کاتب در تعریف انسان و مرکب از جنس بعید و فصل بعید و خاصه چون جسم حساس ناطق ضاحک در تعریف انسان و مرکب از فصل بعید و خاصه چون حساس ضاحک در تعریف انسان و مرکب از فصل قریب و خاصه چون ناطق ضاحک در تعریف انسان لیکن تعریف بخاصه تنها در پیش بعضی رسم ناقص است مشکل نشود زیرا که بنا بر آن بر جواز تعریف بمفرد است و مصنف در این رساله بطلان آن رفته چنانکه معلوم شد

و شاید که رسم ناقص مرکب باشد از عرض عام و خاصه چون ماشی ضاحک در تعریف انسان و اینکه گفته‌اند که عرض عام در تعریف درست نیست بنا بر آنکه غرض از تعریف شیء یا معرفت کنه او است یا تمیز او از اغیار و عرض عام افاده هیچ یک نکند مردود است با آنکه آن را در تمیز دخل توانند بود و هر چند که بر تمیز او ندهد با آنکه معتبر تمیز فی الجمله است نه از جمیع اغیار و عرض عام از بعض اغیار تمیز را افاده کند چرا که لازم نیست که تمیز از جمیع اغیار باشد و بر این تقدیر رسم مرکب از عرض عام توانند بود چون موجود ماشی در تعریف انسان و بیان رسم ناقص بر وجه مذکور بیان نیز مشکل شود لکن بتعریف بیک عرض عام مشکل چون تعریف انسان بماشی مشکل نشود چون بنا بر بیان بر آن است که تعریف بمفرد جایز نیست و پیش اهل اصول و عربیت معرف را بجمیع اقسامش حد خوانند پس اگر در آن کتب حد را بجای رسم استعمال کنند اعتراض نباید کرد چرا که

لیک با این جمله قسم از فضول | شد معرف بهر اهل اصول | نحو تعریفات جائز الیس | فصل ... الفاظ مجاز مشترک
لیک اگر آید قرینه در میان | ملتوان این لفظها گو زبان | در کسوف جو ... از رو ... | هم خواص و امتیاز کلیات

در حقیقت یافتن این مشکلات
گرچه خرمنها ز علمت حاصل است
در ته دریا نشیند گوهری
درک این معنی نماید هر کسی
لیک آسان است ای صاحب نظر
امتیاز اصطلاحی سربسر

مباحث تصورات

رسم ایشان است و چون بحث الفاظ در کتب فن بر وجه عموم مرقوم شد لاجرم مباحث را اختصاص ...
فرق است میان بعضی در بیان مبحث ... **فصل** شرایط متعلقه بلفظ معرف ...
مناسب آن می نماید که در مباحث الفاظ آورده شود و اقتصار بر بیان آنچه در لفظ معرف از آن ...
باید کرد بر آن است و آن قریب بفهم است آنچه در نفس معرف سبب فساد شود شرط تعریف شیئ آنکه
موقوف باشد آن یا مساوی آن باشد در معرفت خالی از خفا نیست و اقتصار بر آنکه استعمال الفاظ
مجازیه بنا بر آنکه ذهن غیر مقصود آن معنی حقیقی است میرود و مشترکه بنا بر آنکه احتمالات دارد ذهن ...
رود در تعریفات جایز نیست مگر وقتی که قرینه واضح باشد چون عین جاریه ...
الفاظ غریبه وحشیه نیز جایز نیست بنا بر آنکه ذهن بهیچ چیز نرود و سامع معطل ماند و مقصود از تعریف حاصل نشود
و اگر آن را لا تعرف گیرند بتغییر آن از آن مستغنی باشند در تعریف ... نافع نباشد از این جهت است ...
استعمال لفظ مجازی و مشترک نیز ... فساد لفظ غریب وحشی است چنانکه در بیان سابق معلوم شد و تقدیم ...
مجازیه بر مشترک از آن جهت است که ... چنانکه ظاهر شد **فصل** بدانکه دانستن حقایق
اشیاء موجوده در خارج بنظر چون انسان و فرس و مانند آن بغایت مشکل است
زیرا که موقوف است بر تمیز جنس از عرض عام و فصل از خاصه و تمیز کردن و ذکر کردن متعذر است میان
اجناس و فصول آنها و میان اعراض عامه و خواص آنها یعنی تمیز اجناس از اعراض عامه
و تمیز فصول از خواص در غایت اشکال است چنانکه عبارت او در بیان مفهومات اصطلاحیه
صریح است در آن و شک نیست که تمیز اجناس از فصول بعیده نیز در غایت اشکال است
و تمیز فصل قریب از تمام حقیقه موجوده نیز مشکل است و مقصود از این تنبیه آن است که در تعریف حقایق
موجوده مزید احتیاط باید نمود تا در حدود و رسوم آنها بجای جنس عرض عام نهاده نشود و بجای فصل خاصه
و تعریف مطلوب مختل نگردد و اما دانستن حقایق مفهومات اصطلاحیه و لغویه چرا که دانستن
ایشان

فصل

زین مباحث چونکه فارغ یا شدیم | بر تصورها سراغ یافتیم | رو بسوی بحث دیگر کنیم | شرح تصدیقات کسب کنیم
چون تصورها ز مجهول ... عزیز | بود در تحصیل محتاج دو چیز | یک بیان موصل احکام و | کان معرف بود ای فرخنده پی

هم بیان کلیات بد گذران
شد مرکب قسم شارح ای فلان
همچنین تحصیل تصدیقات نیز
در مباحث هست محتاج دو چیز

مباحث تصدیقات

ایشان حکم دانستن مفهومات اصطلاحیه دارد و تقیید باصطلاحیه از جهت مزید اهتمام است بشان اصطلاحات
یا بنا بر آنکه غالب بیان مفهومات لغویه بتعریفات لفظیه است که شایع در آن لفظ مرادف است
و ذکر جنس و فصل در آن مقصود نمی شود بخلاف بیان مفهومات اصطلاحیه که بتعریفات اسمیه است باجناس و
فصول می شود آسان است و از این جهت است که تمیز کردن میان اجناس و اعراض عامه
و میان فصول و خواص آن که مدار تعریف است آسان است زیرا که آنچه مصطلح
داخل مفهوم لفظ اعتبار فرموده ذاتی مفهوم است و آنچه که خارج آن امر است که اعتبار نموده خارج مفهوم است
و اطلاع بر اعتبار معتبر آسان است بخلاف اطلاع بر امور که وابسته باعتبار نیستند و اعتبار ایشان است
چون مفهوم کلمه و اسم و فعل و حرف و معرب و مبنی و مانند آن که در محل خود مبین شده و در این
مباحث تصدیقات
مقام مستغنی است از بیان **فصل** چون فارغ شدیم از شرح مباحث تصورات
و معلومات تصوریه پس شروع کردیم در مباحث تصدیقات و رجا داریم که از مطلق آن است که ...
شرح مباحث تصدیقات کما ینبغی موفق شویم همچنانکه در تحصیل تصورات و معلومات تصوریه نظریه
محتاج بودیم بدو چیز یکی بیان موصل بتصور که آن معرف و قول شارح است با اقسام
او دیگر خود و دیگر شاید که معین بر آن باشد که آن بیان موصل بتصور باقسام خود که آن قول شارح است
و بر این منوال است عبارت او که تصریح است باقسام خود و مراد بمباحث موصل بتصور عام تر است از بیان آن که تفسیر عبارت
... است و بیان حال آنچه عبارت ... و دیگری بیان کلیات خمس ...
خود و تصریح بآن نکرد از برای آنکه از عبارت مباحث کلیات که قبل از ذکر کرده که کلیات که قول شارح از آن مرکب
است چهار نیز نیست ... از نوع قول شارح مرکب نشود پس مراد از آن است که از جنس آن مرکب شود ...
بر سبیل تغلیب است ... تقدیم مباحث کلیات بر مباحث معرف بلاحق کلام ...
تر بود همچنین در تحصیل تصدیقات و معلومات تصدیقیه نظریه نیز محتاجیم بدو چیز

یک بیان موصل کان حجت است | با همه اقسامش معنی پر است | ولی ذکر قضایا گر است | شد مرکب حجت از بسیار دان
پس اول شرح قضایا میکنیم | عقد تصدیقات را والا میکنم | اندر این مبحث زمانی گوش باش | لب ببند از گفتگو خاموش باش

از قضیه نکته‌ای نکته سنج
گوییمت بشنو بجان ای ... سنج
آنکه بود قولی که باشد صحیح
صدق و کذب قائلش گفتم صحیح

بیان معنی قضیه

مباحث تصدیقات

یکی بیان موصل بتصدیقات تفصیلا گذشت که آن حجت است باقسام خود و دیگری بیان قضایا که جزء حجت از آن مرکب شود و قضایا را ذکر اقسام حجت از آن مرکب شود چرا که بیان آن در کتب قدما در اخر باب مرصد تصدیق است نه باب قضایا بنابر این ناچار است که مباحث قضایا مقدم باشد بر مباحث حجت چنانچه در تصدیق موقوف است بر وی پس میگوییم که قضیه یعنی قضیه ملفوظه یعنی خبر است چنانکه در بحث الفاظ گذشت و تعریف قضیه با آنکه معلوم شده جهة بعد العهد است و همچنین بر قضیه ملفوظه معقوله با آنکه نظر منطقی بالذات بر قضیه معقوله است و احق است بتعریف بنابر آنکه تعریف او گذشته بنابر این است ... و قضیه بحسب معنی مرکب است و لیکن روشن است با آنکه معروف قضیه ملفوظ است و الا بایستی گفت که قضیه مرکب است و ذکر قائل در تعریف و اضافه قائل بر وی نیز دلالت میکند بر این معنی زیرا که صدق قائل آن بر قائل لفظ آن خلاف ظاهر است و مناسب مقام تعریف نیست قول آن و قول باصطلاح منطقی الفاظ مرکب است و لکن مراد در این مقام مرکب لفظی است که صحیح باشد تصدیق قائل او و تکذیب قائل وی و تصدیق نسبت بصدق است و تکذیب نسبت بکذب و صدق آن بود در حکم آن است مطابق واقع و کذب آنکه بود در حکم آن است مخالف واقع و نگفت که صحیح باشد تصدیق و تکذیب ... شود بلکه صدق ... نسبت خبر قضیه اختیار کنند در مشهور تعریف بان کرده‌اند مطابقه خبر بر واقع را و کذب ... نسبت خبر قضیه اختیار کنند در مشهور تعریف ... عدم مطابقه خبر بر واقع را از همین جهة تعریف قضیه با آنکه صحیح باشد صدق و کذب آن نکرده‌اند ... گذشته شد بنابر آنکه تعریف صدق خبر با آنچه مشهور است لازم نیست و هم می‌توان گفت که صدق مطابقه نسبت ایقاعیه یا انتزاعیه است مر واقع را و کذب عدم مطابقه نسبت ایقاعیه یا انتزاعیه است مر واقع را و توهم نباید کرد که بایست گفت که صحیح باشد تصدیق یا تکذیب بنابر آنکه تصدیق و تکذیب با هم متحقق نتوانند شد زیرا که اگرچه شیء ... تصدیق و تکذیب با هم نکنند لا امکان هر دو دارد و با این سخن معلوم شد

که اگر در

کر بحسب معنیش بدیهی است نیز | آنکه مرکب آمده از چار چیز | هست محکوم علیه اول بدان | دوم محکوم به ای سالار دان
سیمین بالنسبت دان حکمیه | چارمین حکمش سلب و موجبه | فرق حکم و نسبت حکمیه نیز | ظاهر است از تصور ای عزیز

بحث قضایا

و اگر در تعریف اکتفا بدیکی از این دو کردی تعریف تمام نبودی مثلا بقائل وی تنها ممکن است انتقاض جنبیت قائل او است و اگر نه منتقض شود و بشنو غلام زید و در ترکیب غلام زید قائم است یا این غلام زید است مطابق است زیرا که صادق است بود در ترکیب است که صحیح است تصدیق و تکذیب قائل او هرچند انتقاض جنبیت قائل وی است ممکن نیست بلکه صحت انتقاض جنبیت است که قائل مجموع ترکیب است و این ترکیب جزء او است و مراد صحت تصدیق و تکذیب قائل او است با قطع نظر از جمیع امور خارجه از مفهوم این مرکب چنانکه تحقیق شد این در بحث الفاظ گذشت پس منتقض نشود بترکیب السماء فوقنا که تکذیب قائل وی ممکن نیست و منتقض نشود بترکیب اجتماع نقیضین ممکن است که تصدیق قائل آن ممکن نیست و شک نیست که تحقیق اجزاء قضیه موجب مزید توضیح کلام است و جز این فایده ندارد و پس آن را مناسب تمام است بتعریف قضیه با آنکه گویا از تتمه است و شک نیست در اینکه اجزاء اربعه قضیه معقوله اختصاص بحملیه ندارد و مشترک است میان جمیع شرطیات و حملیات پس مناسب آن است که تحقیق اجزاء را با تعریف مفهوم جمیع قضایا کنند نه با احکام و بر مطلق قضیه اجرا کنند نه بخصوص حملیات از این جهت بالاتر مخالفت کرده‌اند طریقه ذکر جمیع تحقیق اجزاء با احکام و تخصیص بحملیه بود عدول کرده در عقب تعریف قضیه ملفوظه مزبوره و قضیه بحسب معنی مرکب است از چهار چیز قید بحسب معنی بنابر آن است که قضیه ملفوظه لازم نیست از هر چهار جزء یا هر جزء لفظی باشد و شک نیست که قضیه مرکب است از چهار چیز لفظا یا تقدیرا یعنی پس در عبارت مسامحه است محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه و تفصیل این در منطق کتاب گذشت و حکم یعنی وقوع یا لا وقوع متعلق بایجاب که تصدیق بر وقوع است یا سلب که تصدیق بلا وقوع است و مراد بحکم ادراک وقوع یا لا وقوع نیست چنانکه از ظاهر این عبارت متبادر است بنابر شیوع استعمال آن در وی زیرا که جزء قضیه نیست و تقیید حکم با آنکه متعلق بایقاع یا انتزاع باشد بنابر آن است که وقوع یا لا وقوع که متصور سازند بی تعلق که جزء قضیه نیست و حکم جزء قضیه نباشد مگر آن اعتبار که متعلق تصدیق است و چون در وجود نسبت حکمیه در قضیه خفائی بود و معتبر شد بنفس حکم فرقی که میان نسبت حکمیه و حکم ...

بیان اجزای قضیه

فصل

سالکه آنجا نسبت حکمیه است　　لیک اندر وی نداری حکم دست　　هم قضیه باز احکامش راست　　قسم اول پس حملیه است

دومین شرطیه با متصل　　سیمین شرطیه باشد منفصل　　گر بود طرفین وی مفرد و یا　　باشد اندر حکم مفرد ای کیا

مباحث تصدیقات

اگرچه در صورت توهم نیز ظاهر شود فاما در صورت شک نیک ظاهر شود که آنجا نسبت حکمیه هست زیرا که شک در وقوع است و تردد در امری بی تصور وی محال است و حکم یعنی تلبس با یجاب یا سلب نیست الا در قضیه که در حکم یا با یجاب یا سلب زیرا که در صورت شک حکم بطریق تصور ضرورست چون شک اینست که آیا واقع است یا واقع نیست و از این جهت توهم اینجا چنانکه بعضی محققان ضم کرده اند مصنف ضم نکرد و صورت جزم با یجاب یا سلب که از حکم سلبی خالی است و صورت جزم بسلب از حکم ایجابی خالی است نیز ضم نکرد و بعد از تصویر مفهوم قضیه و مزید توضیح آن و تحقیق اجزاء آن تقسیم قضیه را از برای کمال توضیح مفهوم زیرا که تقسیم مزید بصیرت بمقسم پیدا شود پس گویا تقسیم از تتمه تعریف است اینست نکته که مصنف از برای تقسیم قضیه در بعضی مصنفات خود بیان فرموده و مناسب تر آنست که تقسیم قضیه از برای تحصیل اقسام است تا بر آن اجزاء و احکام توان نمود و از برای تحصیل مقسم و مشهور تقسیم قضیه است بحملیه و شرطیه و تقسیم شرطیه بمتصله و منفصله و بظاهر مناسب آنست می نماید چنانکه از بیان این تقسیم بالکل ظاهر می شود و لاجرم در ترکیب قیاس مطلق شرطیه را حکمی نبود بلکه حکم برخصوص متصله و منفصله را بود تقسیم مطلق شرطیه نکرده و در بیان تقسیم

تقسیم قضیه بحملیه و شرطیه

ظاهر ساخت تنبیه بر آنکه تقسیم شرطیه و تحصیل مفهوم آن از برای اقسام است و در ضمن تقسیم بود مهم نیست و فرموده قضیه بر سه نوع است با آنکه عبارت بعضی محققان بر اینوجه است که اصناف التركيب الخبري ثلثة و صنف نوع حقيقي است و نه نوع اضافي چرا که صنف کلی است که مرکب باشد از ماهیت نوعی و عرضی بنابرآنکه مفهومات متصله و منفصله و حملیه امور اعتباریه اند هر چند در وی معتبر اعتبار که هم ذاتی ورا است پس هر یکی از متصله و منفصله را نوعی باید بود نسبت بقضیه چرا که هیچ خارج از حقیقت وی نباشد

قضیه حملیه

حملیه و شرطیه متصله و شرطیه منفصله زیرا که محکوم علیه و محکوم به در قضیه اگر مفرد باشد یعنی جزء لفظ وی دلالت بر جزء وی نکند یا در حکم مفرد یعنی آن را تعبیر بلفظ توان کرد که جزء آن لفظ دلالت نکند بر جزء معنی آن و قید کرد بقول خود در قضیه بنابرآنکه محکوم علیه و محکوم به شرطیه نیز در حکم مفرد است

درحکم

آن قضیه است اینجا حملیه　　خواه اندر سلب و خواه ایجاب　　ور نباشد این چنین شرطیه است　　پس اگر با اتصالش حکم هست

آن قضیه شرطیه شد متصل　　هم بسلب و هم بایجاب ای امیر　　ور بود در حکمش با انفصال　　آن قضیه نیز در باب کمال

شرطیه باشد ولکن منفصل

هم بسلب و هم بایجاب ای صاف دل

بحث قضایا

در حکم قضیه چرا که اگر حکم شرطیه را در نسبت از طرفین آن تعبیر بمفرد توان کرد و آنچه مانع است از تعبیر بمفرد در طرف شرطیه چرا که وجدان صحیح شاید و صدق است بر آنکه حکم شرط وجود دیگر را لازم که در دو طرف آن نسبت حکمیه بتفصیل ملحوظ باشد و در حین تعبیر بلفظ مفرد نسبت بتفصیل ملحوظ نباشد بخلاف حکم حملیه تفصیل نسبت در طرف او مانع است از وی و اگر گفتی که محکوم علیه اگر مفرد یا در حکم مفرد باشد یا گفتی محکوم به اگر مفرد یا در حکم مفرد باشد آن قضیه را حملیه خوانند تعریف حملیه جامع و مانع بر بوده هم چنین تعریف شرطیه مقابل آن لکن تسمیه آنکه از هر دو طرف آن تعبیر بمفرد می توان کرد زشت می شد و چون حملیه خواندن سابقه خفائی داشت تا توهم تخصیص بموجبه نشود فرموده خواه موجبه باشد و در وی حکم کرده باشند بثبوت شیئی مر شیئی را چون زید قائم است و خواه سالبه و در وی حکم کرده باشند بآنکه شیئی مر شیئی را ثابت نیست چون زید قائم نیست

قضیه شرطیه متصله

و آنکه اگر محکوم علیه و محکوم به در قضیه مفرد یا در حکم مفرد نباشد که مر شامل است بر ترکیب قضیه را که یک طرف او مفرد یا در حکم مفرد نباشد و طرف دیگر مفرد یا در حکم مفرد باشد فاما چون این فرد متحقق نیست و داره نقض متحقق باید کشف نشود و قول او آن قضیه را شرطیه خوانند و قول او پس اگر حکم با اتصال است یعنی اگر حکم بمعنی ایقاع یا انتزاع متعلق است بآنکه محکوم به نزد تحقق محکوم علیه متحقق است آن را قضیه شرطیه متصله خوانند اشارت است بآنکه معرفت مفهوم متصله بعد از معرفت مفهوم مطلق شرطیه است و فائده قول او خواه موجبه باشد هم چنانکه گوئی اگر آفتاب برآمده باشد روز باشد و خواه سالبه چنانکه گوئی نیست چنین که اگر آفتاب برآمده باشد شب باشد

قضیه شرطیه منفصله

و اگر حکم بانفصال و جدائی طرفین قضیه است از یکدیگر یا در وجود یعنی آنکه وجود هر یکی مستلزم انتفاء دیگری است با مصاحب او و یا در عدم یعنی آنکه عدم هر یکی مستلزم وجود دیگری است با مصاحب او یا در وجود تنها یا در عدم تنها آن قضیه را شرطیه منفصله خوانند خواه موجبه چنانکه گوئی این عدد یا زوج باشد یا فرد و خواه سالبه چنانکه گوئی نیست چنین که این عدد یا زوج

فصل

دانی قضایا سر بسر یا موجبات / ظاهر است اطلاقش از یک ذات / هم مناسب و واسطه در سالبات / آمده اطراف را با موجبات

فصل

باز محکوم علیه از یک نام / باشد در حملیه موضوع نام / هم بود محکوم به محمول نیز / در قضیه حملیه ای با تمیز

وآنچه در ربطاست ای فرخنده فال / بین هر موضوع و محمول آن دال / رابطه خوانند شیر ارباب سخن / کن تمیز ار باشدت هوش ...

مباحث تصدیقات

باز دوج باشد یا مرکب از فرد و چون وجه اطلاق حملیه و متصله و منفصله بر سوالب و مناسبت میان مفهوم اصلی سوالب ظاهر نبود چرا که حملیه منسوب بحمل باشد و در سالبه حمل منتفی است و متصله و منفصله خود از اتصال و انفصال است و اتصال و انفصال در سوالب منتفی است این فصل را ذکر کرد از برای بیان مناسبت

چون مناسبت سوالب با رابطه موجبات است محتاج شد بتعرض کار موجبات و کیفیت اطلاق حملیه و متصله و منفصله بر موجبات ظاهر است و بر سوالب بواسطه مناسبت با موجبات است در اطراف و مناسبت با موجبات منحصر نیست در مناسبت در اطراف بلکه در نسبت حکمیه نیز مناسبت دارد و پس اولی آن بود که آن را نیز فهم کند و این بحث بعض محققان است در شرح رساله شمسیه و مصنف بر این نحو اعتراض کرده این بحث مرسوم است که حملیه و متصله و منفصله را اولا بر موجبات نقل کرده اند بعد از آن بجهة مناسبت مذکوره از موجبات بسوالب آورده اند و ظاهر آن است که این الفاظ را بمعانی اصطلاحیه یک نقل کرده اند از جهة مناسبت بعض افراد با معنی حمل و اتصال و انفصال این نحو در این مقام با وجود آنکه در حاشیه شرح شمسیه تزییف شده ظاهر نیست و چنانکه اطلاق الفاظ مذکوره بر سوالب ظاهر نیست اطلاق لفظ شرطیه نیز ظاهر نیست و اطلاق لفظ شرطیه بر منفصله خواه موجبه و خواه سالبه ظاهر نیست چنانکه در بعض مصنفات خود بآن اشاره فرموده بعد از تحقیق مفهوم و اقسام قضیه مشغول شد به بیان اجزاء هر یک و چنانکه اقسام را در مقام بیان با هم جمع کرده بحث اجزاء را جمیع در یک

فصل بیان فرموده و آنچه سابقا معلوم شد این بود که محکوم علیه جزو اول قضیه است پس نظر بکلام سابق معنی کلام او آن باشد که محکوم علیه را در معنی قضیه حملیه موضوع خوانند زیرا که مبدء حمل است تا بر آن قائم است بر چنانکه عرض قائم است بموضوع یا از برای آنکه گفته اند در قضیه وضع کرده شده و نهاده شده است از برای آنکه بر او حکم کنند و محکوم به را از جهة آن محمول خوانند که حمل کرده شده است بر موضوع و آن نسبت که میان موضوع و محمول است نسبت حکمیه خوانند و آن لفظ که دلالت کند بر نسبت حکمیه باعتبار تعلق حکم و وقوع نسبت حکمیه است یا لا وقوع آن بمطابقه آن را رابطه خوانند چرا که دلالت کند بر ارتباط محمول است بموضوع و آن حکم است تسمیه دال باسم مدلول چون

لفظ

فصل

لیک اندر شرطیه موضوع را / شد مقدم نام از صاحب ذکا / هم بود محمول تالی ای پسر / تا شنوی فاصله بر من نگر

در قضیه حملیه موضوع اگر / هست جزئی حقیقی ای پسر / آن قضیه شخصیه آمد بنام / نزد ارباب سخن اهل کلام

ور بود کلی پس ار افرادها / ذکر کمیت نکرده ای ... / آن قضیه نزد ارباب سخن / مهمله باشد ای صاحب نظر

بحث قضایا

لفظ هو و در زید هو قائم که معنی بود بفارسی است است نام ضمیر باشد و هم رابطه و هم چنانکه ضمیر است باین معنی نیز است و باعتبار آنکه او ضمیر اسم است و باعتبار معنی رابطه ادات است و ضمیر اسم است در رابطه و الفاظ است که در زید قائم است اولی ترک لفظ که بر و حرکت کسر که در زید چنین است ترک لفظ باشد و در بعض نسخ و در زید بجهت آنکه چون تفصیل تمام روابط در این مقام گنجایش نداشت و در لفظ بیان اجمالی فرموده و بالجمله هر چه دلالت کند بر ربط میان محمول و موضوع آن را رابطه گویند و آنچه دلالت کند بر ربط میان مقدم و تالی آن را ادات شرط خوانند و در قضیه شرطیه محکوم علیه را مقدم خوانند چرا که غالب در استعمالات تقدیم آن است و گفته شده که غالب تقدیم آن است با آنکه تقدیم جزو ادات شرط در لغت عرب تجویز کرده اند هر جا ضرورت تقدیم یافته اند تا دیگری از انواع آن را اجزا نداشته اند بنا بر آنکه ارباب این فن بر این نحو اهتمام بر و دشنه زیرا که این نحو کیفیه مناسبات لفظیه است و در معنی با این دلالت پس ارباب این فن ناظر در حالات معنی با آن ملتفت شده اند و محکوم به را تالی گویند چرا که غالبا در عقب مقدم است و فائده تقییدیه غالبا معلوم شد

فصل موضوع در قضیه حملیه بعضی

قضیه حملیه زیرا که موضوع جزو معنی قضیه است چنانکه از سابق معلوم شد و می شاید که از قضیه قضیه معقوله باشد لکن خلاف ظاهر است اگر جزئی حقیقی باشد آن قضیه را شخصیه خوانند و وجه تسمیه ظاهر است چون زید نویسنده است و نویسنده نیست و اگر کلی باشد پس اگر بیان کمیت افراد با تعیین آن که حکم بر همه افراد یا بر بعض نکرده اند آن را قضیه مهمله خوانند چرا که در وی بیان کمیت مهمل مانده هر چند نظر بحکم عقل توان دانست که محکوم علیه بعض است بالفعل چنانکه گوئی آدم نویسنده است زیرا که می توان دانست که همه افراد نیامده اند و چنانکه گوئی انسان حیوان است چرا که بعد از علم بآنکه حیوان جنس این نوع است توان دانست که همه انسان حیوان است و تقییدی که در بیان کمیت است چرا که مطلق بیان کمیت قضیه را محصوره نکرده اند از اهمال بیرون نبرد چنانکه گوئی آدم نویسنده بیست مرد زیرا که معین نشد که همه آدمند یا بعض و عقلا احتمال دارد

[illegible]

مقدم

تالی

قضیه شخصیه

قضیه مهمله

موضوع

محمول

نسبت حکمیه

رابطه

گر بیان کمیت افتد ترا کو محصوره است ای باذکا
وین بود بر چار قسم ای نازنین موجبه کلیه قسم اولین
دومین را سالبه کلیه دان سیمین را موجبه جزئیه خوان
چارمین است ای نکو رای بدان سالبه جزئیه ای نیکو خصال

فصل

شخصیه اندر علوم ای هوشیار
معتبر هرگز نباید یاد دار
مهمله محصوره جزئیه را
آید اندر قوه ای صاحب ذکا
پس قضایائی که آمد معتبر
هست محصورات اربع ای پسر

قضیهٔ محصوره

مباحث تصدیقیها

جنس بر همه نسبت باشند یا بعض و تعریف مهمله شامل شود طبیعیه را در حکم بر نفس طبیعت باشد نه بر فرد چنانکه
گوئیم انسان نوع است زیرا که موضوع در او کلی است و بیان کمیت افراد در آن نیست مگر آنکه بنا در آن گفته شود که چون بیان کمیت
افراد آن است هر افراد مراد باشد و بیان کمیت که هم باشند هرچند مفهوم سلب عام تر است و معتبر در تعریفات
امور است هم مقدار است از الفاظ لکن طبیعیه وارد است بر قسمت زیرا که مقسم قضیه حملیه است مقدار آن
آن شود اقسام مقدار آن نیست والا که بعض محققان در شرح رساله شمسیه نوشته اند و این اعتراض متوجه نیست بنابر
آنکه سخن در قضایای معتبره در علوم است و طبیعیات معتبر نیستند در علوم پس از مقسم خارج باشند نه تمام است زیرا که قضایای
شخصیه نیز معتبر نیستند پس اگر مقسم مخصوص بقضایای معتبره در علوم باشد قضیه شخصیه داخل در اقسام مذکوره نیست که اگر
بیان کمیت افراد کرده شده بر وجه مذکور آن قضیه را محصوره خوانند زیرا که حصر افراد موضوع آن کرده شده
این چهار قسم باشد موجبه کلیه در حکم ایجابی بر همه افراد موضوع شده و سالبه کلیه و موجبه
جزئیه در حکم ایجابی بر بعض افراد موضوع شده و سالبه جزئیه **فصل** قضایای شخصیه در
علوم معتبر نیست نه از آن جهت که مقصود از علم جمیع قواعد است و قضایای موجبه کلیه اند چرا که این دلیل
مفید آن است که غیر موجبه کلیه معتبر نباشد بلکه بنابر آنکه اجزای علوم موجبات کلیه اند و در اثبات آن غیر
محصورات اربع مدخلیتی نیست و چون در علوم قضیه مهمله استعمال می یافت بیان فرموده که آن در قوه جزئیه
است پس قضایای معتبره در علوم محصورات اربع است یا آنچه در حکم آن باشد زیرا که مهمله هر
چند در قوه جزئیه است لاکن آن را از محصورات نشمرده از جهت مخفی نیست که بجز آنکه شخصیه معتبر نباشد لازم آید که
قضایای معتبره منحصر باشد در محصورات اربع زیرا که طبیعیه غیر شخصیه است و غیر محصوره است مگر آنکه گفته شود که این توقیع
بر سابق معلوم مقدمه مشهوره که طبیعیات معتبر نیستند با آنکه معلوم آن است که قضایای معتبره از اقسام مذکوره
محصورات اربع است **فصل** نکته آنکه گاه لاو در او اجزاء افاده سلب عبارت است از رفع نسبت
ایجابیه نکند بلکه رفع مفهوم جزء کند نفس پس اطلاق حرف سلب بر او باعتبار آن است که در اصل
موضوع

قضیهٔ معدوله

در قضیه حملیه گر حرف سلب جزء محمول است ای پاکیزه قلب
تو ورا معدولة المحمول خوان زید لا کاتب و چه از دو نشان
جزء موضوع ار بود ای با تمیز باشدش معدولة الموضوع نیز
ور شود جزء از دو سو آن گه ورا شد محصل نام اش ار فرخنده پی

فصل

بحث قضایا

موضوع بوده برای سلب هرچند از موضوع له اصلی خود عدول کرده و از این جهت قضیه را مشتمل است بر وی معدوله
خوانند و اگر کلمه که اداة سلب چون هر قضیه که آنچه جزء محمول شود آن قضیه را معدوله خوانند
حاصل چون نیل نانوپسنده است تعریف ارباب این فن را موافق بوده و النسب بود که
این فن و مراد محمول آن است که جزء قضیه ملفوظ است هرچند سابقا زیاده از آن معلوم نشد که سلب محمول
اسم است بر جزء قضیه معدوله ایا در جزء محمول شدن حرف سلب محمول است و بهتر آن بود که گفتی حرف
سلب جزء محمول شود تا احتیاج بتکلفات سابقه نشدی و نیز تعریف معدوله شامل بود در ظاهر خود مثل زید
اعمی را با آنکه حرف سلب جزء محمول نیست و هرچند در عرف ارباب این فن چون اداة سلب جزء موضوع
شود آن را معدولة الموضوع خوانند و چون جزء طرفین شود معدولة الطرفین خوانند و جمیع اینها در قضیه
در تحت معدوله لکن محقق طوسی قدس سره در بعض تصانیف خود فرموده است که چون معدوله را اطلاق
کنند و تعیین نکنند مفهوم شود که معدولة المحمول و از اینجا چنان معلوم می شود که چون محصله را اطلاق کنند
مفهوم شود که محصلة المحمول پس تعریف مطلق معدوله با آنچه گذشت متناقض شود و معدولة الموضوع و تعریف مطلق
محصله با آنچه مفهوم می شود از قول او که و اگر جزء نشود آن را محصله خوانند صحیح باشد و چون معتبره
مباحث فن معدول و تحصیل در جانب محمول بوده معدول و تحصیل در جانب موضوع قلیل الاعتبار بوده
بیان معدول و تحصیل بر همین مقدار اقتصار نموده و چون التباس میان معدوله موجبه و محصله سالبه بوده
معدوله موجبه تشبیه معدوله موجبه آورده و در تحقیق فرموده چون نیست نیل نانوپسنده از برای تنبیه
تفرقه میان ایشان و در تشبیه محصله سالبه نیز فائده مترتب است با آنکه در اصطلاح سالبه را نیز محصله خوانند
و آنکه اسم محصله مخصوص بموجبه است و سالبه را بسیطه خوانند در بعض اوقات است مخفی نماند که بیان اجزا
قضیه و احوالی که قضیه را باعتبار اجزاء عارض است مستحق تقدیم است بر بیان کیفیت نسبت یکی از اجزا و احوالات
و بر احوالی که قضیه را باعتبار این کیفیت عارض می شود و چون معرفه تکثر و تناقض متاخر است از معرفه قسام موجهات

قضیهٔ محصله

نسبت محمول با موضوع اگر — **فصل** — ممتنع الانفکاک است یا نه — آن قضیه را ضروریه نامند — خواه سلب خواه ایجاب ازلا

مباحث قضایا

فصل بیان موجهات مشتمل تقدیم است بدانکه نسبت محمول با موضوع خواه این نسبت سلبیه باشد

با ایجاب در وقوع خواه سلب باشد یا سلب ولا وقوع بوجه آنکه ضروری باشد آن را قضیه ضروریه خوانند و ضروریه

بودن قضیه موقوف نیست بر آنکه نسبت مذکوره ضروریه باشد زیرا که قضیه ضروریه آن است که حکم کرده باشد در وی

بضرورت ثبوت محمول مر موضوع را یا سلب وی در جمیع اوقات ذات موضوع خواه آن نسبت در نفس الامر ضروری

باشد تا آن قضیه صادق باشد و خواه ضروری نباشد تا آن قضیه کاذب باشد و اگر نسبت ضروریه باشد و حکم

بضرورت نشده باشد آن قضیه را ضروریه نخوانند پس مراد بقول او شاید که ضروری باشد آن نیست که ضروری

باشد در نفس الامر چنانکه متبادر است بلکه آن است که ضروری باشد بوجه ذات [illegible] چنانکه متبادر است زیرا که هر

نسبت مذکوره ضروریه باشد ذات موضوع [illegible] بشرط وصف ضروریه نخوانند بلکه مشروطه عامه خوانند اگر مقید بلادوام

بحسب ذات نباشد و اگر مقید باشد مشروطه خاصه خوانند و اگر ضروریه به مجرد ذات [illegible] ضروری

نباشد ضروریه نخوانند بلکه وقتیه مطلقه خوانند اگر ضرورة در وقت معین باشد و مقید بلادوام بحسب ذات

نباشد و وقتیه خوانند اگر مقید بلادوام بحسب ذات باشد و منتشره مطلقه خوانند اگر ضرورة در وقت مبهم باشد

و مقید بلادوام نباشد و منتشره خوانند اگر مقید بلادوام باشد و چون ضروری را سابقا بمعنی بدیهی گذشته بود

و جای آن بود که ذهن بآن معنی رود فرمود که یعنی ممتنع الانفکاک باشد و این تفسیر شامل است ضرورت

ایجاب و سلب را بخلاف تفسیر ضروری بآنکه محمول ممتنع الانفکاک باشد از موضوع زیرا که شامل ضرورت

نسبت سلبیه نیست و مراد باستحاله انفکاک عام تر است از آنکه منشأ آن ذات موضوع باشد یا غیر هر چند

آن را حصة استحاله انفکاک در ذات موضوع باشد قضیه ضروریه ذاتیه خوانند یعنی اخص زیرا

مبحوث عنه در این قضیه ضروریه بمعنی اعم است قول او چون کل انسان حیوان بالضرورة ولا

شیء من الانسان بحجر بالضرورة قول او که شاید که بسلب ضرورة باشد دلالت کند

بر آنکه مراد بضروری بودن نسبت در قضیه ضروریه ضروری بودن در نظر عقل است چنانکه بر شامل صادق

محقق

قضیه ضروریه

ممکنه خاصه

در ایجاب سلب ضرورت — ممکنه خاصه — در یک سوی سلب شد — ممکنه عامه

بی ضرورت نیست محمول اگر — است با موضوع دائم

بحث قضایا

ضروریست و مراد بسلب ضرورت از هر دو طرف یعنی طرف ایجاب نسبت و طرف سلب آن که نسبت حکمیه است که

در اینجا میان ایشان سلب ضرورت مذکوره معتبره در مفهوم ضروریه است بتفصیلی که گذشت نه مطلق سلب ضرورت

و اگر سلب ضرورت معتبره در مفهوم مشروطه است یا وقتیه یا منتشره آن را ممکنه خاصه خوانند

بلکه [illegible] و تحقیق احکام آن نشده چون کل انسان کاتب بالامکان الخاص ولا

شیء من الانسان بکاتب بالامکان الخاص موجبه سالبه را معنی یکی است یعنی

ثبوت کتابت و سلب کتابت هیچکدام انسان را ضروری نیست فرق میان ایشان

بحسب لفظ است نظر باصل قضیه و با سلب ضرورت معتبره در مفهوم ضروریه است بتفصیلی که گذشت

از یک طرف که آن طرف مخالف حکم است و اگر سلب ضرورت معتبره در مفهوم مشروطه

است آن را حینیه ممکنه خوانند و اگر سلب ضرورت معتبره در مفهوم وقتیه منتشره است آن را ممکنه

عامه خوانند بلکه [illegible] چون کل انسان کاتب بالامکان العام یعنی سلب کتابت

از انسان [illegible] چنانکه [illegible] کتابت [illegible] ضروری نیست و این

امکان عام مقید بجانب عدم گویند و این امکان وصف واجب الوجود تواند بود و چون لا شیء من

الانسان بکاتب بالامکان العام یعنی ثبوت کتابت انسان را ضروری نیست

و این را امکان عام مقید بجانب وجود گویند و آن صفت ممتنع الوجود تواند شد و وجه وصف این امکان

بعام [illegible] وجه وصف امکان سابق بخاص احتیاج به بیان ندارد و [illegible] وجه تسمیه یک قضیه ممکنه خاصه

و دیگری ممکنه عامه [illegible] و چون دوام [illegible] امکان [illegible] کنند که امکان عام یا امکان خاص [illegible] معتبر است خواص

[illegible] ایشان [illegible] امکان عام و امکان خاص نیز گویند و نسبت محمول با موضوع خواه بایجاب و خواه بسلب

شاید که بدوام باشد یعنی در نظر عقل [illegible] در نفس الامر زیرا که در دائمه دوام نسبت در نفس الامر ضروری

نیست [illegible] دائمه کاذبه [illegible] نباشد [illegible] نفس الامر [illegible] نیست و اگر نه کل انسان

ممکنه عامه

دائمه مطلقه

آن قضیه دائمه مطلقه است   گر ببندی دوام گر بوجهی است
هر یک فی الجمله ار شد زین کلام   مطلقه عامه و لا گویند نام

مباحث تصدیقات

حیوان بالاطلاق العام دائما باشد و تعبیر از آن به هیئتی که با اعتبار ضرورت نه بهیئتی که
به ضرورت اشاره است بلکه دوام در ماده ضرورت یافت تواند شد چون کل انسان حیوان دائما
زیرا که دائمه اعم است از ضروریه و چون در نسبت اشاره باشد بلکه دوام بی ضرورت یافت نشود و دوام بی
ضرورت مجرد احتمال عقلی است و اگرنه هر امر ممکنی بلا علتی باید باشد که از نظر بعلت خود واجب باشد پس آنکه مشهور است
که دائمه اعم است از ضروریه تمام است مراد بعد دوام در همه شی دوام و همچنین است هر مجرد ذات موضوع است زیرا که اگر
دوام نسبت نظر بوصف موضوع باشد آن را دائمه نخوانند بلکه عرفیه عامه خوانند اگر مقید بلا دوام بحسب ذات
نباشد و اگر نه عرفیه خاصه خوانند و چون مثال ضروریه باعتبار ضروره و باعتبار هیئتی که مثال دائمه بود نه
برای دائمه مثالی ذکر نکرده شاید که نسبت محمول بموضوع بالفعل باشد یعنی فی الجمله و مطلقه نه مقید بجمیع اوقات
و نه مقید ببعض اوقات و بالفعل که در مقابل بالقوه استعمال میشود و آن عبارت است از مرتبه استعداد که شی
بوجود آمده و معنی بالقوه بودن شی آنست که در مرتبه استعداد است از این جهت محتاج شد بتفسیر و تعیین معنی مراد
و مراد آنست که بالفعل باشد در نظر عقل زیرا که بالفعل بودن در نفس امر ضروری نیست چنانکه در مطلقه کلیه
و کلیات نیز نیست و الا در قضیه دائمه نسبت بالفعل متحقق است و آن را مطلقه نخوانند بلکه وقتیه مطلقه خوانند
در عقل آن نسبت بلا فی الجمله اعتبار که هیچ بشی تقیید نکرده باشند بلا ضرورة بحسب ذات و لا دوام بحسب ذات
چون کل انسان کاتب بالفعل و اگر تقیید کرده باشند بلا ضرورة چون لا شی من الانسان بکاتب لا بالضرورة
آن را وجودیه لا ضروریه خوانند و اگر تقیید کرده باشند بلا دوام چون لا شی من الانسان بکاتب لا دائما آن را وجودیه
لا دائمه خوانند و گفته چون انسان کاتب نیست باطلاق عام تا جدا شود از قضیه غیر موجهه شارت بآنکه قضیه
مطلقه را از موجهات نباید بود و شمردن آن در میان موجهات بر سبیل تغلیب است چنانکه بعضی محققان در مصنف
صاحب مطالع و شرح مطالع گفته
کتاب قدس سره العزیز تصریح نموده اند از متابعت او در این گذر و بر این رفته و بتحقیق آن این مسأله تحقیق
بدانکه قضایای موجهه یعنی آنکه در او بیان کیفیت نسبت کرده اند بسیار میتواند بود الا آنکه مشهور در کتب فن
بحث

آن را دائمه مطلقه خوانند مثل کل فلک متحرک بالدوام لا شی من الفلک بساکن دائما ... بشرط ... بالضرورة ... عامه خوانند ...

فصل
طوطی طبعم دگر شکر شکن   شد چو آیینه صفا در سخن
تا کند از نکته سنج ما زدان   در قضیه حملیه عکسی بیان
وانچه باشد ای عزیز با صفا   آن چه موضوعش کنی محمول را
همچنین محمول را موضوع نیز   سازی اما هست شرطی چند چیز

بحث عکس مستوی

تعریف عکس مستوی

بحث از دو عبارت است از آنکه و به بیان احکام آن اختصاص یافته اند سیزده قضیه است و از آن طایفه ساخته اند یک طایفه
را بسایط گویند و از بسیط قضیه موجهه خواهند که در وی حکم نباشد مگر یکی ایجاب باشد یا سلب و طایفه دیگر را مرکبات
گویند و از مرکب مقابل بسیط خواهند و بسایط شش است ضروریه و دائمه و مشروطه عامه و عرفیه عامه
و ممکنه عامه و مطلقه عامه و مرکبات هفت است ممکنه خاصه و مشروطه خاصه و عرفیه خاصه و وقتیه و منتشره
و وجودیه لا ضروریه و وجودیه لا دائمه و تفصیل همه گذشت و اقتصار متن را بر بیان ضروریه و دائمه و
ممکنتین و مطلقه جهت ظاهر نیست و چون بیان انتاج قیاس بعکس مستوی و راست نه بعکس نقیض در
فصل بیان عکس بر بیان عکس مستوی مقصور کرده و عکس مستوی قضیه حملیه آن باشد که محمول را موضوع کنی
سازی و موضوع را محمول چنانکه بر اموری که صادقند در واقع بآنکه محکوم علیه شده اند بثبوت محمول
مر ایشان را یا سلب محمول از ایشان اطلاق کنند آن را موضوع حقیقی گویند بر جزو قضیه که مثلا مراد از موضوع
حقیقی افراد موضوع حقیقی بود بر وجه اجمال ملحوظ گشته اطلاق کنند و آن را موضوع ذکری خوانند مثلا در
کل انسان حیوان موضوع حقیقی افراد انسانند و موضوع ذکری مفهوم انسان و شاید که موضوع ذکری و موضوع
حقیقی یکی باشد چنانکه در قضایای شخصیه و طبیعیه است و مراد بموضوع در تعریف عکس مستوی موضوع ذکری است
زیرا که محمول را مفهوم باید بود نه افراد پس موضوع حقیقی را محمول نتوان ساخت و محمول را موضوع حقیقی
نتوان ساخت و قول او چه زیرا که موضوع و محمول باهم متلاقی شوند در ذات موضوع دلالت میکند بر این
و در این جزو تعریف و احتراز است مثل بعضی قائم ما هو است نسبت بعضی انسان قائم است چرا که در این
قضیه موضوع گردانیده محمول آن قضیه دیگر را و بقول او که و موضوع را محمول بیرون رفت لکن خلاف
مثل هر انسان حیوان است و نیست هر حیوان انسان نسبت بیکدیگر که او بقول او که بود و جهی که ایجاب
و سلب محفوظ باشد بیرون رفت چرا که در عکس اعتبار نیست هر حیوان انسان نسبت بهر انسان حیوان است
ایجاب اصل محفوظ نیست و در اعتبار هر انسان حیوان است نسبت به نیست هر حیوان انسان سلب اصل

صدق و کذب سلب و ایجاب ای جوان | اندر آن نابدید باشد برقرار | پس بگو موجبات کلیات | منعکس با موجبات جزئیات
شد کل الانسان حیوان صادق است | بعض از حیوان هم انسان صادق است | موجبات هم ز جزئیه | منعکس با موجبه جزئی شود

مباحث تصدیقات

محفوظ نیست لیکن بعضی در تعریف داخل است مثل در انسان حیوان است نسبت به حیوان انسان است و بقول او
که در صدق اصل محفوظ باشد بیرون رفت لیکن در تعریف داخل شود مثل کل ناطق انسان نسبت به
کل انسان ناطق با آنکه عکس نیست و از تعریف بیرون نرود بعض الانسان حیوان نسبت کل حیوان
انسان زیرا که اصل صادق نیست تا صدق اصل محفوظ باشد و تصحیح تعریف محتاج است بآنکه بعضی گفته‌اند صدق آن
است که اگر اصل صادق باشد فرع نیز صادق بود و بر تقدیر صدق اصل کاذب نتواند بود و هر چند این معنی از
عبارت تعریف که مفهوم آن است فاما در این معنی متعارف گشته و نیز مراد بحفظ صدق اصل حفظ آن است
بر وجه کلی این معنی که هر جا که تبدیل موضوع و محمول شود بر این وجه عکس صادق باشد بر تقدیر صدق اصل هر چند این مفهوم از
عبارت مستفاد نیست الا چون امور غیر کلیه ملتفت الیه قوم نیست چنانکه مقرر و مشهور است از تعریف این معنی لازم
می‌آید که بمعونه این امر مقرر با هم آنکه تعریف صادق می‌آید بر تبدیل مذکور بر وجهی که حاصل از تبدیل
اعم از عکس شود و تعریف صحیح آن است که موضوع را محمول سازی و محمول را موضوع بر وجهی که ایجاب و سلب و
صدق اصل محفوظ باشد و حاصل از تبدیل اخص قضایای حاصله از تبدیل بر وجه مذکور باشد چنانکه عکس بمعنی
مصدری باشد چنانکه تعریف کرده شده و مشتق است در عبارت قوم مستعمل است مشتق از وی یافته
بمعنی نفس قضیه حاصله از عکس بمعنی مصدری برآمده و تعریف صحیح آن این است که اخص قضیه حاصل شده
باشد از آنکه نهی محمول موضوع و موضوع محمول بر وجهی که ایجاب و سلب و صدق اصل محفوظ ماند پس موجبه
کلیه بموجبه جزئیه منعکس می‌شود زیرا که اگر بسالبه منعکس شود ایجاب اصل محفوظ نماند مثلا
هرگاه که کل انسان حیوان صادق باشد بعض الحیوان انسان نیز صادق باشد و هم چنین
موجبه جزئیه بموجبه جزئیه منعکس شود مثلا چون بعض الحیوان انسان صادق
آید بعض الانسان حیوان هم صادق آید پس موجبه منعکس شود بموجبه جزئیه زیرا که موضوع
و محمول با هم ملاقی شده‌اند در ذات موضوع و فرد او هم در صورت ایجاب کلی و هم در صورت
ایجاب

عکس موجبه کلیه

عکس موجبه جزئیه

سالبه کلی هم از شیرین سخن | منعکس گردد بنفس خویشتن | نیست او بر آن اگر گویی بجو | عکس او هم هست بی شک معتبر
سالبه کو دارد از جزئی نشان | لازم نیست هرگز عکس آن | بعض حیوان انسان نیست گر | پس بعض الانسان حیوان خطاست

بحث عکس مستوی

ایجاب جزئیه پس فی پیدا شده که منعقد است بعد از آن پس هر کدام از خواهی موضوع توانی ساخت و دیگری
محمول و شاید که محمول اعم مطلق باشد در موجبه کلیه و جزئیه و شاید که اعم من وجه باشد در جزئیه پس بود
عکس قضیه کلیه صادق نباشد این است بیان حال عکس موجبات بحسب کمیت و کیفیه اما بحسب جهة
عکس را صدق موافق نباشد مگر در مطلقه عامه و ممکنه عامه بر مذهب قدما و منطقیین اما بمذهب متاخرین
انعکاس ممکنه معلوم نیست و تفصیل جهة مقتضی تطویل است و مناسب این مختصر نیست و سالبه کلیه بنفسها
منعکس شود چون ضروریه باشد یعنی سالبه کلیه ضروریه چنانکه مذهب قدما است یا سالبه کلیه دائمه چنانکه
مذهب متاخرین است ضروریه یا دائمه منعکس شود و سالبه کلیه دائمه نیز از موجهات در این مختصر گذشت که نفس منعکس
شود بعین معنی باتفاق قدما و متاخرین پس تقیید بضرورت جهة ندارد و اگر گفته شود مراد معنی ثانی است
و مراد از ضروریه اعم ضرورت است و دائمه مستلزم اعم ضرورت نیست چرا که ضروره منعکس نیست گفته
شود که دائمه کاذبه و ضروریه کاذبه اعم ضروره نیست و عکس مختصر بعبارت دقیق نیست چنانکه معلوم شد
و از عجائب در این مقام آنکه بعضی در شرح این مختصر واقع است این است که ضروریه خصوص است و دائمه اعم و انعکاس
اخص مستلزم انعکاس اعم است چرا که لازم اخص لازم اعم است پس بیان انعکاس ضروریه کافی است و
معرفة انعکاس دائمه چرا که محض نیست سخن را باز گو آنکه مثلا هرگاه که لاشیء من الانسان بحجر صادق
باشد لا شیء من الحجر بانسان صادق باشد و سالبه جزئیه عکس ندارد در موجبه باشد
زیرا که لیس بعض الحیوان بانسان صادق است و در عکس وی لیس بعض الانسان
بحیوان صادق نیست زیرا که افتراق وصف محمول از وصف موضوع در ذات موضوع فی الجمله مستلزم
نیست افتراق وصف موضوع را از وصف محمول در ذات فی الجمله چرا که شاید در سالبه جزئیه وصف موضوع
اعم باشد و افتراق اعم از اخص جایز نیست بخلاف عکس و تفرقه موجه باشد غیر مشروطه خاصه و عرفیه خاصه عکس ندارد
و در کتب مبسوطه مبین شده است و چون مناسبت عکس قضیه با قضیه بیشتر است از مناسبت نقیض قضیه با قضیه
چنانکه از

عکس سالبه کلیه

بازشنو از قضایای نقیض ... نکته‌ای نیکو که گوئی مستفیض
ولزم بود در سلب و ایجاب آن جهات ... خود مخالف با هم ای روشن نهاد
که شود بالذات صدق هر یکی ... لازم کذب دگر خود بی‌شکی
هم چنین هم کذب هر یک ز آن دگر ... خود شود مستلزم صدق دگر
بعض حیوان است انسان بی‌گمان ... سالبه زاین معنیت میزی عیان

مباحث تصدیقات

فصل

بیان تناقض

ظاهر است تقدیم کردن بحث عکس مستوی را بر فصل بیان تناقض هرچند قوم فصل تناقض را تقدیم کرده‌اند
بنابر آنکه بعضی از طرق بیان عکس موقوف است بر بیان نقیض ناظم چون از بحث عکس را ساخته بود بدان شروع
بنقیض بیان نکته التفات کرد و نقیض دو قسم است یعنی نقیض در مفرد باشد و یعنی نقیض در قضیه نقیض در مفرد عبارت
است از مرکب از حرف سلب و از مفهوم چنانکه در معدوله ... و ایشان بر یک ذات صادق نتوانند آمد
و از یک ذات موجود هم مرتفع نتوانند شد لیکن از یک ذات معدوم مرتفع توانند شد مثلا زید معدوم نه موجود
است و نه نارسیده پس قول او که نقیض قضیه احتراز است از نقیض مفرد و قول او که قضیه دیگر باشد
جنس است و شامل است جمیع قضایای دیگر را و قول او که با وی در سلب مخالف باشد بیرون کرد جمیع
قضایای مختلفه بغیر سلب مثل قضایای مختلفه باطراف که ... و ثنائیه و امثال آن و لیکن بیرون کرد نقیض
قضیه موجبه را نیز چرا که با وی مخالف نیست در سلب بلکه با وی مخالف است در ایجاب و قول او که در ایجاب
مخالف باشد در آورد نقیض قضیه موجبه را لیکن داخل است غیر نقیض از قضایای مخالفه در ایجاب و سلب مثلا
اینکه زید قائم است و زید قاعد نیست و قول او که بحیثیتی که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب
دیگری باشد بیرون کرد هر مختلف در ایجاب و سلب را که غیر نقیض است خواه صدق یکی مستلزم کذب
دیگری نباشد چنانکه گذشت و خواه مستلزم باشد لیکن لذاته نباشد چون هر انسان کاتب است و هیچ انسان کاتب
نیست چرا که صدق هر یک مستلزم کذب آن دیگری است فاما نه لذاته بلکه بواسطه آن است که هر یک بنقیض دیگری
چرا که هر انسان کاتب است مستلزم است بر آنکه بعض انسان کاتب است و این نقیض آن است که هیچ انسان کاتب
نیست و هیچ انسان کاتب نیست مستلزم است بر آنکه بعض انسان کاتب نیست و این نقیض آن است که هر انسان کاتب است
و جمع و منع حد بهمین مقدار تمام شد و قول او که و کذب هر یک لذاته مستلزم صدق دیگری
باشد از برای مزید توضیح مفهوم نقیض است و بیان خاصیتی از خاصیات نقیض است اگر نظر بتعریف نباشد در تعریف
کفایت میکند قضیه دیگر باشد که صدق هر یک از ایشان لذاته مستلزم کذب دیگری باشد یا گوئیم قضیه دیگر باشد
و کذب

تعریف تناقض

پس نقیض موجبات کلیات ... آمد ای جان سالبات جزئیات
خود نقیض سالبه کلیه هم ... موجبه جزئیه باشد از صنم
خود مثالش هم چه باشد ای پسر ... آنکه گوئی بعض انسان حجر

فصل

از قضیه شرطیه ای هوشمند ... بازشنو نکته خوش چون قند
گر ضروری باشد آن لا اتصال ... یا که سلب اتصال از خوش مقال
متصل باشد لزومیه بدان ... خود مثالش هم چه باشد ای فلان
آنکه گوئی گر برآمد آفتاب ... روز موجود است ای عالی جناب

بحث تناقض

و کذب هر یکی لذاته مستلزم صدق دیگری باشد بدانکه تغییر تعریف بر این وجه منظور آن است که صدق موجبه
کلیه لذاته مستلزم کذب سالبه کلیه نباشد و بالعکس چنانکه از شرح مطالع معلوم میشود و لیکن محل مناقشه است و ظاهر
نیست که صدق هر یک از موجبه و سالبه کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگری نباشد هرچند تناقض کلیتین در مرتبه تناقض جزئیتین
و کلیه نیست زیرا که کلیتین اگرچه متنافیند در صدق لا در کذب مجتمع می‌توانند شد چنانکه هر حیوان انسان است و
هیچ حیوان انسان نیست و بر تقدیری که صدق هر یک از موجبه و سالبه کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگری باشد قول او
و صدق هر یک لذاته مستلزم کذب دیگری باشد موجبه کلیه و سالبه کلیه را اخراج نتواند کرد و فائده آن این است
را اخراج کند مجرد شدن هر انسان کاتب است نسبت بهیچ ناطق یا بعض ناطق کاتب نیست و قول او که کذب هر یکی لذاته
مستلزم صدق دیگری باشد از برای اخراج کلیتین مذکورتین است و داخل در تعریف است و مخفی نیست
تعریف نقیض بر وجه مذکور شامل است نقیض شرطیه و حملیه را و بیان نقیض بر وجهی که مذکور شد مشترک است پس قول
او بعد از این تناقض و عکس در شرطیات بر قیاس حملیات معلوم شد محل نظر است مگر آنکه گفته شود که ایجاب
کلی و جزئی و سلب کلی و جزئی بر وجهی که گذشت مخصوص حملیه است و بعضی که مستعمل است در شرطیه تا آنکه معلوم نشده پس بیان آن در
بر این نظام خود مشترک نباشد پس نقیض موجبه کلیه سالبه جزئیه باشد نه موجبه کلیه یا جزئیه زیرا که هر اختلاف
در ایجاب و سلب شرط است نه سالبه کلیه زیرا که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب دیگری نیست و نقیض سالبه
کلیه موجبه جزئیه باشد و نقیض سالبه جزئیه موجبه کلیه و نقیض موجبه جزئیه سالبه کلیه مخفی نماند که مناسب تر آن

فصل

بود چون شرطیه را بمتصله و منفصله تقسیم کرد هم آنجا اقسام متصله و منفصله را تمام کرد و در دیگر
علیحده از برای این غرض واجب نیست قضیه متصله لزومیه باشد اگر حکم باتصال یا سلب اتصال بطریق
ضرورت باشد و تقیید بلزوم شده باشد و اگر حکم مطلق اتصال شده باشد هرچند در ماده باشد که اتصال ضروری
باشد آن را لزومیه نخوانند بلکه متصله مطلقه خوانند و اگر حکم باتصال مقید باتفاق باشد آن را اتفاقیه خوانند هرچند
که اتصال ضروری باشد غایتش آن است که اتفاقیه کاذبه باشد پس مراد آن است که اگر اتصال یا سلب اتصال

متصله لزومیه

ور نباشد اتصال و سلب ور — لازم آن را اتفاقی است هر — شد مثال آنکه گر انسان ناطق است — پس حمار اندر پی آن ناطق است
منفصل را در حقیقی نیز هم — کانفصال اندر وجود و در عدم — خود مثال این چه باشد آنکه هست — این عدد یا زوج باشد یا که فرد

یعنی از صاحب هر یکی فصال
جمع و رفع هر دو محال باشد

مباحث تصدیقات

ضروری باشد در نظر عقل چنانکه در تقسیم شرطیه بتصوره منفصله گذشت که اگر آفتاب برآمده باشد
روز موجود باشد و نیست چنین که اگر آفتاب برآمده باشد شب موجود باشد بدانکه معتبر در سالبه لزومیه اتفاقیه
سلب لزوم و اتفاق است نه لزوم و اتفاق سلب چنانکه از کتب این فن مفهوم میشود هر چند اعتبار ضروره سلب
اتصال یا عدم ضروره سلب در مفهوم شرطیه سالبه معقول است و مناسب سالبه ضروریست و اینکه بعض محققین
در شرح رساله شمسیه فرموده اند که اگر معتبر در سالبه لزومیه لزوم سلب باشد موجبه شود و سالبه نماند ممنوع است چرا که
مورد سلب اتصال قضیه سالبه شود و هم باز لزوم سلب کیفیت نسبت سلبیه است اما مورد حیث انفصال پس قول او که یا سلب
ضروری باشد و قول او که یا سلب اتصال ضروری باشد موافق بیان کتب فن نیست و بیان سالبه لزومیه و اتفاقیه
است بر وجه مناسب اعتبار سالبه ضروریست و فرق میان سالبه لزومیه بر این وجه و میان سالبه لزومیه بر وجهی
از کتب قوم مفهوم میشود این است که در سالبه موجبه اتفاقیه سالبه لزومیه بر این وجه صادق نیست و بر وجهی که
قوم مفهوم میشود صادق است و حال اتفاقیه بقیاس لزومیه معلوم میشود و **اتفاقیه باشد اگر حکم** باتصال
یا سلب اتصال مقید باتفاق و عدم ضروره شده باشد که اگر مقید نشده باشد و مطلق مانده باشد اتفاقیه
نباشد بلکه مطلقه باشد هر چند **اتصال و سلب آن ضروری نباشد** اگر مقید باتفاق شده باشد
اتفاقیه باشد هر چند اتصال و سلب آن ضروری باشد نهایتش آن است که اتفاقیه کاذبه باشد پس مراد از آنکه
که اتصال و سلب وی ضروری نباشد در نظر عقل لیکن تعریف محل نظر است زیرا که با وجود آنکه ضروری
نباشد در نظر عقل میتواند بود که مطلق باشد و آن را اتفاقیه نخوانند بلکه مطلقه خوانند و این نظر را دفع میتوان
کرد باندک نظری **و قضیه منفصله حقیقیه باشد اگر حکم** بانفصال در وجود و عدم شده باشد خواه
انفصال در وجود و عدم باشد تا منفصله صادقه باشد خواه اصلا انفصال نباشد تا کاذبه باشد
پس مراد آن است که اگر انفصال در وجود و عدم باشد در حکم **چون این عدد یا زوج باشد یا فرد**
یعنی هر دو مجتمع نشوند و این است معنی انفصال در وجود و **مرتفع نشوند** و این است معنی انفصال در عدم
و این

منفصله اتفاقیه

منفصله حقیقیه

انفصال اندر عدم شد از خرد — هست مانعة الخلو نامش نیز — هم مثال زید در بحر است یا
یعنی از ارتفاع بیش محال — لیک اندر جمع هست احتمال — در وجود در انفصالش تراد

که بکشد غرق این صاحب ذکا
مانعة الجمع هست این یک جز
شد آنکه گوئی این صاحب حجر
یا شجر باشد این شی یا حجر

بحث قضایای شرطیه

و این مثال در تقسیم شرطیه گذشته بود و شروع شده بود در شرح آن و در این مقام مهم بود از این جهت آن را اعاده کرده
و اما اگر و چنانکه در مثال متصله موجبه گرده و این تعریف و باقی تعاریف اقسام منفصله شامل است سالبه را و چون سالبه
چرا که در سالبه حقیقیه نیز مثلا انفصال در وجود و عدم است و حکم سلبی بانفصال در هر دو متعلق شده پس کلام آنکه
تعریف قسم ایجابی کرده و سلبی را بقیاس آن گذاشته تو هم فاسد است و **یا مانعة الجمع باشد اگر**
انفصال در وجود باشد بس در نظر عقل زیرا که در مانعة الجمع که از انفصال در وجود و عدم نیز وجود
حکم است بانفصال در وجود و در مانعة الخلو که از انفصال در وجود است با آنکه مانعة الجمع نیست و منع انفصال
در وجود باشد و بس آن است و منع حکم بآنکه هم انفصال در وجود است و بس و در عدم نیست چنانکه
گوئی این چیز یا شجر باشد یا حجر یعنی هر دو مجتمع نشوند لیکن ارتفاع شاید یا مانعة الخلو
باشد اگر انفصال در عدم باشد و بس و ترک قید بس با آنکه ضروری است تا ممتاز شود از حقیقیه
بسبب اعتماد است بر مقایسه بمفهوم مانعة الجمع **چنانکه گوئی زید در دریا است یا غرق نمی شود**
یعنی هر دو مرتفع نشوند لیکن اجتماع شاید و مراد به دریا در این مثال آب کثیر است و مراد آن
صرف است که مشهور است و اگر نه مجرد ارتفاع ظاهر است و تفصیل آنچه در مانعة الخلو ذکر کرده چون از آنچه در بیان حقیقیه و مانعة
الجمع گذشته بسهولت حاصل میشود بنا بر آن اشتغال نرفت و چنانکه اتصال ضروری و اتفاقی باشد هر یک از اقسام
انفصال ضروری باشد و آن قضیه را عنادیه خوانند و اتفاقی باشد و آن قضیه را اتفاقیه خوانند و دوری است
از بیان اتصال انفصال را بقیاس آن توان دانست و در شاید مصنف از این جهت بیان نکرده باشد و تسمیه قسم
اول بحقیقیه از برای آن است که مشتمل است بر حقیقت انفصال و تسمیه قسم دوم بمانعة الجمع و سیم بمانعة الخلو در غایت
ظهور است **فصل تناقض و عکس در شرطیات بر قیاس حملیات معلوم می شود**
شرح این فصل گذشته و چون حکم سابقا بر این وجه معلوم شده بود در موضع تصدیق ملاحظه کنید و این کلام بود در
تقسیم آن بلکه چون در بحث موضوع معلوم شده بود که آن تصدیقات است بلکه موضوع تصدیق دیگر مجهول خوانند

و دیگر در این فصل [illegible]

منفصله مانعة الجمع

کاین دو را ممکن نباشد اجتماع
لیک ممکن می شود شان ارتفاع

منفصله مانعة الخلو

فصل

پس نقیض و عکس را در شرطیات
شد قیاس از روی عبارت حملیات

فصل

حجت آمد بر سه قسم ای هوشیار — است قسم اولین از وی بکار
یعنی استدلال بر حال جزئیات — حال جزئیها از حال کلیات
شد ز انسان جمله حیوان است آدم — جمله حیوان جسم را عام جسم
هم چنین جسم است انسان را ببر — فهم کن گر باشدت هوش ای پسر

قیاس

مباحث تصدیقات

فصل

در بیان حجت بدانکه آن چه تعریف کرده شد در بیان حجت بر سه قسم است یکی قیاس که آن حجت مشتمل بر استدلال است از حال کلی بر آنچه در تحت آن شیء مندرج باشد بر حال جزئی یعنی آنچه در تحت شیء مندرج باشد چرا که مراد از جزئی در این مقام جزئی اضافی است نه جزئی حقیقی و پوشیده نیست که مناسب آن است که بطلان واقع در مقابل جزئی اضافی کلی اضافی خواسته شود و ازین جهت کلی [illegible] اضافی هرچند در این رساله باین معنی مبین نشده و حمل بر کلی حقیقی که گذشته صحیح است چنانکه گوئی کل انسان حیوان و کل حیوان جسم فکل انسان جسم پس استدلال کردی از حال حیوان که کلی است بر حال جزئی وی که انسان است یعنی افراد انسان است چرا که استدلال از حال حیوان بر حال افراد انسان کرده شده و افراد انسان مندرجند در تحت حیوان و جزئی اضافی وینند چنانکه مفهوم انسان جزئی اضافی وی است و هم چنین در کل انسان ناطق و کل ناطق متعجب فکل انسان متعجب استدلال کرده از حال ناطق بر حال افراد انسان که جزئی اضافی ناطقند هرچند انسان جزئی اضافی او نیست و هم چنین است بعض الحیوان انسان و کل انسان متعجب فبعض الحیوان متعجب پس بیان قیاس مشکل نشود باین وجه قیاس خارج باشد که در وی استدلال از حال احد [illegible] بر دیگری و در [illegible] استدلال از حال جزئی است بر حال کلی نه عکس این [illegible] تحقیق این بحث که مصنف قدس سره در شرح مواقف پسندیده است در اینجا [illegible] چنانکه در تحقیق استدلال بر حال افراد اصغر است که [illegible] جزئیات اضافیه اوسطند استدلال از حال افراد اوسط است نه از حال اوسط تا استدلال از حال کلی بر حال جزئی باشد و در استقراء بر حال افراد موضوع مطلوب است پس استدلال از حال جزئیات بر حال کلی نباشد و این بیان مشکل می‌شود باین حجت که جزء جوهر انتفاء آن سبب انتفاء جوهر است و هر آن چیزی که [illegible] جوهر انتفاء آن سبب انتفاء جوهر نیست پس جزء جوهر جوهر است هر چند این حجت باصطلاح داخل قیاس نیست زیرا که انتاج آن بواسطه عکس نقیض مقدمه ثانیه است یعنی آنچه انتفاء آن سبب انتفاء جوهر است جوهر است و آنچه بواسطه عکس نقیض منتج باشد آن را ارباب این فن قیاس نخوانند و آنچه بواسطه عکس مستوی منتج باشد قیاس خوانند چنانکه در کتب مبسوطه مبین شده بنابر اینکه در این حجت استدلال از حال کلی بر حال جزئی نیست بلکه از حال آن جزئی

بر جزئی دیگر
است

قسم دوم هست استقراء نام — وانهم استدلال ای شیرین کلام
حال کلی را از حال جزئیات — شد ز انسان و بهائم [illegible]
جمله را در حال مضغ ای پر هنر — فک اسفل را بجنبید ای پسر

استقراء

بحث قیاس استقراء

است و بیان وضع مطلوب است لیکن بعض محققین که مصنف قدس سره [illegible] تابع اوست فرموده اگر شرائط این حجت را داخل قیاس [illegible] بیان برای این تقدیر مشکل شود و باین حجت بیان آنکه [illegible] این حجت را داخل قیاس [illegible] واقع شده و [illegible] مشکل است مگر آنکه گویند مقصود ازین بیان مجرد [illegible] از استقراء و تمثیل لیکن باین تقدیر مشکل شود حصر حجت در این سه قسم زیرا که این حجت از این سه قسم بیرون است و بر هر تقدیر حصر حجت در این سه قسم مشکل می‌شود زیرا که قیاس مساوات چنانکه گوئی آ مساوی ب است و ب مساوی ج است پس آ مساوی ج است نه قیاس است و نه استقراء و نه تمثیل و اگر چه بالاتفاق از قیاس خارج است [illegible] آن سخن نیست [illegible] دوم استقراء که آن حجت مشتمل بر استدلال است از حال جزئیات اضافیه بر حال کلی اضافی و وجه تقیید باضافی گذشت و مراد بجزئیات اکثر جزئیات است زیرا که استدلال بحال جمیع جزئیات داخل قیاس است و مفید یقین است و اگر آن را داخل استقراء دارند [illegible] استقراء مفید ظن است صحیح نباشد و اگر گوئی که بیان قیاس [illegible] گذشت مشکل می‌شود باستدلال بحال جمیع جزئیات بر حال کلی زیرا که این استدلال قیاس است [illegible] از حال کلی بحال جزئی نیست بلکه بر عکس است می‌گوئیم این استدلال اگر چه بظاهر از حال جزئیات است اما [illegible] استدلال از حال کلی می‌شود بر حال جزئی مثلا اینکه گوئی [illegible] موجود [illegible] است زیرا که [illegible] واجب است [illegible] موجود واحد [illegible] ایشان لا [illegible] استدلال بحال جمیع جزئیات [illegible] است پس بهتر آن است که گویند [illegible] استدلال است بحال کلی بر حال جزئی یا بحال جمیع جزئیات بر حال کلی و استقراء استدلال است بحال اکثر جزئیات بر حال کلی چنانکه گوئی که هر یک از انسان و طیور و بهائم فک اسفل می‌جنبانند در حال مضغ و جاویدن چیزی پس جمیع حیوانات فک اسفل [illegible] باشند چنین

پس ز حال جزئی حیوان آن قسم · هست انسان و بهائم زان قلم · حال کل را چون استقرا او · که ز استدلال از یک چیز جو
قسم سیم را از آن تمثیل دان · واین چنین تمثیل را تا وی بدان · کان هم استدلال حالی از بدیه · جزو را از حال جزئی دگر

خوش شناس و نبیذ آمد حرام
هم چنانکه خمر باشد حرام
اهل منطق که را سفته اند
هر دو را جزئی دگر **تمثیل** گفته اند

مباحث تصدیقها

باشد استدلال کردن از حال بیشتر جزئیات حیوان که انسان و طیور و بهائم اند
بر حال حیوان که همه [illegible] باشند که کلی ایشان است بلفظ ضمیر تا لازم نیاید ترک طیور و بهائم
سیم تمثیل و فقهاء آن را قیاس خوانند و آن چه قسم سیم استدلال است از حال جزئی بر حال
جزئی دیگر چنانکه گوئی نبیذ حرام است بنا بر آنکه خمر حرام است و هر دو جزئی اتفاق میکنند
در [illegible] دیگر از جمله مشترک [illegible] و علامت و قیاس [illegible] بسیار از آنست چنانکه در کتب مبسوط
مبین شده **فصل** استقراء و تمثیل مفید ظن باشند پس آن تصدیق است با نسبت یا جزم
جانب نقیض تجویز مرجوح و قیاس مفید یقین و آن تصدیق جازم است یعنی آنکه جانب نقیض تجویز نکنند
و ثابت باشد یعنی به تشکیک مشکک زایل نشود و مطابق واقع و مفید یقین نیز باشد و آن با ظن است چنانکه
گذشت یا جهل و آن جزم غیر مطابق است یا تقلید و آن جزم غیر ثابت است پس عمده در باب تحصیل تصدیقات
قیاس است زیرا که بوی تحصیل جمیع اقسام تصدیق توان کرد بخلاف استقراء و تمثیل که مقصور است بر اینها
تحصیل ظن یا گوئیم عمده در میان تصدیقات یقینی است و آن بقیاس حاصل شود و آن قیاس اگر چه
مبین شده لا بیان آن بر وجهی که در کتب این فن مشهور است آن است که آن عبارت است از قول [illegible]
گذشت مؤلف از قضایا یا مجموع قضیه است و تعریف آن گذشت و مراد ما فوق واحد است که لازم آید از
وی لذاته قول دیگر یعنی مرکب معقول دیگر خواه مراد بقول مؤلف از قضایا مرکب ملفوظ باشد چنانکه در
تعریف قیاس ملفوظ مهم است و خواه مرکب معقول باشد چنانکه در تعریف قیاس معقول مهم است زیرا که
لازم از قیاس ملفوظ قول معقول است و قول ملفوظ لازم نیست قول شامل است جمیع مرکبات را
و مؤلف از قضایا بیرون کند مرکبات ناقصه و قضیه واحده را لیکن شامل است استقراء و تمثیل را و قول
اگر که لازم آید از وی قول دیگر بیرون کند [illegible] زیرا که نتیجه لازم استقراء و تمثیل نیست لیکن در تعریف
قیاس مساوات و قیاس مبین بعکس نقیض باقی مانده و قوم از برای اخراج ان در این تعریف قید لذاته

آورده

فصل

باز استقرا و تمثیل ار بود
شد مفید ظن برا اهل خرد
هم یقین را مفید آید قیاس
پس بهر تصدیق یقینی عمده شناس
ولی عبارت [illegible] از باب تمیز
هست از قول مؤلف ای عزیز
گر نظر بنما نیش در وقت شده
در مرکب از قضایا آمده
در شعر لازم ز دو قول اگر
شد آنکه گوئی ای صاحب هنر

مختلف باشد جهات و ز جهت · مختلف فی نفسه حوادث است · پس نتیجه زین مثالات ای عیان · [illegible] این جهان
باز بشنو شرح اقسام قیاس · تا بهر صورت شوی معنی شناس · بر دو قسم که هم اندر این را دگر · کاهل منطق را بعد آن معتبر

فصل

بحث قیاس اقترانی

آورده اند و لذاته را اصطلاح که در این معنی لزوم بواسطه مقدمه غیر لازمه [illegible] قیاس را دو واسطه مقدمه
لازمه غریبه در اطراف حد [illegible] مشترک با مقدمتین قیاس نباشد پس تعریف مصنف تمام باشد
نکوئی و اعتبار از لزوم لزوم لذاته است و مراد در تعریفات معانی متبادره است زیرا که متبادر از لزوم
لزوم لذاته است یا این معنی که بواسطه شیء نباشد نه لزوم لذاته بمعنی مصطلح و عبارت او در تمثیل چنانکه
گوئی ظاهر در آن است که قیاس ملفوظ را تمثیل کرده و مقصود تعریف آن بوده است و اگر چه عالم متغیر
است و هر چه متغیر است حادث است گذشته [illegible] بعد عهد [illegible] و قول او که عالم حادث
است داخل نتائج است و قیاس بقسمت عقلیه بر دو قسم است یکی اقترانی که مشتمل بر اقتران
حدود قیاس و در وی عین نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور نباشد هر چند بالقوه مذکور باشد با آن جهت
گفته اند [illegible] نتیجه اطراف آن است در قیاس مذکور است هر شیء با ماده خود بالقوه است یا بان جهت [illegible] گفته
که بر مشتمل است بالقوه بر جمیع احکام جزئیات موضوع خود که فرع [illegible] از آن جمله نتیجه است پس نتیجه بالقوه در وی
مذکور باشد و قسم دوم استثنائی که مشتمل است بر اداه استثنا [illegible] لیکن و در وی عین نتیجه یا نقیض
نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه گوئی اگر این شیء آدمی باشد حیوان باشد لیکن آدمی است
پس حیوان است [illegible] حیوان است بالفعل در قیاس مذکور شده [illegible] نتیجه
معلوم باشد [illegible] در قیاس باشد نتیجه بر قیاس مقدم شود زیرا که جزء بر کل مقدم است [illegible] لازم آید [illegible] اگر
[illegible] نتیجه [illegible] جمیع اجزاء [illegible] لیکن [illegible] تفصیلیست [illegible]
[illegible] لیکن حیوان نیست پس آدمی نیست [illegible] در قیاس
[illegible] نقیض نتیجه [illegible] اجتماع نقیضین لازم آید زیرا که مذکور در قیاس [illegible] حکم [illegible]
با این اعتبار [illegible] قریب است [illegible] تفصیلیست و قریب است [illegible]
و قضیه [illegible] **فصل** قیاس اقترانی یا حملی باشد یعنی مرکب از حملیات صرف [illegible]

اقترانی باز استثنائی است
این ز قسم اول و این ثانی است
اقترانی چیست شرحش گوش کن
جرعه از جام معنی نوش کن
آنکه اصلا نیست بالفعل اندر آن

فصل قیاس اقترانی و استثنائی

عین نتیجه یا نقیض آن بیان
چونکه شرح اقترانی گفته شد ذکر
چیست استثنائی در آن نما فکر
آنکه بالفعل اندر آن باشد عیان
عین نتیجه یا نقیض از بیان

فصل

اقترانی هم بر اهل تمیز
حملی است و غیر حملی ای عزیز

قیاس اقترانی

چونکه ظاهر تر از این حملیات آمد | منحصر باشد زهم تو لاکلام آن ادات | چیست حملی بشنو آن از بو الهوس | است ترکیبش ز حملیات و بس

دین بود بر چار نوع ار بشنوید | بشنو از هر یک تو شرحی چون رسید | بین هر موضوع و محمول اگر | هست نسبت بر تو مجهول ای پسر

احتیاج آمد بحد اوسطی
که بطرفین باشد او نسبتی
تا شود معلوم زین واسطه
نسبت مجهول اندر رابطه
یا فراز حد اوسط چون خبر
از پیم معنی بر او سوی گهر
دانکه هر موضوع مطلوب اصغر است
همچنین محمول حد اکبر است
اوسط ار محمول صغری آمده
وانکه موضوع کبری آمده

بیان اشکال اربعه

شکل اول که هر آن گفته اند
عکس آن را شکل رابع گفته آند
هر که را گر آن وسط محمول شد
شکل ثانی هم از آن محصول شد
در بود در هر دو موضوع اوسط
شکل ثالث خوان تو آن را بی غلط
چار شکل منطقی چون یافتی
معنی آن را بو بشکافتی

مباحث تصدیقات

حملی باشد و مقابل حملیه است و آن اینست که مرکب از حملیات صرف نباشد خواه مرکب از شرطیات صرف باشد یا مرکب از شرطی و حملی باشد و قسم اول که اقترانی حملی است ظاهرتر است و نزدیکتر بفهم و ضبط پس بر وی اقتصار کنیم تا بر مبتدی که این رساله از بهر وی است آسان تر آید و آن اقترانی حملی بر چهار نوع است زیرا که نسبت میان موضوع و محمول چون مجهول باشد احتیاج افتد بمتوسطی که آن را با هر دو طرف نسبتی بود تا بواسطه وی نسبت میان موضوع و محمول معلوم شود یا بعبارتی که آن را [illegible] مناسبتی باشد چنانکه در قیاس سابق گفته شد و آن متوسط را حد اوسط خوانند چه آنکه در میان موضوع و محمول در آمده چنانکه موضوع مطلوب را اصغر خوانند و محمول وی را اکبر خوانند از جهت آنکه موضوع غالبا اخص است و اخص افراد وی کمتر است پس اصغر باشد و محمول غالبا اعم است و اعم افراد وی بیشتر است پس اکبر باشد یکی دیگر آنکه موضوع غالبا اخص است نظر [illegible] آن شکل است یا بجهة [illegible] گفته [illegible] مفهوم و مفهوم محیط است بفرد و فرد [illegible] محیط اکبر است [illegible] و حد اوسط یعنی طرف اوسط چون محمول است در یک مقدمه و موضوع در مقدمه دیگر آن [illegible] گفت اگر محمول شود اصغر را و موضوع شود اکبر را آن را شکل اول خوانند چرا که نتیجه محصورات اربع است و بین الانتاج است پس اشرف است از باقی اشکال و مقدمه ها اشرف است [illegible] و اگر عکس این باشد آن را شکل رابع خوانند چرا که ابعد اشکال است از طبع و نتیجه کلیه نیست و اگر محمول شود هر دو را آن را شکل ثانی خوانند زیرا که بغایت بعید از طبع نیست و اگرچه نتیجه ایجاب نیست اما سلب کلی را منتج است بخلاف شکل ثالث که اگرچه ایجاب را منتج است ولیکن کلی را منتج نیست و سلب کلی اشرف است از ایجاب جزئی زیرا که اضبط است در علوم و انفع است و اگر موضوع شود هر دو را آن را شکل ثالث خوانند چرا که در رتبه سیم است از شکل اول چنانکه معلوم شد این است وجه ترتیب اشکال اربعه [illegible] شکل اول اقرب است بطبع و شکل ثانی شریک است با اول در صغری [illegible] اشرف است

از محمول

در دولت نور علی یاری کن | وز دعای روح او شادی کن

محمد موسوی نوشته منظوم را | نوشته منظوم را محمد موسوی | در هزار و سیصد و پنجاه و دو تحریر شد
از نویسنده جوانی در گذشت و پیر شد

بحث اشکال اربعه

از محمول اشرف است اگرچه شکل ثالث شریک است با اول در کبری و شکل رابع در هر دو مقدمه مخالف است

فصل شکل اول و شرط آن آنست که صغرای وی یعنی قضیه مشتمله بر اصغر موجبه باشد تا افراد اصغر در اوسط مندرج شود و تقدیر افراد بر آن که حکم کرده شد به اصغر باشد از اوسط چنانکه در بعض الحیوان انسان و کل انسان ناطق و [illegible] باشد چنانکه کل انسان ناطق و کل ناطق متعجب [illegible] مندرج نیست در [illegible] مندرج نیست [illegible] اندراج اگرچه بعضی گفته اند [illegible] است [illegible] و شرط دوم در شکل اول آن است که کبرای وی یعنی قضیه مشتمله بر اکبر کلیه باشد تا حکم از اوسط باصغر متعدی شود بیقین چه اگر جزئیه باشد حکم اصلا از اوسط باصغر متعدی نشود زیرا که شاید که بعض افراد اوسط [illegible] کلیه کبری تعدیه یقینی است [illegible] و تعدی [illegible] نباشد و از کلام سابق بغایت ظاهر شد که صغری موجبه باشد و کبری کلیه پس تفریع این حکم که پس صغرای شکل اول موجبه باشد و کبرای وی کلیه بر سابق و ذکر آن [illegible] نباشد و اولی ترک آن بود [illegible] ضروب منتجه وی منحصر در چهار است [illegible] و [illegible] محصورات اربع است [illegible] هر یکی [illegible] ظاهر و آن [illegible] وضع حد اوسط [illegible]

شکل اول

مخفی نماند [illegible]
[illegible]
سنه ۱۳۵۲

مباحث نقیض قضایا

شکل خوانند و جمع صغریات با کبریات باعتبار کیفیت ایشان را و کمیت ایشان را ضرب خوانند و گاه باشد که چند ضرب از یک شکل
باشد و گاه باشد که یک ضرب از دو شکل باشد چنانکه موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری شکل ترتیب میان شکل اول و دوم
چون ضرب نقیض جمع مقدمتین باشند و دلیلش در قول اول اول موجبتین کلیتین ساخته است
نتیجه موجبه کلیه است در شرف نتایج آن است و ظاهر آن که ترتیب طبیعی ساخت چنانکه در رساله شمسیه است زیرا که ایجاب
کلی اشرف است از ایجاب جزئی چنانکه گذشت دوم ترتیب موجبه جزئیه صغری با موجبه کلیه کبری نتیجه
موجبه جزئیه است سیم موجبه کلیه صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه کلیه است
چهارم موجبه جزئیه صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئیه است زیرا که سلب اخس است
از ایجاب و جزئیه اخس است از کلیه و نتیجه دایماً تابع اخس است پس شکل اول منتج محصورات اربع است بدانکه
ضروب شکل ثانی نیز شانزده باشد بهمان نوع که در شکل اول مبین گشت و شرط اول شکل ثانی آن است که
مقدمتین یعنی دو قضیه جزو قیاس گردانیده شده مختلف باشند بایجاب و سلب یعنی یکی موجبه باشد
و دیگری سالبه ساقط گردید هشت ضرب دو موجبه کلیتین و جزئیتین و مختلفتین و دو سالبه بهمین تفصیل و
شرط دوم آن است که کبرای وی کلیه باشد ساقط گردد چهار ضرب دیگر که کبرای موجبه جزئیه با صغریین سالبتین
دیگر سالبه جزئیه با صغریین موجبتین و از این بیان معلوم شده ضروب منتجه این شکل نیز چهار است
چنانکه ضروب شکل اول نیز چهار بود لیکن شکل اول بین الانتاج بود و این شکل و باقی اشکال نظری الانتاجند و چون
دلیل شرایط شکل اول قریب الفهم بود و بی تقدیر [illegible] بخلاف شرایط این شکل و شکل ثالث و رابع [illegible] شکل اول
تعرض نمود [illegible] و دلیل شرایط باقی اشکال را اعراض نمود و از همین جهت طرق انتاج باقی اشکال را بیان نفرمود [illegible]
اورا نسبت دیده بشرح [illegible] چهار ضرب این است اول موجبه کلیه صغری
و سالبه کلیه کبری چنانکه گوئی همه ج ب است و هیچ از آ ب نیست
پس هیچ از ج ا نیست دوم ترتیب عکس این چنانکه گوئی هیچ از ج ب
نیست

شکل دوم

بحث اشکال اربعه

نیست و همه آ ب است پس هیچ از ج آ نیست سیم موجبه جزئیه صغری
و سالبه کلیه کبری چنانکه گوئی بعض ج ب است و هیچ از آ ب
نیست پس بعض ج آ نیست چهارم سالبه جزئیه صغری و موجبه کلیه
کبری چنانکه گوئی بعض ج ب نیست و همه آ ب است پس بعض ج
آ نیست پس نتیجه شکل ثانی نیست الا سالبه اما کلیه و اما جزئیه زیرا که این شکل از سلب خالی
نیست و گاهی مشتمل بر مقدمه جزئیه باشد و معلوم شد که نتیجه تابع اخس مقدمتین می باشد و مخفی نماند که ضروب شکل ثالث
نیز شانزده می باید بود بر قیاس شکل اول و ثانی و شرط اول شکل ثالث دیگر آن است که صغرای وی
موجبه باشد ساقط گردید هشت ضرب که صغرای سالبه جزئیه با چهار کبری و صغرای سالبه کلیه با چهار کبری و شرط دوم
آن که یکی از مقدمتین کلیه باشد ساقط گردید ضرب دیگر که موجبتین جزئیتین موجبه جزئیه صغری با سالبه جزئیه
کبری و از این جهت ضروب منتجه وی شش است سه منتج ایجاب جزئی و سه منتج سلب جزئی اما
آن سه که منتج ایجاب جزئی است اول موجبتین کلیتین چنانکه گوئی همه ب
ج است و همه ب آ است دوم ترتیب صغری موجبه جزئیه و کبری موجبه کلیه
چنانکه بعض ب ج است و همه ب آ است سیم صغری موجبه کلیه و کبری
موجبه جزئیه چنانکه گوئی همه ب ج است و بعض ب آ است نتیجه این هر
ضرب این است که بعض ج آ است اما آن سه که منتج سلب جزئی است اول
موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه گوئی همه ب ج است و هیچ شی از
ب آ نیست دوم موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه گوئی بعض
ب ج است و هیچ شی از ب آ نیست سیم موجبه کلیه صغری و سالبه جزئیه
کبری چنانکه گوئی همه ب ج است و بعض ب آ نیست نتیجه این سه ضرب

شکل سیم

مباحث تصدیقات

این است که بعض ج آ نیست پس نتیجه شکل ثالث نیست که جزئیه یا موجبه یا سالبه زیرا که چون این
شکل بعد از عکس شکل اول یکی از مقدمتین در جزئیه باشد و شکل رابع چون بعید است از طبع زیرا که
ترتیب مقدمتین آن برخلاف ترتیب طبیعی است که از موضوع مطلوب منتقل شوند با وسط و از وسط با محمول انتقالات
در دو مقام بعکس این است و بیان انتاج بعید است از طبع موجب تشویش خاطر و پریشانی ذهن متعلم مبتدی است و تحصیل آن
مطالب قریبه از آن واقع نیست پس آن را نیاوردیم با وجود آنکه شکل رابع بعیدتر است از طبع اهتمام به شان آن
نبود و بسیار از علما نیاورده اند چنانکه شیخ ابونصر فارابی و شیخ ابوعلی سینا در تصانیف خود آن را نیاورده اند و مخفی نیست
چنانکه بیان اقترانی را در فصل علیحده آوردیم مناسب این بود که قیاس استثنائی را نیز در فصل علیحده آوردیم در بیان اقترانی
چون بعد از اجمالی است و در مقام تفصیل در قوه آن است که بالا مذکور شده پس صحیح باشد که و اما قیاس استثنائی

قیاس استثنائی

بود و قسم است هرچند در رساله بیان قیاس اقترانی است الا به صریح مذکور شده و یکی از دو قسم اتصالی است
چون انتاج کرده در قسم انفصالی است با ظاهر شود و مال صحیح است به قسم اول چنانکه در غیر این رساله مبین شده
مستور تقدیم شد بر قسم دوم اتصالی آن است که مرکب باشد از متصله لزومیه با وضع مقدم تا نتیجه
باقضیه مشتمله بر وضع و اثبات مقدم و الا که از اجزاء مقدم نیست مناسب آن بود که گفتی و وضع مقدم چرا که
مرکب گویند فلان چیز مرکب است با فلان چیز و مرکب است از فلان چیز و فلان چیز و نمی گویند که مرکب است از فلان با فلان

قیاس استثنائی انفصالی

و تقیید متصله به لزومیه بنابر آن است که متصله اتفاقیه با وضع مقدم یا رفع تالی منتج نیست و از بنابر آنکه شرائط انتاج …
قیاس است و آن را استثنائی گویند و از این جهت اصح تعریف موقوف بر ذکر آن نیست و آن را در غیر این رساله در تعریف
ذکر کرده اند و در بیان شرائط انتاج اعاده از پس متوجه شود که باید چنین تعریف کنی که مرکب باشد از متصله
لزومیه چرا که سالبه نیز منتج نیست زیرا که صحت تعریف موقوف بر ذکر آن نیست و اولی ترک آن در تعریف از بنابر مزید توضیح
تنبیه است بر آنکه غیر آن منتج نیست پس بنابر حذف آن از تعریف اخلال به تعریف نکنند تا اعتراض بر وی متوجه شود و کلمه انوا
نتیجه وضع تالی باشد چنانکه گوئی اگر این جسم انسان باشد حیوان باشد لیکن او انسان است پس حیوان باشد

معترضه

بحث قیاس استثنائی

معترضه است در بیان اجزاء تعریف از بابت فائده هرچند مثل این در تعریفات واقع نیست فاما خللی ندارد و در انتاج آن … یافت تواند شد
وضع تالی را این است چرا که مقدم ملزوم است و تالی لازم و وجود ملزوم بی لازم یافت نشود و هرچند وجود لازم بی ملزوم تواند بود
بنابر آنکه ممکن است که لازم اعم از ملزوم باشد و از این جهت است که رفع مقدم و وضع تالی منتج نیست و اتفاقیات باشد چنانکه گذشت و یا مرکب
باشد از متصله لزومیه و رفع تالی تا نتیجه رفع مقدم است چنانکه در مثال مرکب از منفصله …

قیاس استثنائی انفصالی

نتیجه رفع مقدم است چنانکه در مثال مذکور لیکن این حیوان نیست پس انسان نیست زیرا
چون لازم محقق نشود ملزوم محقق نتواند شد و اما انفصالی آن است که مرکب باشد از منفصله حقیقیه
منفصله یا وضع احد جزئین و منفصله اتفاقیه خواه حقیقیه و خواه غیر حقیقیه منتج نیست لیکن صحت تعریف موقوف
بر تقیید نیست چنانکه گذشت و مشابه به ترک تقیید بر آن باشد که بر دلیل عدم انتاج منفصله اتفاقیه …
و این ها را در کتب مبسوطه باید دانست و در این مختصر به بیان مجمل اقتصار باید نمود و چون در منفصله حقیقیه هر دو جزو با هم ممتنع الا…
پس از آن نتیجه رفع جزو دیگر باشد یا رفع احد جزئین و آن را نتیجه وضع جزو دیگر باشد چرا که جز…
جزئین متنافی است در عدم پس آن را چهار نتیجه باشد پس این قسم مشروط باشد از قسمین دیگر … نتیجه … چنانکه
که گوئی این عدد یا زوج است یا فرد لیکن فرد است پس زوج نیست لیکن زوج است پس فرد نیست
لیکن زوج نیست پس فرد است لیکن فرد نیست پس زوج است و یا مرکب باشد از منفصله
مانعة الجمع با وضع احد جزئین و آن را نتیجه رفع جزو دیگر باشد چرا که جزئین با هم متنافیند در وجود
در عدم متنافی نیستند پس یا هیچ یک نتیجه ندهد پس آن را نتیجه دو باشد چنانکه گوئی این جسم یا شجر است یا
حجر و یک … لیکن شجر است پس حجر نیست لیکن حجر است پس شجر نیست و یا مرکب باشد
از منفصله مانعة الخلو با رفع احد جزئین و آن را نتیجه وضع جزو دیگر باشد زیرا که جزئین
متنافیند در انتفاء نه در وجود و از این جهت است که وضع منتج رفع نیست پس نتیجه آن نیز دو باشد چنانکه قسم دوم …
چنانکه گوئی زید یا در دریا است یا غرق نمی شود لیکن در دریا نیست پس غرق نمی شود

مباحث تصدیقات

لیکن مرفوع شده پس مردد یا است مثال مکرر چنانکه گوئی این جسم یا لاشجر است یا لاحجر لیکن لاحجر است

پس لاحجر باشد لیکن حجر است پس لاشجر باشد بدانکه در شرایط انتاج قیاس استثنائی است که وضع شرطیه

مقدمه استثنائیه کلی باشد چنانکه گوئی اگر زید این زمان آمده است اکرام او واجب است لیکن این زمان آمده است یا آنکه وضع

شده باشد بر وضع دیگر یا آن نوع که مقدم شرطیه کلیه باشد یعنی صادق باشد در جمیع اوضاع و ازمان در منافی مقدمه باشد

یا مقدمه استثنائیه صادق باشد در جمیع ازمان و اوضاع مذکوره و گفته اند که این قسم مجرد احتمال عقلی است و معلوم نیست

در واقعیه یافت شود والله تعالی اعلم

والحمد لله علی الاتمام والوصول الی المرام

[illegible]

تم شرح عصام الدین الاسفراینی علی رسالة الکبری للسید الشریف الجرجانی بید اقل السادة

والطلبة اصغرهم جرماً واکبرهم جرماً واقلهم علماً وعملاً واکثرهم خطاءً وزللاً محمد

الموسوی ابن علی الشیرازی فی عصر یوم الجمعة الثانی والعشرین من شهر رجب المرجب ١٣٢٨

منطق چو رعایتش بیان کاری | باشد ز غلط نگاهدار
مشکات صفات انسانی است | معیار معالم الهی است
او هست بسوی علم سلم | با او نشود جدل مسلم
خالی است یقین درنگ | بیهوده شمر کلام حاسد
معیار سقیم و مستقیم است | با صحت او سخن سقیم است

این پنج شعر منسوب است بخواجه نصیر الدین

محقق طوسی قدس سره القدوسی

وله ایضاً

مقدمات الرقیب کیف غدت | عند لقاء الحبیب متصلة
تمنعنا الجمع والخلو معاً | وانما ذاک حکم منفصلة

هذه رسالة فی آداب البحث والمناظرة

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لمن لا مانع لحکمته ولا ناقض لقضائه والشکر لمن لا معارض لمرفوع وضعه وسمائه والصلوة والسلام اجمالاً علی جمیع الرسل الافاضل وتفصیلاً علی نبینا الجامع لخیر الاداب والشمائل وآله من الاواخر والاوائل **اما بعد** فهذه زبدة مفتعمة جملة نافعة من آداب البحث والمناظرة کتبتها لالتماس من لزمنی اسعافه واسعاده ملاشرفی مصاحبته وانجاده من غرة الرسل وغرة اولاد البتول واخیار الاهالی والاصول شرح الله صدره ورفع قدره وکتبته علی سبیل الاستعجال والارتجال لما کان الملتمس حفظه الله تعالی علی جناح السفر والارتحال من الله التوفیق والهام الصواب والیه المرجع والمآب بدان وفقک الله تعالی لتحلیة اهل العلم وخلصک عن شیم الناقصین والجهال که بحث در لغت تفتیش وجستجو کردنست ودر اصطلاح علما آن است که حکم نسبتی یا سلبی را بدلیل اثبات کنند ومناظره بمعنی لغت نظر یکدیگر کردن است ودر اصطلاح آن است که دو خصم فکر کنند در حکم مسئله بقصد آنکه صواب وحق پیدا کنند خواه پیدا شود وخواه نه ودر این جا بمعنی الا آنکه هر یک سائل در مقابل آن دیگر در آن مسئله سخنی باشد خواه بحضور رو شنفته خواه بغیبت که داخل شود آن مناظره در مخالفات میان متقدمان و متاخران علما واقع است و آنکه در صدد تعلیم یا تشنیع خواهد که آن بیان کند آن را معلل و مستدل گویند و آنکه دیگر را گاه سائل و مانع و مناقض گویند و گاه معارض و گاه ناقض و منع را بعد از این معلوم کرده و در اصطلاح بحث و مباحثه را نیز بمعنی مناظره استعمال کنند و چون متعلم را در طریق بحث و مناظره خطا در فکر است ناچار است و لاجرم آداب البحث یعنی آنچه پائی در بیان احتراز کنند از خطاء در

بحث بدانند زیرا که بحث آنگاه کنند که در تفهیم و تفهم واقع شود و پس در این اوراق آداب و اصطلاحات او جهت علما
مقرر داشته‌اند مسطور می‌شود و جهد در شان آورده می‌آید تا طالبان بدان منتفع شوند و بالله التوفیق و العصمة
فصل بدانکه کسی که در صدد آن است که مطلوب یا حکمی را به دلیل اثبات کند او را در بیان مذاهب و اقوال
و شرح لغت و اصطلاح و در آن مطلوب دلیل واقع است کند باید و هیچ شاید گفت که طلب تصحیح نقل یا کلیه باید و آن را که گفته است
و در جا که گفته است بعد از آن چون دلیل بر مطلوب گوید مناظر نباشد الا اگر در معرض بحث در آید این هنگام اگر کسی مقدمه
معینه را یا هر یکی از مقدمات معینه او را منع کند یعنی طلب دلیل بر آن کند آن را منع و مناقضه و نقض تفصیلی گویند
و مراد از مقدمه دلیل آن قضیه ایست که دلیل از آن مرکب شده باشد و خصم را در این حالت شروع منع و مناقضه اینچنین
و عبارة او لا نسلم است و یا آنکه گوید که فلان مقدمه ممنوع است و هیچ شاهد و دلیل محتاج نیست و اگر چیزی از برای تقویت
منع بگوید جایز باشد و آن را سند منع گویند و عبارات او در شان روش کلمه لکن جایز نباشد او را که دلیل گوید بر بطلان
مقدمه ممنوعه زیرا که این منصب معلل است پس اگر سائل دلیل گوید غصب منصب معلل کرده باشد و آن جایز نیست الا پیش بعضی
بر کلام و دلیل بر ثبوت مقدمه ممنوعه بگوید سائل تواند که بعد از آن دلیل بر بطلان آن بگوید چنانکه بعد از این معلوم گردد
فصل اگر خصم متعرض دلیل معلل شود لا مقدمه معینه یا مقدمات معینه را منع نکند بلکه گوید دلیل تو با جمیع مقدمات
صحیح نیست یعنی در آن خللی است غیر معین آن را نقض اجمالی گویند و این هنگام بر خصم آید که آن خلل را [illegible] بیان کند
و بیان آن به دو طریق باشد یا آنکه گوید زیرا که این دلیل در خلاف این صورت جاری است و حکم نیست یا آنکه گوید زیرا که
ان محال لازم می‌آید و هر چه مستلزم محال است محال باشد و هر دو طریق در شان روش کلمه و اگر خصم متعرض دلیل شود
و نه شیء معین را منع کند و نه غیر معین را بلکه دلیل در مقابل دلیل معلل گوید بر خلاف و نقیض مدعای او آن را معارضه
گویند و صورتش این است که گوید اگر چه دلیل تو دلالت کند بر ثبوت مطلوب تو پس نزد من دلیلی هست بر نقیض آن چنانکه در این
باب پس در این منصب منعکس شود و معلل چون خصم گردد و خصم چون معلل در جمیع احکام این است تلخیص طریقه بحث و در بعضی
اینجا باشد بحسب ظاهر و تحقیق هیچ از اینها صحیح است **فصل** مثلا کسی که مدعی است که [illegible] لفظ [illegible] اسم است

و مراد

نقض تفصیلی
سند منع
غصب
نقض اجمالی
معارضه

و مراد با اسم در اصطلاح نحو کلمه مستقل معنی غیر مقترن با احد ازمنه ثلثه است و از خواص آن دخول لام تعریف و کسره و تنوین
است تا اینجا خصم را معارضه نباشد چرا که گوید نقض از کلام نحوی باید بر این اصطلاحات او گفتی بعد از آنکه معلل شروع
در دلیل کند گوید زیرا که صه مدخول تنوین است و هر چه مدخول تنوین باشد اسم است و این زمان خصم را می‌رسد
یک مقدمه یا هر دو را منع کند خواه مقدمه اولی در صغری است خواه مقدمه ثانیه در کبری است و خواه هر دو را
[illegible] اولی را پیش از دیگر ثانیه منع کند لکن احسن این است که منع از تمام سند مقدمات باشد پس گوید
کبری مثلا لا نسلم هر چه مدخول تنوین است اسم باشد و تواند که با این هیچ نتواند زیرا که بر او واجب نیست و شاید
باری تقویه منع سندی ذکر کند و گوید چرا شاید که بعضی از مدخولات تنوین اسم نباشد و یا گوید که احتمال دارد که بعضی
مدخولات تنوین فعل یا حرف باشد هم چنانکه احیانا در هر تقدیر معلل را اثبات مقدمه ممنوعه باید که هر گاه
[illegible] باشد و شاید که بر بطلان سند جواب گوید مگر آنکه سند مساوی منع باشد یعنی آن منع مستلزم سند [illegible]
و این هنگام تواند بر ابطال سند جواب گوید با جواب بر منع سند گفتن به هیچ حال درست نباشد پس گوید در اثبات کبری
ممنوعه مثلا زیرا که تنوین از برای معنی [illegible] آید که آن معنی جز در اسم درست نیست چنانکه در کتب نحویه بیان شده است
هر چیزی که از برای چنان معنی باشد جز در اسم داخل نشود پس سائل را نمی‌رسد با این دلیل و مقدماتش جدال کند [illegible]
[illegible] دلیل اصلی و مقدمات آن پس تواند این هنگام که دلیل گوید بر بطلان مقدمه ممنوعه یا معارضه نماید یا نقض
و ان را مناقضه علی سبیل المعارضه گویند یا نقض اجمالی کند و آن را نقض تفصیلی علی سبیل الاجمال گویند یا نقض
تفصیلی کند تا بجایی رسد که ملزم گردد و منع نتواند کرد و ادرا باشد **فصل** خصم را نمی‌رسد در [illegible]
مذکوره مقدمه معینه را از دلیل اصلی منع کند بلکه گوید که این دلیل با جمیع مقدمات صحیح نیست این هنگام [illegible]
است که گوید زیرا که محال لازم می‌آید و آن محال این است که [illegible] این حالت فعل است فعل نباشد زیرا که [illegible]
تنوین دارد و باید که اسم باشد نه فعل و باتفاق فعل است پس هم فعل باشد و هم فعل نباشد و این محال است و [illegible]
این شاهد خصم تواند که منع دلیل کند نه مقدمه معینه و نه غیر معینه بلکه گوید که اگر چه دلیل تو دلالت کند بر آنکه